

# مركز جيل البحث العلمي

مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية



مجلة علمية دولية محكمة تصدر شهريا عن مركز جيل البحث العلمي

Lebanon – Tripoli: Branche P.O. Box Abou Samra - [www.jilrc.com](http://www.jilrc.com) - [social@journals.jilrc.com](mailto:social@journals.jilrc.com)



ISSN 2311-5181 DOI Prefix:10.33685/1316 العام الثاني عشر - العدد 117 - يوليو 2025



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المشرفة العامة / أ.د. سرور طالبى

المؤسس ورئيس التحرير: د. جمال بلبكاي

www.jilrc.com - social@journals.jilrc.com

DOI Prefix:10.33685/1316

### التعريف بالمجلة:

مجلة علمية دولية محكمة ومفهرسة عالميا تصدر شهريا عن مركز جيل البحث العلمي تعنى بالدراسات الإنسانية والاجتماعية، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تتشكل دوريا في كل عدد.

### اهتمامات المجلة وأبعادها:

مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية عبارة عن مجلة متعددة التخصصات، تستهدف نشر المقالات ذات القيمة العلمية العالية في مختلف مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

تعرض المجلة جميع مقالاتها للعموم عبر مواقع مركز جيل البحث العلمي، بهدف المساهمة في إثراء موضوعات البحث العلمي.

### مجالات النشر بالمجلة:

تنشر المجلة الأبحاث في المجالات التالية: علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، علم الاجتماع، الفلسفة التاريخ، علم المكتبات والتوثيق، علوم الإعلام والاتصال، علم الآثار.

تنشر مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية البحوث العلمية الأصيلة للباحثين في هذه التخصصات كافة مكتوبة باللغة العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية.

### هيئة التحرير:

أ.د. عاصم شحادة علي (الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا)

أ.د. علي صباغ (جامعة قسنطينة 02، الجزائر)

د.بوطي محمد نورالدين (المدرسة العليا للأساتذة، القبة، الجزائر)

د.جهان محمد إبراهيم (كليات عنيزة الأهلية، المملكة العربية السعودية)

د. يزيد شويعل (جامعة المدية، الجزائر)

د. يوسف جاب الله (جامعة المدية، الجزائر)

### ضبط ومراجعة:

رئيس اللجنة العلمية: أ.د. سامية شينار (جامعة باتنة 1، الجزائر)

### اللجنة العلمية:

أ.د. أبكر عبد البنات آدم (جامعة بحري، السودان)

د. بن حجوبة حميد (جامعة مستغانم، الجزائر)

د. زين العابدين عبد الحفيظ (جامعة خميس مليانة، الجزائر)

د. عبد الله ملوكي (جامعة سطيف 2، الجزائر)

د. علة المختار (جامعة الجلفة، الجزائر)

د. محمد البشير رازقي (كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس)

د. هاني إسماعيل رمضان (جامعة جيسون، تركيا)

### أعضاء اللجنة التحكيمية الاستشارية لهذا العدد:

أ.د. مسعودي طاهر (جامعة الجلفة، الجزائر)

د. إبراهيم إسماعيل عبده محمد (جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية)

د. إخلص محمد عبد الرحمن (جامعة الجزيرة، السودان)

د. آمال سعد المتولى عثمان (جامعة المنصورة، مصر)

د. جهان محمد إبراهيم (كليات عنيزة الأهلية، المملكة العربية السعودية)

د. حسن زربية (جامعة قفصة، تونس)

د. عبد الله محمد عبد الله إيطيقة (جامعة سرت، ليبيا)

د. عواطف جمعة مسعود (جامعة طرابلس، ليبيا)

د. سعيد علي (جامعة نغاونديري، الكاميرون)

د. سليمة حسن سعد زيدان (جامعة القاهرة، مصر)

د. مراد علة (جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر)

د. مولود قرين (جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، الجزائر)

د. نوري محمد أحمد شقلابو (جامعة الزاوية، ليبيا)

# شروط النشر



تقبل المجلة الأبحاث والمقالات التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتوافر فيها الأصالة العلمية والدقة والجدية وتحترم قواعد النشر التالية :

- أن يكون البحث المقدم ضمن الموضوعات التي تعنى المجلة بنشرها.
- ألا يكون البحث قد نشر أو قدم للنشر لأي مجلة، أو مؤتمر في الوقت نفسه، ويتحمل الباحث كامل المسؤولية في حال اكتشاف بأن مساهمته منشورة أو معروضة للنشر.
- أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على:
  - عنوان البحث باللغة العربية والإنجليزية.
  - اسم الباحث ودرجته العلمية، والجامعة التي ينتمي إليها، باللغة العربية والإنجليزية.
  - البريد الإلكتروني للباحث.
  - ملخص للدراسة في حدود 150 كلمة وبحجم خط 12، باللغة العربية والإنجليزية.
  - الكلمات المفتاحية بعد الملخص.
- أن تكون البحوث المقدمة بإحدى اللغات التالية: العربية، الفرنسية والإنجليزية.
- أن لا يزيد عدد صفحات البحث على (20) صفحة بما في ذلك الأشكال والرسومات والمراجع والجدول والملاحق.
- أن يكون البحث خالياً من الأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية.
- أن يلتزم الباحث بالخطوط وأحجامها على النحو الآتي:
  - اللغة العربية: نوع الخط (Traditional Arabic) وحجم الخط (16) في المتن، وفي الهامش نفس الخط مع حجم (12).
  - اللغة الأجنبية: نوع الخط (Times New Roman) وحجم الخط (14) في المتن، وفي الهامش نفس الخط مع حجم (10).
  - تكتب العناوين الرئيسية والفرعية للفقرات بحجم 16 نقطة مثلها مثل النص الرئيسي لكن مع تضخيم الخط.
- أن تكتب الحواشي بشكل نظامي حسب شروط برنامج Microsoft Word في نهاية كل صفحة.
- أن يرفق صاحب البحث تعريفا مختصرا بنفسه ونشاطه العلمي والثقافي.
- عند إرسال الباحث لمشاركته عبر البريد الإلكتروني، سيستقبل مباشرة رسالة إشعار بذلك .
- تخضع كل الأبحاث المقدمة للمجلة للقراءة والتحكيم من قبل لجنة مختصة ويلقى البحث القبول النهائي بعد أن يجري الباحث التعديلات التي يطلبها المحكمون.
- لا تلتزم المجلة بنشر كل ما يرسل إليها .

**ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:**

**social@journals.jilrc.com**

## الفهرس

### الصفحة

6

- 07 • الافتتاحية
- 09 • المدرسة المغربية وسؤال المواطنة الرقمية: من الرهان التربوي إلى مفارقات المجتمع الشبكي؛ محمد المستاري (كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل، المغرب)
- 35 • اتجاهات الطلاب نحو الزواج المبكر: دراسة ميدانية على عينة من طلاب كلية العلوم الصحية جامعة سرت؛ لطيفة عمر البرق (جامعة سرت، ليبيا)
- 55 • **The International Legal Framework for Data Protection & Freedom of Expression across Borders in the Age of Digital Media;** Mustafa Kamal Ahmed (Sadat University, Egypt)
- 77 • **Social protection between legislation and application: Towards comprehensive justice and sustainable development;** Omnya Ali Moubarak (Aswan University, Egypt)
- 95 • **Intellectual Deviation in the Age of Globalization: An Analytical Study of Its Causes, Effects, and Remedies in Light of the Maqasid al-Shariah al-Islamiyyah;** Abdullah Hemmat (Islamic Thought and Civilization, International Islamic University Malaysia, IIUM)

## الافتتاحية

بسم الله العليم الحكيم، فاطر العقول ومدبر القلوب، والحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، وزيّن الفكر بنور البيان، وشرف العلم ورفع أهله درجات، والصلاة والسلام على معلم البشرية، وسراج الحق المبين، سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه ومن سار على دربه إلى يوم الدين :

في ظل التحولات العميقة التي يشهدها العالم المعاصر على مختلف المستويات، أضحت الحاجة إلى إنتاج معرفة علمية رصينة ومتجدّرة في الواقع أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى، فلم تعد الإشكاليات المطروحة مجرد قضايا نظرية منعزلة، بل غدت تمس جوهر الإنسان في انخراطه ضمن منظومات متشابكة من القيم والتقنيات، وتؤثر في كيانه الفكري، وسلوكه الاجتماعي، واختياراته المصيرية.

في هذا السياق، يتقدّم العدد السابع عشر بعد المئة (117) من مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية بجملة من الدراسات العلمية المحكمة التي تتقاطع في معالجتها لقضايا معاصرة تشغل الفكر الأكاديمي والفضاء العمومي على حد سواء، سواء من خلال مقاربات تربوية نقدية تلامس سؤال المواطنة الرقمية في المدرسة المغربية من الرهان التربوي إلى مفارقات المجتمع الشبكي أو من خلال دراسات ميدانية اجتماعية تستجلي اتجاهات الشباب نحو الزواج المبكر في بيئات عربية تحتاج إلى قراءة واقعية معمّقة لميكانيزمات التحوّل الاجتماعي.

كما تضمّن هذا العدد إسهامات بحثية باللغّة الإنجليزية، عالجت أبعادًا شديدة التعقيد تتعلق بحماية البيانات وحرية التعبير في عصر الإعلام الرقمي، وحدود فاعلية التشريعات في تحقيق الحماية الاجتماعية والعدالة الشاملة، فضلًا عن دراسة معمّقة في الانحراف الفكري في عصر العولمة، من خلال استحضار مقاصد الشريعة الإسلامية كإطار مرجعي جامع بين الثوابت والمتغيرات.

إن هذا التنوع في الحقول والاتجاهات هو تعبير عن وعي متجدد بضرورة تكامل المقاربات وتكافل الجهود العلمية لفهم إشكاليات الإنسان المعاصر في تفاعله مع بيئته، قيمه، ومصيره. فالمعرفة اليوم أكثر من أي وقت مضى مطالبة بأن تكون جسرًا بين الخصوصيات الثقافية، وبأن تنبني على أسس نقدية، تحليلية، واقعية، وملتزمة.

**والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل،،،**  
**رئيس التحرير / د. جمال بلبكي**

**تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية  
لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز  
© جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي**

المدرسة المغربية وسؤال المواطنة الرقمية: من الرهان التربوي إلى مفارقات المجتمع الشبكي

## The Moroccan School and the Question of Digital Citizenship: From Educational Aspiration to the Paradoxes of the Networked Society

ط.د. محمد المستاري (مختبر تراب، بيئة وتنمية، جامعة ابن طفيل، المغرب)

Mohamed EL Mestari, Laboratory of Soil, Environment and Development (Ibn Tofail University, Morocco)

### Abstract:

This article seeks to interrogate the position of the Moroccan school within the challenges of integrating digital citizenship, in a networked society that reshapes patterns of action, knowledge, and the boundaries of the public sphere. It analyzes the tension between official discourses that promote digitization as a path to empowerment, and educational practices that incorporate technology functionally, without constructing a critical vision or a transformative pedagogical project.

Through an interpretive sociological approach, the article deconstructs actors' representations and reveals how the school reproduces symbolic regulation rather than cultivating a conscious and responsible digital agent. It further examines the structural and symbolic paradoxes that undermine the realization of equitable digital citizenship, and highlights the tension between a logic of technical integration and that of epistemic justice. As a constructive proposition, the article calls for rethinking the school's positioning within the digital public sphere through alternative models that link digitization with critical awareness, citizenship with meaning, and learning with emancipation rather than procedural compliance.

**Keywords:** Digital Citizenship, Digital Agency, Moroccan School, Networked Society, Symbolic Inequalities, Educational Regulation.

## مستخلص:

يهدف هذا المقال إلى مساءلة موقع المدرسة المغربية ضمن رهانات إدماج المواطنة الرقمية، في سياق مجتمع شبكي يُعيد تشكيل أنماط الفعل والمعرفة وحدود المجال العام. ويحلل التوتر القائم بين الخطابات الرسمية التي تُروّج للرقمنة بوصفها مدخلاً للتمكين، وبين الممارسات التربوية التي تُقحم التقنية بشكل وظيفي دون تأسيس رؤية نقدية أو مشروع تربوي تحويلي. ويُفكك المقال، من خلال مقارنة سوسيولوجية تأويلية، تمثلات الفاعلين، ويكشف كيف تُعيد المدرسة إنتاج الضبط الرمزي عوض تأهيل فاعل رقمي واعٍ ومسؤول. كما يُحلل المفارقات البنيوية والرمزية التي تُقوّض تحقق مواطنة رقمية عادلة، ويُبرز التوتر بين منطق الإدماج التقني ومنطق العدالة المعرفية. وفي أفق اقتراحي يدعو المقال إلى إعادة التفكير في تموضع المدرسة داخل المجال العام الرقمي، من خلال نماذج بديلة تُزاوج بين الرقمنة والوعي، المواطنة والمعنى، والتعلم باعتباره فعلاً تحررياً لا إجراءً تقنياً.

الكلمات المفتاحية: المواطنة الرقمية، الفاعل الرقمي، المدرسة المغربية، المجتمع الشبكي، التفاوتات الرمزية، الضبط التربوي.

## مقدمة:

يشهد العالم في العقود الأخيرة تحولات عميقة بفعل الانتشار المتسارع للتكنولوجيا الرقمية، حيث انتقلت الرقمنة من كونها أداة تقنية إلى بنية شاملة تُعيد تشكيل أنماط الفعل الاجتماعي وتُعيد رسم حدود المجال العام. ساهمت هذه التحولات في تشكيل فضاءات تواصلية جديدة تُزاوج بين الآني والتفاعلي، وتنتج أشكالاً مستحدثة من التعبير والمشاركة والانتماء. ومن ثم لم يعد بالإمكان مقارنة المواطنة من منظور قانوني أو تراخي ضيق، إذ بدأت تتخذ أشكالاً مرنة وغير متجانسة داخل فضاءات رقمية تتجاوز سيادة الدولة وحدودها.

نظراً لهذا التوسع المتسارع، أعادت الرقمنة تعريف المجال العام نفسه، فلم يعد حكراً على الأماكن المادية التي تُمارس فيها السياسة والنقاش العمومي، بل اتسع ليشمل المنصات الرقمية التي باتت تُؤطر نسبة كبيرة من التفاعلات الاجتماعية والثقافية. تُحيل هذه الفضاءات على مجال عام موازٍ يتداخل فيه الواقعي بالافتراضي، ويتقلّص فيه الفارق بين الخاص والعام، في صيغة جديدة من الفعل الرمزي المُعولم. غير أن هذا الامتداد لا يتم بالضرورة في أفق تحرري. فعوض أن تُعزّز الرقمنة إمكانات المشاركة، كثيراً ما تُسهّم في إنتاج أنماط جديدة من الضبط والمراقبة، تستند إلى الاستدمج الذاتي والرقابة الناعمة، وتُعيد إنتاج الهرميات الرمزية من خلال الخوارزميات والمعايير الخفية<sup>1</sup>.

في هذا السياق برزت المواطنة الرقمية كمفهوم مركّب يستدعي تحليلاً سوسيولوجياً يتجاوز القراءة الوظيفية. فهي، من جهة، تُقدّم كأداة لتمكين الأفراد وتوسيع مشاركتهم في المجال العام الرقمي، لكنها، من جهة أخرى، قد تُسهّم في تطبيع أنماط

<sup>1</sup>- Michel Foucault, Discipline and Punish: The Birth of the Prison (New York: Vintage Books, 1995), p. 217.

الضبط من خلال تحميل الأفراد مسؤولية التكيف مع أنظمة وقواعد لا يملكون سلطة تحديدها. لذلك يستدعي هذا المفهوم مساءلة التوترات البنوية التي ترافق علاقات السلطة والمعرفة والتكنولوجيا، وكذا الشروط الاجتماعية والثقافية التي تُحدّد إمكانية تمثله أو مقاومته.

تكتسب المدرسة هنا موقعاً محورياً باعتبارها فاعلاً رمزياً في إعادة إنتاج التمثلات وتوجيه الوعي الجمعي. ومع ذلك، لا تزال المدرسة المغربية تُمارس نوعاً من الإنكار المؤسسي للتحوّل الرقمي، إذ تحتفظ ببنية بيداغوجية تقليدية لا تواكب الامتداد الافتراضي للمجال العام. فعلى الرغم من اختراق التكنولوجيا لكافة البيوت، واستعمال الناشئة للأدوات الرقمية بشكل يومي، لم تنجح المدرسة في مأسسة هذا التحوّل ضمن مناهجها وخطابها التربوي، ما يُبرز فجوة عميقة بين عالم المتعلمين الرقمي والمدرسة الورقية<sup>1</sup>.

يتجلى هذا التأخر البنوي في مستويات متعددة، أبرزها هشاشة البنية التحتية الرقمية، وغياب التكوين المتخصص، فضلاً عن محدودية الرؤية المؤسسية، واستمرار أنماط تدريس لا تولي للوعي الرقمي سوى موقع هامشي، أو تختزله في أبعاده التقنية الصرفة. ويؤدي هذا الوضع إلى إعادة إنتاج اللامساواة الرمزية، حيث يُترك المتعلم في مواجهة فضاءات رقمية معقدة دون أدوات نقدية أو قيمية، بينما تكتفي المدرسة بإعادة تدوير أنماط تقليدية من المعرفة لا تُجيب عن أسئلة الجيل الجديد<sup>2</sup>.

وعليه، لا يمكن اختزال المواطنة الرقمية في بعدٍ تقني أو بيداغوجي ضيق، بل تستدعي مقارنة سوسيولوجية تُفكك البنى الرمزية والسلطوية التي تُؤطر تمثل الرقمنة داخل المؤسسة التعليمية. ويتطلب ذلك النظر إلى المدرسة لا كوسيط محايد، بل كحقل مفاوضات رمزية وصراعات تمثيلية، تُعاد داخله صياغة العلاقة بين الدولة، المجتمع، والتكنولوجيا.

تنطلق هذه الورقة من هذا الأفق التحليلي، لتقدّم قراءة سوسيولوجية نقدية لمفهوم المواطنة الرقمية في علاقته بالتعليم، عبر أربعة مستويات: تأصيل سوسيولوجي للمفهوم، تحليل مفارقات إدماجه في المدرسة المغربية، استثمار التجارب الدولية المقارنة، ثم تفكيك التحديات البنوية التي تعيق تحقيقه كممارسة تربوية واعية. كما تسعى إلى بلورة وعي نقدي بالتحوّلات الرقمية، لا بوصفها انتقالاً تقنياً، بل باعتبارها بنية لإنتاج الفعل والمعنى داخل المجال العام المعولم.

### المبحث الأول: المواطنة الرقمية كساحة لإعادة تشكيل المجال العام:

#### أولاً: من المواطنة الترابية إلى المواطنة الرقمية:

#### 1- تحولات المجال العام: من المجال الترابي إلى الفضاء الشبكي:

أعاد مفهوم "المجال العام" تشكيل مدخل سوسيولوجي لفهم العلاقة بين الدولة والمجتمع، من خلال تحليل شروط إنتاج النقاش العمومي ومأسسة الرأي الجماعي، عندما نظّر يورغن هابرماس لهذا المفهوم، افتراض وجود فضاء مستقل عن الدولة

<sup>1</sup> مصطفى محسن، التربية وتحولات عصر العولمة: مداخل للنقد والاستشراف (الدار البيضاء - بيروت: المركز الثقافي العربي، 2005)، ص. 88.

<sup>2</sup> صبيحة بوخدوني ومونية زوقاي، "التربية على المواطنة الرقمية وتطبيقاتها في المناهج الدراسية"، مجلة السراج، الجزائر، مج. 2، ع. 8 (2018)، ص. 34.

والسوق، يسمح بتداول عقلائي للأفكار بين فاعلين متساويين، في إطار يتجاوز المصالح الخاصة<sup>1</sup>. غير أن البنية الاجتماعية التي احتضنت هذا التصور بدأت في التآكل تحت ضغط التحولات الرقمية المتسارعة. فقد تقلصت المسافة الفاصلة بين المنتج والمتلقي، وتراجعت وظيفة الوساطة المؤسسية، بينما بات الأفراد يشاركون في إنتاج المعنى العمومي من خارج القنوات التقليدية للشرعية. هكذا ظهرت مجالات عامة بديلة، تُمارس فيها السياسة خارج المراكز، وتُنَجّ فيها الرمزية الجماعية من خلال تفاعلات مفتوحة لا تخضع لمنطق الدولة أو قواعد التداول العقلاني.

أدى هذا التوسع الشبكي إلى إعادة رسم الحدود المفهومية والعملية للمجال العام، حيث اختلط الواقعي بالافتراضي، وتلاشت الفواصل الصلبة بين الخاص والعام، كما أعيد تمفصل العلاقة بين السياسي والثقافي في اتجاهات غير خطية. لم يعد المجال العام يُختزل في فضاء للجدل العمومي كما تصوّره هابرماس، بل أضحت ساحة رمزية هجينة، تُنتج داخلها المعاني وتُتداول فيها الشرعية عبر خوارزميات ومعايير رقمية تتجاوز العقلانية التداولية. في هذا السياق، لم يعد التفاعل العمومي فعلاً يُمارس ضمن شروط المشاركة الحرة، بل صار مشروطاً بمنطق اللحظة، وبأنظمة خفية للفرز، والتوجيه، والامتثال الرمزي<sup>2</sup>.

من هنا، لا يمكن اليوم الركون إلى التصورات الكلاسيكية لفهم المجال العام من دون مساءلة بنيته الرقمية الجديدة، وما تنطوي عليه من مفارقات: فمن جهة، توسع هذه البنية إمكانات التعبير والانخراط العمومي؛ ومن جهة مقابلة، تُعيد إنتاج بنيات ضابط ناعمة تُطوِّع الفاعلين وفق منطق الشعبية والانتشار، لا وفق معايير المعقولية أو المصلحة العمومية.

## 2- تلاشي الحدود بين الواقعي والافتراضي في إنتاج الانتماء والمشروعية:

ساهم الامتداد الرقمي للمجال العام في خلخلة التصور التقليدي للمواطنة، حيث لم تعد السيادة الترابية أو الانتماء القانوني يشكّلان المحدد الوحيد للاعتراف الاجتماعي. بدأت ممارسات التفاعل والمشاركة الرقمية تكتسب دلالة رمزية مستقلة، تُعيد تعريف "المواطن" ليس فقط بصفته القانونية، بل أيضاً بفعاليتها داخل الفضاء الشبكي. ضمن هذا السياق، برز مفهوم "المواطنة الرقمية" بوصفه شكلاً جديداً من الحضور الاجتماعي، يتأسس على القدرة على التعبير، إنتاج المحتوى، التفاعل، والتموقع داخل شبكات المعنى الرقمية<sup>3</sup>. غير أن هذه المواطنة لا تُوطّرها قوانين ديمقراطية أو مؤسسات عمومية، بل تُعاد صياغتها عبر خوارزميات مغلقة تُحددها شركات خاصة، ما يجعل شروط الانتماء داخلها محكومة بأداء رقمي لا يخضع للمساءلة السياسية.

<sup>1</sup>- Jürgen Habermas, *The Structural Transformation of the Public Sphere: An Inquiry into a Category of Bourgeois Society*, trans. Thomas Burger with Frederick Lawrence (Cambridge, MA: MIT Press, 1989), p. 249.

<sup>2</sup>- محمد المستاري، "التوندونس الرقمي وأثره على الهوية الثقافية وصورة الأمم"، في مواقع التواصل الاجتماعي وتداعياتها على المجتمع: مقاربات متعددة التخصصات، إشراف عمر بن عيشوش (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2025).

<sup>3</sup>- Karen Mossberger, Caroline J. Tolbert, and Ramona S. McNeal, *Digital Citizenship: The Internet, Society, and Participation* (Cambridge, MA: MIT Press, 2008), p. 12.

ضمن هذه البنية، لم يعد الاعتراف بالمواطنة الرقمية نابغاً من مبدأ المشاركة، بل من معايير غير مرئية تُعيد إنتاج التراتب الرمزي، استناداً إلى قابلية الظهور، كثافة التفاعل، وأشكال الامتثال لأنماط السائدة. تتحكم المنصات الرقمية في شروط الولوج، وإيقاع التفاعل، وإمكانية التأثير، ما يُعيد إنتاج رمزية "المواطن الجيد" على أساس خاضع لمنطق السوق لا منطق الحق. يطرح هذا الوضع أسئلة مركزية على المقاربة السوسيولوجية: من يملك شروط الحضور الرمزي في هذا المجال؟ ومن يملك سلطة المعنى داخله؟ وهل تسمح هذه المواطنة فعلاً بتوسيع دوائر المشاركة، أم تُكرّس نمطاً من الضبط الرمزي الناعم؟ لا تنبع هذه الأسئلة من خارج المجال الرقمي، بل من داخله ذاته، بما هو مجال تتصارع فيه قوى التمكين والضبط، والاعتراف والإقصاء، ضمن هندسة خفية للسيطرة الرمزية<sup>1</sup>.

### 3- محدودية الدولة الوطنية أمام الامتداد غير المحدود للفضاء الرقمي:

أحدث التحول الرقمي انزياحاً جوهرياً في علاقة الدولة بالمجال العام، إذ لم تعد تحتكر آليات صياغة النقاش العمومي وتوجيهه كما كانت. فقدت أدوات الضبط التقليدية—من قوانين ورقابة مؤسساتية—نجاحها أمام انفجار شبكي يتجاوز الحدود السيادية، ويُعيد تشكيل الفعل العمومي داخل منصات تُدار بمنطق عابر للدولة. أفضى هذا التحول إلى انتقال الدولة من مركز الفعل الرمزي إلى موقع طرف تنافسي ضمن بيئة تواصلية تُهيمن عليها شركات خاصة عملاقة، تُنتج شبكات من المعنى لا تُخضعها الدولة لمنطقها، بل تعمل وفق معايير خوارزمية تُعيد توزيع الشرعية والانتماء<sup>2</sup>. لم يعد بإمكان الدولة تأطير هذا الفضاء بوسائلها المعتادة، بل وجدت نفسها مطالبة بالتفاعل مع منطق جديد للفعل العمومي، يتجاوز الرقابة ويعتمد على التكيّف والتفاوض الرمزي.

في هذا السياق، لم يعد غياب الدولة هو الإشكال، بل محدودية أدواتها في استعادة موقعها داخل مجال عمومي يتشكّل خارج بنيتها المؤسساتية. تُواجه الدولة تحديات مركبة، تبدأ من إدارة السمعة الرقمية إلى ضبط المعلومة ومجاهة الحملات الرمزية العشوائية. لذا، تبرز أسئلة ملحة: هل تملك الدولة أدوات فعالة لمواكبة منطق المواطنة الرقمية؟ أم أن هذه الأخيرة تُكرّس نوعاً من السيادة الرمزية البديلة التي تتجاوز منطق القانون والمؤسسة؟ تفرض هذه التحولات التفكير في الدولة لا كجهاز تقني، بل كفاعل اجتماعي يسعى لإعادة الترميم ضمن فضاء لم يُعد يُعرّف وفق خرائطه السيادية التقليدية.

### ثانياً: الرقمنة كأداة ضبط اجتماعي:

#### 1. من السيطرة الصلبة إلى الرقابة الناعمة: مقارنة فوكووية:

تحوّلت السلطة في السياق الرقمي المعاصر من أدوات المنع الصريح والإكراه المباشر، إلى آليات دقيقة للضبط الذاتي، تجعل الأفراد يُعيدون إنتاج شروط إخضاعهم دون وعي صريح بذلك. استند ميشيل فوكو في تحليله الكلاسيكي للسلطة إلى مفهوم الانضباط، حيث تتحقق المراقبة من خلال توزيع الأجساد داخل الفضاء، وضبط سلوكها وفق قواعد واضحة<sup>3</sup>. لكن

<sup>1</sup>- José van Dijck, The Culture of Connectivity: A Critical History of Social Media (Oxford: Oxford University Press, 2013), p. 178.

<sup>2</sup>- Manuel Castells, Communication Power (Oxford: Oxford University Press, 2009), p. 423.

<sup>3</sup>- Foucault, Discipline and Punish, p. 217.

مع تحوّل الرقمنة إلى بنية حاكمة، لم يعد هذا الضبط يقوم على التوزيع المادي أو القسر المؤسسي، بل بات يتوسّل الرقابة الناعمة القائمة على التفاعل، التتبع، وتحليل السلوك في الزمن الحقيقي.

تشتغل المنصات الرقمية بوصفها مؤسسات انضباطية افتراضية، تُخضع المستخدمين لأنماط دقيقة من التوجيه غير المباشر، من خلال الخوارزميات، الإشعارات، ونظام المكافأة الفوري (likes, views, shares). بهذه الطريقة، يتحوّل المستخدم إلى فاعل مستتبطن لمعايير السوق والتفاعل، دون أن يعي تمامًا آليات إنتاجها. يتجلّى ذلك في النزوع نحو التكيّف مع ما هو قابل للانتشار، بدلاً من التعبير الأصيل أو النقدي، وفي انخراط الأفراد في سباق لا ينتهي نحو الظهور والتأثير، بما يعيد تشكيل أنماط السلوك وفق معايير خارجية لا تخضع لمساءلة عمومية<sup>1</sup>.

من ثم، لا تُمارس السلطة اليوم من موقع مركزي ظاهر، بل تتسرّب داخل البنية التحتية للتواصل، وتُعاد صياغتها ضمن منطلق "الرقابة بالتحفيز"، حيث يُدمج السلوك الفردي في اقتصاد رمزي يُفرض الامتثال من داخل الرغبة، لا من خارجها. ويُعيد هذا الواقع طرح سؤال محوري: كيف يمكن فهم الحضور الرقمي كفعل حرّ، في ظل هندسة خفية تُعيد تشكيل الذات والسلوك داخل قوالب معيارية محسوبة؟

## 2- المواطنة الرقمية بين التمكين الفردي والتطبيع الرمزي:

تُبنى المواطنة الرقمية، في كثير من التصورات الراهنة، على كونها أداة لتحرير الأفراد وتعزيز مشاركتهم في الشأن العام، إذ تُمكنهم من الوصول إلى المعلومات، وتداول الآراء، والانخراط في النقاش العمومي عبر منصات لا تعترف بالتراتبية التقليدية. غير أن هذا التصور، على وجاهته، يُخفي منطقتاً تطبيعيّاً دقيقاً، يجعل التفاعل الرقمي نفسه أداة لإعادة إنتاج الامتثال لا لتفكيكه. فبينما يُمنح الفرد هامشاً أوسع للتعبير، يُعاد في الآن ذاته ضبط هذا التعبير ضمن منطلق قابلية القياس، والانتشار، والاستثمار، ما يُفرغ الفعل الرمزي من شحنته النقدية أو التحويلية.

تُفرز المنصات الرقمية شكلاً من التمكين المشروط، يقوم على استدماج معايير النجاح الرقمي، مثل عدد التفاعلات، وسرعة التداول، وملاءمة المحتوى لذوق الجمهور الافتراضي. وبذلك، تُعيد المواطنة الرقمية صياغة الفعل السياسي والاجتماعي ضمن أفق السوق الرمزي، حيث تُقاس المساهمة العمومية بمدى قابليتها للتداول، لا بعمقها النقدي أو قدرتها على مساءلة البنى. ويتجلّى هذا المنطق في صعود نماذج التأثير الفردي، التي تُعيد إنتاج النزعة النرجسية، وتحوّل الذات إلى علامة قابلة للاستهلاك<sup>2</sup>.

تفرض هذه الدينامية مساءلة الشروط التي تضبط فعل التمكين الرقمي، والآليات التي تُعيد تشكيل المواطنة في صورة امتثال ناعم، تُنتج فيه الطاعة داخل أفق يُوهم بالتححرر. ومن هذا المنظور، لا يُطرح سؤال "من يمتلك سلطة الاعتراف الرقمي؟"

<sup>1</sup>- Shoshana Zuboff, The Age of Surveillance Capitalism: The Fight for a Human Future at the New Frontier of Power (New York: PublicAffairs, 2019), p. 241.

<sup>2</sup>- Christian Fuchs, Social Media: A Critical Introduction (London: Sage, 2017), p. 187.

بوصفه مسألة تقنية فقط، بل كسؤال بنيوي يمس سلطة المنصة، ومنطق الخوارزميات، ومعيارية الظهور التي تتحكّم فيها جهات فاعلة كبرى تُعيد هندسة المجال العمومي وفق مصالحها وتمثلاتها.

### 3- السوق الرقمي بوصفه سلطة فوق مؤسسية:

تتطلب مسألة بنية المواطنة الرقمية فحص التكوين الاقتصادي العميق الذي يؤطر الفضاء الشبكي، حيث لم تُعد المنصات الرقمية مجرد أدوات تقنية محايدة، بل غدت مؤسسات رمزية تُعيد إنتاج السلطة وفق منطق السوق. في هذا السياق، تشتغل الشركات الرقمية الكبرى، مثل Google وMeta وAmazon، كفاعلين فوق-مؤسسيين، يمتلكون القدرة على صياغة معايير الولوج، وشروط التفاعل، وخرائط الاعتراف الرمزي، دون الخضوع لمنطق الشفافية أو المساءلة العمومية. تُنتج هذه البنية ما يمكن تسميته بـ"اقتصاد المعنى"، حيث يُعاد ترتيب المضامين والتمثلات وفق خوارزميات تجارية تُحدّد من يستحق الظهور، ومن يُدفع إلى الهامش الرمزي.

يُشير مانويل كاستلز إلى أن القوة في العصر الرقمي لا تُمارس فقط عبر احتكار الموارد، بل من خلال التحكم في "شبكات المعنى"، التي تُحدّد ما يُرى، وما يُتناقش، وما يُعتبر جديراً بالاهتمام<sup>1</sup>. بذلك، تتحوّل المواطنة الرقمية إلى رهينة لمنطق الربحية التجارية، لا لمقتضيات النقاش العمومي أو المشاركة الديمقراطية. إذ تُقاس فعالية الخطاب الرقمي بمدى قابليته للانتشار التجاري، لا بقدرته على إحداث وعي نقدي أو مساءلة للسلطة. ومن ثم، يُعاد إنتاج المجال العام داخل بنية "مخصصة" تُفرغ الفعل العمومي من مضمونه السياسي، وتُعيد قلوبته داخل سوق رمزية تُخضع الذات والمجتمع معاً لمنطق الاستهلاك.

### ثالثاً: مفارقات الانتماء الرقمي في السياق العربي:

#### 1- التفاوت الرقمي وإعادة إنتاج اللامساواة:

تبدو الرقمنة، في أدبيات كثيرة، مرادفاً للتحديث وتوسيع الفرص، غير أن تمثيلها في السياق العربي يكشف عن مفارقة بنيوية: بدل أن تُقلص اللامساواة الاجتماعية، كثيراً ما تُعيد إنتاجها بصيغ جديدة. فالولوج إلى التكنولوجيا لا يتحدد فقط بالتمكين المادي، بل يرتبط أيضاً بالكفايات الرقمية، والثقافة التربوية، والبنية التحتية، وكلها عوامل تُسهم في رسم حدود غير معلنة بين من يستطيع التفاعل الرقمي ومن يُقصى ضمناً من هذا المجال.

تُشير دراسات حديثة إلى أن فجوة "الجيل الرقمي" لا تُختزل في العمر، بل تتعمق داخل الأسر، والمجتمعات، والمؤسسات، حيث تُهيمن استعمالات سطحية للوسائط الرقمية، غالباً ما تتجه نحو الاستهلاك لا الإنتاج، والترفيه لا النقد<sup>2</sup>. ومن ثم، يتحوّل التفاوت الرقمي إلى شكل جديد من التهميش الرمزي، حيث يُمنح لبعض الفئات "حق الوصول"، دون أن يُمنح لها "حق التأثير" أو "التمثيل"، فتُصبح الرقمنة وسيلة لتوسيع هوامش الامتثال بدل توسيع فضاءات المشاركة.

<sup>1</sup>- Castells, Communication Power, p. 423.

<sup>2</sup>- Mark Warschauer, Technology and Social Inclusion: Rethinking the Digital Divide (Cambridge, MA: MIT Press, 2003), p. 72.

## 2- انفصال الخطاب المؤسسي عن تحولات الواقع:

يتصاعد الخطاب الرسمي حول التحول الرقمي في أغلب الدول العربية، دون أن يُواكبه فعل سياسي أو تربوي ينبني على رؤية استراتيجية تُدرك البعد الرمزي والاجتماعي للرقمنة. إذ غالبًا ما يُقدّم "الإدماج الرقمي" كغاية قائمة بذاتها، دون مساءلة البنية التي يُدرج الأفراد ضمنها، أو تحليل طبيعة التفاعلات والمعايير التي تُنتجها تلك البنية. ومن هنا يتّضح الانفصال البيوي بين الخطاب المؤسسي المُوجّه نحو الخارج، والواقع الفعلي للمدرسة، والمجتمع، والبنية الثقافية للرقمنة.

يتّضح هذا التناقض بشكل خاص في التعامل التربوي مع الرقمنة، حيث تُختزل في أدوات تقنية دون مساءلة أفقها النقدي أو دورها في إعادة تشكيل الفعل التربوي. كثيرًا ما تُعتمد مفاهيم مثل "التحوّل الرقمي" و"العصر الرقمي" في الوثائق الرسمية، دون ربطها بسياقات بنيوية حقيقية، أو إدراك لرهاناتها الاجتماعية. في هذا الإطار، يؤكد بيير بورديو أنّ أحد أشكال العنف الرمزي يتمثل في "الاستعمال الزائف للمفاهيم العلمية داخل الخطابات السلطوية"، أي تحويل المفاهيم إلى شعارات تُغطي على واقع اللامساواة بدل مساءلته<sup>1</sup>.

يفرض هذا الواقع سؤالًا مركزيًا: هل تمتلك المؤسسات العربية اليوم الوعي الكافي لتحويل الرقمنة إلى مشروع تحرري؟ أم أنها تُعيد توظيفها ضمن منطق إداري/إيديولوجي يكتفي بتقنين الفجوة دون العمل على تجاوزها؟ وإذا كانت الرقمنة تُوظف، في هذا السياق، كأداة لإنتاج واجهة رمزية للتحديث، فهل يمكن فصل الخطاب عن بنيته السلطوية؟ أم أن مساءلة الرقمنة تقتضي، بالضرورة، تفكيك العلاقة الخفية بين اللغة المؤسسية وآليات إعادة إنتاج اللامساواة داخل الحقل التربوي؟

## 3- الرقمنة كاختزال أخلاقي بدل أفق تحرري:

تتحول الرقمنة في الخطاب العام العربي، لا سيما في المجال التربوي، من أفق تحرري يُفترض أن يُعيد التفكير في شروط الانتماء والمواطنة، إلى مجرد قضية أخلاقية تُختزل في مفاهيم الانضباط، والسلوك الحسن، والاستعمال الآمن. بهذا، يتم تفرغ المواطنة الرقمية من بعدها النقدي، لتُعاد صياغتها داخل خطاب تقني/أخلاقي يسعى إلى تطبيع الرقمنة بدل مساءلتها. يظهر هذا التوجه في تحويل دور المدرسة من تمكين المتعلمين من أدوات الفهم والتفكير، إلى مراقبة تصرفاتهم الرقمية وفق معايير سلوكية جاهزة، تختزل المواطنة في الطاعة والامتثال.

يتجلى هذا المنطق، كما يلاحظ نيك كولدرى، في صعود "الزرعة التدييرية للمجال الرقمي"، حيث يتم التعامل مع الوسائط كحيز يجب تنظيمه أخلاقيًا لا قراءته بنيويًا أو مساءلته رمزيًا<sup>2</sup>. بدل تمكين المتعلمين من أدوات التفكير النقدي فيما يستهلكونه أو ينتجون، تُوجّه الرقمنة في المؤسسات التربوية نحو مراقبة الاستعمال لا مساءلة المنظومة، ما يُفضي إلى هندسة وعي رقمي منزوع القدرة على المواجهة، ومُستبطن لمعايير خارجية لا يملك أدوات التفاوض معها.

<sup>1</sup>- Pierre Bourdieu, Ce que parler veut dire: L'économie des échanges linguistiques (Paris: Fayard, 1982), p. 104.

<sup>2</sup>-Nick Couldry, Why Voice Matters: Culture and Politics After Neoliberalism (London: Sage, 2010), p. 142.

هكذا، تتحول الرقمنة إلى نسق ضبط أخلاقي يُغلف السلطة التكنولوجية بلغة الحماية، ويُعيد إنتاج علاقتها بالمواطن الرقمي في صيغة تبعية ناعمة. لذلك، يصبح الرهان ليس في تعليم "الاستعمال الجيد"، بل في بناء قدرة نقدية على فهم شروط الإنتاج، والتمثيل، والتأثير داخل الفضاء الشبكي.

المبحث الثاني: المدرسة المغربية أمام تحديات المواطنة الرقمية:

أولاً: المدرسة بوصفها جهازاً رمزياً لإعادة الإنتاج:

1- توظيف منظور بورديو والتوسير في فهم أدوار المدرسة:

تُمارس المدرسة دوراً مركزياً في إعادة إنتاج البنى الرمزية للمجتمع، لا بوصفها جهازاً محايداً لنقل المعرفة، بل باعتبارها جهازاً أيديولوجياً للدولة يُسهّم في إعادة إنتاج التراتبية الاجتماعية بشكل غير مباشر. يربط لوي ألتوسير بين المدرسة وآليات السيطرة الرمزية، معتبراً أن المؤسسة التعليمية لا تُكرّس فقط الطاعة والانضباط، بل تُعيد إنتاج الأيديولوجيا المهيمنة من خلال ما يبدو كمعارف موضوعية ومحايدة<sup>1</sup>. بهذا المعنى، لا تعمل المدرسة على تحقيق التحرر، بل تُعيد تشكيل الوعي بما يتماشى مع متطلبات إعادة إنتاج النظام القائم.

بالموازاة، يُبرز بورديو أن المدرسة تُمثّل امتداداً للهيمنة الطبقية، إذ تقوم بتحويل الرأسمال الثقافي للطبقات المهيمنة إلى معايير شرعية تُفرض على الجميع، بما يجعل من النجاح المدرسي تعبيراً عن الاستدماج الطبقي أكثر منه عن الجدارة الفردية. يُبيّن بورديو أن ما يُعتبر تفوقاً دراسياً ليس إلا تطبيقاً خفياً للرأسمال الرمزي الذي تحمله الطبقات المهيمنة، والذي تتجاهله المؤسسة التعليمية بادّعاء الحياد<sup>2</sup>. في هذا الأفق، تغدو المدرسة جهازاً لإعادة إنتاج التفاوت، من خلال تغليفه بمنطق الاستحقاق، وإقصاء كل ما لا ينسجم مع النموذج الرمزي المهيمن.

2- النمط التربوي التقليدي كأداة لإقصاء الرقمنة:

تُكرّس المدرسة المغربية نمطاً بيداغوجياً تقليدياً يُعارض في جوهره منطق الرقمنة، لا فقط من حيث الوسائل، بل أيضاً من حيث التصورات والممارسات. يقوم هذا النمط على مركزية المعلم، وتقديس الكتاب الورقي، واستمرار المقاربة التلقينية التي تُعامل المتعلم كمستودع سلبي للمعلومة، بدل أن تُعترف به كفاعل رقمي حامل لرأس مال جديد غير مُعترف به داخل الفضاء المدرسي<sup>3</sup>. ومن ثم، لا تُقصي المدرسة الرقمنة بوصفها أداة فنية، بل تُقصي منطقها التداولي، وتُبطل شروط إمكان التفاعل داخلها.

<sup>1</sup>- Louis Althusser, *Lenin and Philosophy and Other Essays* (New York: Monthly Review Press, 1971), p. 132.

<sup>2</sup>- Pierre Bourdieu and Jean-Claude Passeron, *Reproduction in Education, Society and Culture*, trans. Richard Nice, 2nd ed. (London: Sage, 1990), p. 73.

<sup>3</sup>- محمد المستاري، تمثيلات الكتاب المدرسي عند متعلمين في التعليم الثانوي: قبول ونفور وتوصيات، مجلة منهجيات، العدد 21 (صيف 2025)، ص. 38-41.

يفضي هذا التوتر البنوي إلى إقصاء ضمني للممارسات الرقمية اليومية للمتعلمين، إذ يُعاد تصنيفها داخل المدرسة باعتبارها لهوًا، أو مصدرًا للشرود، أو تهديدًا للنظام الرمزي التقليدي. لا يتعلق الأمر بغياب تجهيزات أو ضعف بنية تحتية فحسب، بل بفشل المؤسسة في مأسسة الرقمنة ضمن منظور تربوي نقدي، يحوّل الوسيط الرقمي من أداة للاستهلاك إلى وسيلة للفهم والتعبير والانخراط. يرى بعض الباحثين أن هذا التوتر يُنتج مفارقة صارخة، يمكن تلخيصها في التعبير التالي: "جيل يعيش في فضاء رقمي خارج المدرسة، ويُجبر على العودة إلى زمن الطباشير داخلها"<sup>1</sup>.

لهذا، لا يُختزل إقصاء الرقمنة في نقص الموارد، بل يتجسّد كآلية رمزية لمقاومة بنية قيمية جديدة تُهدّد الامتيازات الرمزية التي راكمها النموذج التربوي التقليدي، وتُربك هندسة السلطة والمعرفة داخل القسم. إنّ هذا الإقصاء لا يعكس فقط فجوة تقنية، بل يُعيد إنتاج علاقة عمودية بالمعلومة، تُقصي المتعلم الرقمي، وتُكرّس معلمًا خارج زمنه الرمزي.

### 3- المدرسة كمجال مقاومة أو كمجال استسلام تكنولوجي؟:

تتخذ المدرسة المغربية موقعًا ملتبسًا إزاء الرقمنة، فهي لا تنخرط فعليًا في ديناميات التحول الرقمي، لكنها لا تُعلن كذلك رفضها الصريح، ما يجعلها مجالًا رمزيًا للتردد، يُراوح بين مقاومة ضمنية واستسلام تقني انتقائي. لا تُمارس هذه المقاومة انطلاقًا من وعي نقدي بطبيعة الرقمنة، بل غالبًا ما تنبع من خوف غير معلن من فقدان السيطرة، أو من تهديد لرأس المال السلطة الرمزية التقليدية، خصوصًا سلطة المعلم والبرنامج والامتحان.

تواجه المدرسة صعوبة في إدراك الرقمنة باعتبارها مشروعًا تربويًا يعيد تشكيل العلاقة بالمعرفة، إذ تُختزل غالبًا في تقنية ظرفية تُوظف تحت ضغط الخطاب المؤسسي أو بدافع من المظهرية الرقمية. وحين تنخرط بعض المؤسسات التعليمية في مسار الرقمنة، فإن هذا الانخراط يتم في الغالب دون مساءلة فعلية للبنية البيداغوجية القائمة، مما يفتح المجال لاستهلاك مشوّه للتكنولوجيا، لا يُفضي إلى تحوّل نوعي في طرائق التعلم أو آليات إنتاج المعنى. وبهذا، تظل المدرسة مجالًا يدمج الرقمنة على نحوٍ شكلي، يُعيد إنتاج نفس التراتيبات الرمزية التي تحوّل المعرفة إلى سلعة، والتقييم إلى غاية، والامتحان إلى معيار.

يطرح هذا التردد البنوي تساؤلات جوهرية حول قدرة المدرسة على الانتقال من فضاء للمراقبة الرمزية إلى مجال للمشاركة الرقمية. ويُبرز تحدّيًا مزدوجًا: فهل تستطيع المؤسسة المدرسية استيعاب منطق المجال الرقمي دون أن تفقد قدرتها على التأطير الرمزي؟ أم أنها مضطرة إلى إعادة تعريف ذاتها ضمن بنية معرفية جديدة، تتجاوز حدود التقنيات نحو مساءلة المعايير والمضامين؟ إن الإجابة عن هذا التحدي تقتضي تفكيك البنية السلطوية التي طالما حكمت العلاقة التربوية، وإعادة التفكير في مفهوم الشرعية داخل المجال الرقمي، حيث لم يعد مصدر السلطة هو امتلاك المعلومة، بل القدرة على إنتاج المعنى، وتوجيه التفاعل، والتفاوض على الاعتراف الرمزي ضمن شبكة متحركة من الفاعلين.

<sup>1</sup>- مصطفى محسن، التربية وتحولات عصر العولمة: مداخل للنقد والاستشراف (الدار البيضاء، بيروت: المركز الثقافي العربي، 2005)، ص. 91.

ثانياً: تحليل السياسات التربوية الرسمية:

### 1- قراءة نقدية للخطاب التربوي حول الرقمنة:

يُنَج الخطاب التربوي الرسمي في المغرب تمثّلات متباينة للرقمنة، بين احتفاء مفرط بها كمدخل للتحديث، وتوظيف مناسباتي يُفرغها من دلالاتها البنيوية. تُحيل الوثائق الوزارية غالباً إلى الرقمنة باعتبارها رافعة "إجرائية" لتحسين الأداء المدرسي، دون بلورة تصور متكامل لوظيفتها التكوينية أو لموقعها ضمن مشروع تربوي وطني. غير أن هذا الخطاب لا يشتغل كأداة لإعادة التفكير في دور المدرسة داخل المجتمع الرقمي، بل يُعاد إنتاجه غالباً كاستجابة تقنية لضغوط زمنية، أو كألية استقطاب للتمويلات والتعاون الخارجي.

تُبرز الدراسات المقارنة أن فعالية إدماج الرقمنة لا تتحدد بتوفر الأدوات أو بالبنية التحتية فحسب، بل بمدى قدرة المدرسة على تمثيل وظيفتها الرمزية في إنتاج المعنى والمواطنة<sup>1</sup>. غير أن هذا الوعي يغيب بشكل شبه كلي في الخطاب المغربي، حيث تُختزل الرقمنة في دور تقني مساعد، يُعزّز منطق التلقين، دون أن يُغيّر جذرياً العلاقة بالمعرفة أو السلطة أو المجال العام. يتعدّر في هذا الخطاب رصد أي مقارنة نقدية تُسائل الرقمنة في علاقتها بالمواطنة، أو تُفكّك شروط الولوج والسياقات الاجتماعية التي تُقيدها. فبدل الانخراط في مساءلة قيمة تُعيد التفكير في أدوار المدرسة داخل الفضاء الرقمي، تُفَرِّغ الرقمنة من بعدها التكويني، وتُعاد صياغتها ضمن شعارات الكفاءة والنجاعة، بما يفتح المجال أمام تأويلات نفعية و"تسليعية" تُقرّم الدور التحويلي للمؤسسة المدرسية. ومن هنا تنبثق المفارقة الجوهرية: فبينما يُقدّم خطاب الرقمنة كمدخل للإصلاح التربوي، يُغفل هذا الخطاب مساءلة الأسس الرمزية التي تجعل من المدرسة أداة لإعادة إنتاج التراتب الاجتماعي والتقليد الثقافي، بدل أن تكون فاعلاً في تفكيكهما.

يبرز هذا التوتر بوضوح في البرامج الرقمية التي أطلقتها وزارة التربية الوطنية، مثل "مسار" و"تلميذ تيس"، حيث يجري تقديم الرقمنة كأداة للتحديث والإدماج، في حين تكشف التجربة الميدانية عن تعميق للفجوة الرقمية، نتيجة غياب تكوين حقيقي للمدرسين، وضعف البنية التحتية، وغياب تصور بيداغوجي يُدمج التكنولوجيا في بناء المعنى. فالرقمنة هنا لا تُعيد تعريف العلاقة بالمعرفة، بل تشتغل كوسيط إداري – تقني يُكرّس سلطة المراقبة والتصنيف. وهو ما يُحيل على ما يسمّيه "وهم الحياد التكنولوجي"، حيث تُقدّم الرقمنة بوصفها تقدماً محايداً، في حين تُعيد إنتاج نفس أشكال الهيمنة والتفاوتات الاجتماعية.

### 2- غياب المفاهيم الرقمية من الكتب والمناهج:

تعكس المقررات الدراسية الرسمية نوعاً من الانفصال عن التحولات الرقمية التي يعيشها المجتمع، إذ نادراً ما تُدمج المفاهيم المرتبطة بالمواطنة الرقمية ضمن المحتويات التعليمية. حين يُشار إلى التقنية، فإن ذلك يحدث غالباً داخل دروس محدودة في بعض المواد، دون ربطها بسياق أوسع يُمكن المتعلم من إدراك البعد الثقافي والسياسي للتكنولوجيا. يتجلى هذا

<sup>1</sup>- Sonia Livingstone and Julian Sefton-Green, *The Class: Living and Learning in the Digital Age* (New York: NYU Press, 2016), p. 92.

القصور في غياب التداخل بين المضامين الرقمية ومفاهيم الحقوق، المسؤولية، الأخلاق، والخصوصية، ما يجعل المتعلم يستهلك الأدوات الرقمية دون أدوات تحليلية تؤهله لفهم اشتغالها الرمزي والاجتماعي.

يرتبط هذا الغياب بمحدودية الرؤية البيداغوجية التي تُؤطر إعداد المناهج، حيث تُبنى البرامج التعليمية على منطق التجزئة المعرفية أكثر من بنائها على منطق التكامل النقدي. لذلك، لا يظهر أثر للمفاهيم الأساسية المرتبطة بالمواطنة الرقمية، كحماية المعطيات الشخصية، أو الحق في الوصول إلى المعرفة، أو محو الأمية الإعلامية، داخل مسارات التكوين. ويُساهم هذا الفراغ في ترك المتعلم معرضًا لخطابات وسلوكيات متضاربة، دون قدرة على الفرز أو التقييم، وهو ما يطرح إشكالية تربوية عميقة تتعلق بغياب المعنى لا بغياب المعلومة فحسب<sup>1</sup>.

### 3- رصد فجوة الممارسة داخل الأقسام:

تكشف الممارسة الصفية اليومية عن مفارقة بنيوية بين خطاب الإصلاح الرقمي وسلوك الفاعلين التربويين داخل القسم. إذ تستمر هيمنة الأنماط التلقينية التي تركز على الحفظ، والتلقين، وضبط الزمن المدرسي، فيما تظل أشكال التفاعل الرقمي محدودة وموسمية، دون استثمار حقيقي في بناء المعنى أو تطوير التفكير النقدي. وحين تُستخدم الوسائل الرقمية، فإنها تُختزل غالبًا في تقديم العروض أو تسهيل عرض الدروس، بدل أن تتحول إلى وسائط تشاركية تُعيد صياغة العلاقة بالمعرفة.

يتعمق هذا الشرح الرمزي داخل القسم من خلال مفارقة لافتة: فكثير من المتعلمين يمتلكون كفاءة تقنية ملموسة، تفوق أحيانًا ما يُظهره بعض المدرسين، مما يُربك موازين السلطة المعرفية، ويُضعف تموقع المدرسة باعتبارها مرجعًا وحيدًا للمعرفة. وقد بيّنت بعض الدراسات أن هذا التفاوت يُنتج فجوة تمثيلية بين المتعلم ومؤسسته، ويُغذي شعورًا بالانفصال، خاصة حين يُدرك المتعلم أن أدواته الرقمية اليومية تُقصى من الفضاء المدرسي وتُؤطر كعائق تربوي لا كوسيط للمعنى<sup>2</sup>. وبدلًا من العمل على مدّ الجسور بين التجربة الرقمية اليومية للمتعلمين والممارسة البيداغوجية، تواصل المدرسة – في كثير من الحالات – إعادة إنتاج نموذج يُعامل التقنية كعنصر طارئ أو ترف إجرائي، لا كرافعة ضمن مشروع تربوي يؤسس لمواطنة رقمية فاعلة.

### ثالثًا: تمثيلات المعلمين للتقنية والمواطنة الرقمية:

#### 1- تمثيلات المعلمين للعلاقة مع الرقمنة في الأدبيات الميدانية المغربية

تكشف الأدبيات الميدانية في السياق المغربي عن اتجاه سائد لدى المعلمين نحو اختزال الرقمنة في أدوار تقنية تكميلية، بدل إدماجها ضمن رؤية بيداغوجية نقدية تُعيد صياغة العلاقة التربوية. في هذا المنظور، أظهرت دراسة جزائرية أن شريحة واسعة من المدرسين تفتقر إلى تمثّل تربوي واضح لمفهوم المواطنة الرقمية، ما يدفعهم إلى التعامل مع الوسائط التكنولوجية بوصفها ملحقات عرضية، لا تُغيّر من منطق التلقين المهيمن داخل القسم. ويقترب هذا التصور بتوجّس واضح من منح

<sup>1</sup>- Mike Ribble, Digital Citizenship in Schools: Nine Elements All Students Should Know, 3rd ed. (Arlington: ISTE, 2015), p. 53.

<sup>2</sup>- Neil Selwyn, Education and Technology: Key Issues and Debates, 2nd ed. (London: Bloomsbury, 2016), p. 98.

المعلمين هامشاً أكبر للتعبير أو التفاعل الرقمي، خوفاً من تفكك السلطة الرمزية للمدرّس، أو تهديد قواعد الانضباط البيداغوجي التقليدي<sup>1</sup>.

ترصد دراسة حديثة في السياق المغربي تمثالات متقاربة، لكنها تكشف في الوقت ذاته عن وعي متنامٍ بوجود فجوة بين الكفايات الرقمية المطلوبة وتلك المتاحة فعلياً لدى عدد من المعلمين. ولا يرتبط هذا العجز فقط بضعف التكوين المستمر، بل يتجاوزها إلى غياب تصور مهني يستوعب التكنولوجيا كرافعة لتحويل العلاقة البيداغوجية. تُبين الدراسة أن استعمال الأدوات الرقمية يظل، في الغالب، استعمالاً سطحياً، يفتقر إلى البُعد النقدي أو التفاعلي، ويُخضع الرقمنة لاعتبارات ظرفية أو تقنية، أكثر منه تفعيلاً واعياً لمشروع تربوي متكامل<sup>2</sup>.

## 2- المقاومة الرمزية للرقمنة: خوف أم عجز بنيوي؟

تكشف الممارسة التربوية اليومية عن أشكال متوارية من المقاومة التي يُبديها عدد من المدرّسين إزاء إدماج الرقمنة داخل القسم. لا تتجلى هذه المقاومة بالضرورة في شكل رفض صريح، بل تعبّر عن توتر رمزي أعمق، يرتبط بإعادة توزيع السلطة المعرفية داخل القسم. في كثير من الحالات، لا يُستقبل الحديث عن الرقمنة بالحماس المهني، بل يُقابل بتوجّس ثقافي نابع من فقدان السيطرة على منطلق التكوين، أو من الشعور بعدم القدرة على مجاراة التحولات الرقمية المتسارعة.

يتجلى هذا التوتر في أنماط التكيف أكثر مما يظهر في المواقف المعلنة أو الخطابات الرسمية، حيث تُحافظ العديد من الممارسات الصفّية على البنية التربوية التقليدية، وتُقصي الرقمنة من مجال بناء المعنى، عبر التعامل معها كعنصر خارجي أو إجراء تقني منفصل عن جوهر العملية التعليمية. وقد أظهرت دراسة ميدانية أُنجزت في السياق المغربي أن عدداً من المدرّسين ينظرون إلى التكنولوجيا بوصفها "دخيلة" على ثقافتهم المهنية، ما يُنتج شعوراً مركّباً بالخوف من فقدان الدور المركزي، مقروناً بإحساس بالعجز عن التحكم في أدوات الفعل داخل بيئة متحوّلة<sup>3</sup>.

يتغذى هذا التوتر من هشاشة منظومة التكوين، التي لم تُوفّر للمدرّس الأدوات النظرية الكفيلة بفهم الرقمنة كتحول سوسيو-معرفي، ولا المساحات التجريبية اللازمة لتطوير مقاربات بيداغوجية ملائمة. وبدل أن تُسهم المؤسسة التربوية في تمكين المدرّس من وعي نقدي بالتكنولوجيا، يقتصر التكوين غالباً على وحدات تقنية سطحية، تُقدّم بطريقة فوقية، وتُغذي النزعة الدفاعية إزاء التحول الرقمي.

<sup>1</sup>- صبيحة بوخودوني ومونية زوقاي، "التربية على المواطنة الرقمية وتطبيقاتها في المناهج الدراسية"، مجلة السراج (الجزائر)، مج. 2، ع. 8 (2018)، ص. 115-117.

<sup>2</sup>- Mohamed Fadil, "Digital Literacy from the Perspective of Moroccan Teachers: State of Affairs", Revue Marocaine de l'Éducation et de la Recherche en Éducation (Université Mohammed V, Rabat, 2023), p. 6.

<sup>3</sup>- Fadil, "Digital literacy," p. 9.

من هذا المنظور، تُعيد المقاومة إنتاج ذاتها عبر خطابات تبدو عقلانية، لكنها تُخفي عمق الإحباط المهني، وضبابية الأفق البيداغوجي. بذلك، لا تتجلى أزمة الرقمنة فقط في غياب الموارد أو التكوين، بل في غياب شرط التملك الرمزي للتحويل، الذي يربط التقنية بالتموقع السوسيو-مهني للمدرّس، وبتصوره لدوره في بناء مواطن فاعل رقميًا.

### 3- تحوّل التكوين المهني إلى تكوين وظيفي إجرائي:

ساهمت المقاربات الرسمية المعتمدة في تكوين المدرّسين في تكريس فهم اختزالي للرقمنة، إذ غالبًا ما تُقدّم في إطار وحدات تقنية تركز على تعلم أدوات الاستخدام (مثل تشغيل العارض الرقمي، استعمال المنصات الرسمية، أو إعداد الموارد التفاعلية)، دون ربطها برؤية بيداغوجية أو خلفية نظرية حول المواطنة الرقمية. وبهذا المنطق، لم تعد الرقمنة تُدرّس ضمن أفق تربوي نقدي، بل جرى اختزالها في مهارات تقنية ظرفية، مُنفصلة عن سؤال القيم، والانتماء، والتموقع الرمزي داخل القسم. لقد أدّى هذا التحوّل التدريجي في منطق التكوين إلى إفراغ الرقمنة من بعدها الثقافي، وتحويلها إلى كفاية تشغيلية تُعيد تعريف المدرّس كمنقذ تعليمات رقمية، لا كفاعل تربوي واعٍ بأبعاد التحوّل الرقمي.

يتجلى هذا التحوّل بوضوح في خطط التكوين المستمر، التي نادرًا ما تطرح أسئلة المعنى والسياق، وتكتفي بتلقي أدوات موجهة للاستخدام السريع والفعال. لا يتم تدريب المدرّسين على تحليل الخطاب الرقمي، أو تفكيك البنيات الرمزية للمنصات، أو إدماج التربية على المواطنة الرقمية ضمن التخطيط البيداغوجي. في هذا السياق، تفيد تقارير تربوية رسمية وملاحظات ميدانية متقاطعة بأن أغلب البرامج التكوينية تفتقر إلى بعد نقدي، وتعيد إنتاج تصور تقني يُجرّد الرقمنة من بعدها التحرري، ويحوّلها إلى وسيلة للضبط أو التقييم بدل أن تكون أداة لإعادة التفكير في الدور التربوي للمؤسسة<sup>1</sup>.

## المبحث الثالث: مقارنة مقارنة للتجارب الدولية في ترسيخ المواطنة الرقمية

### أولاً: فنلندا – التفكير النقدي كجوهر للمواطنة الرقمية

#### 1- الإدماج المعرفي للرقمنة وتشكيل الوعي النقدي

تعكس التجربة الفنلندية تصورًا معرفيًا للرقمنة بوصفها أفقًا لتشكيل المعنى التربوي، لا مجرد مهارة تقنية. تندمج المفاهيم الرقمية في المنهاج الدراسي بشكل أفقي، فتُدّرس في مواد مثل التاريخ، الفلسفة، واللغات، بما يسمح بتوسيع أفق المتعلم وتعزيز قدرته على التفكير النقدي، وتقييم المعلومات، والتفاعل الواعي مع الوسائط الرقمية. لا يُطرح مفهوم المواطنة الرقمية كدرس مستقل، بل يُدمج في مختلف السياقات التعليمية باعتباره مقومًا من مقومات الفهم المدني والقدرة على التمييز في المجال العام الشبكي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- بوخدوني وزوقاي، التربية على المواطنة الرقمية، ص 118-119.

<sup>2</sup>- Finnish National Agency for Education, Digital Competences Are Civic Skills (Helsinki: Opetushallitus, 2021), p. 12.

يساهم هذا الإدماج في إعادة تعريف العلاقة بين المتعلم والمعرفة، من خلال تأطير الرقمنة كوسيط لبناء المعنى، وتحفيز الوعي الأخلاقي، بدل الاكتفاء بالاستهلاك أو التلقين. فبدل أن يُلقَّن المتعلم كيفية استعمال الأدوات، يُدرَّب على مساءلتها وتفكيك دلالاتها، وهو ما يُمثّل تحولاً رمزياً في تمثّل التكنولوجيا داخل المدرسة، ينتقل بها من موقع الأداة المحايدة إلى وسيط دالّ يُسهم في بناء الوعي والمعنى.

## 2- إعادة بناء دور المعلم في هندسة المجال الرقمي:

تمنح التجربة الفنلندية للمعلم موقعاً مركزياً في هندسة التحول الرقمي داخل الحقل التربوي. ويُعدّ تكوينه المعمق أحد مداخل الإصلاح، إذ يدمج بين المهارات التقنية والتحليل البيداغوجي والوعي القيبي. بهذا التكوين، يصبح المعلم فاعلاً منتجاً للمعنى داخل المجال الرقمي، لا مجرد وسيط تقني أو ناقل للمعلومة<sup>1</sup>.

يُعاد بذلك بناء علاقة المعلم بالفضاء الرقمي كعلاقة فكر وتأطير ومرافقة، في أفق يهدف إلى تكوين مواطن رقمي قادر على التفاعل النقدي والمشاركة الواعية. ويُنظر إلى هذا التموقع بوصفه ضماناً بنيوية للانتقال من التعليم القائم على الأدوات إلى تعليم قائم على الوعي والسياق.

## 3- الدولة كضامن رمزي ومؤسسي للثقة الرقمية:

يتوضع الدور المؤسسي للدولة الفنلندية داخل المشروع الرقمي التربوي بوصفه ضامناً لبنية الثقة الرقمية، من خلال الجمع بين الاستجابة التقنية والتأطير الرمزي القيبي. فالدولة لا تكتفي بتوفير التجهيزات وتأطير التكوينات، بل تُشرف أيضاً على إعداد مضامين المواطنة الرقمية في إطار رؤية شمولية تشاركية، تُدمج خبراء القانون وحقوق الطفل والتقنيات الحديثة، بما يُؤسّس لإطار معياري يُعيد رسم حدود الفعل التربوي الرقمي<sup>2</sup>.

تسعى هذه المقاربة إلى تجاوز منطق التدبير الظرفي أو الفردي، من خلال إعادة تنظيم العلاقة بين المدرسة والمجتمع داخل أفق وطني متكامل. إذ تُدرِّك المواطنة الرقمية كسياسة ثقافية وتربوية متكاملة، تُسهم في ترسيخ منظومة مدنية جديدة تستجيب لتحولات المجال العام في زمن الرقمنة. وتُؤسّس لممارسات قوامها التمكين، الحماية، والمسؤولية المشتركة.

## ثانياً: أستراليا – من الأخلاقيات الرقمية إلى الأمن السيبراني

### 1- مقارنة متعددة الفاعلين في التربية على المواطنة الرقمية:

تُؤسّس التجربة الأسترالية تصوراً تعددياً لمهام التربية الرقمية، لا يختزل المسؤولية في المؤسسة التعليمية، بل يوزعها بين المدرسة، الأسرة، والمجتمع المدني، ضمن منطق تشاركي يُعيد تعريف الفعل التربوي كعملية جماعية منفتحة. ولا يُقصر هذا التعدد دور المدرسة، بل يُعزّز اندماجها داخل نسيجها المجتمعي، ويجعل من المواطنة الرقمية مشروعاً مشتركاً يستند إلى التنسيق الأفقي بين الفاعلين. وتُجسّد البرامج التي طوّرها "المركز الأسترالي للأمن السيبراني" هذا التصور، من خلال إنتاج موارد

<sup>1</sup>- Ibid, p. 17.

<sup>2</sup>- Ibid, p. 21.

رقمية تعليمية تُوجّه للمتعلمين، أولياء الأمور، والمدرّسين، بهدف رفع الوعي بالمخاطر الرقمية، وتعزيز السلوك الأخلاقي داخل الفضاء الشبكي<sup>1</sup>.

يساهم هذا النموذج في تفكيك الحدود الصلبة بين ما هو تربوي وما هو مجتمعي، ويُعيد بناء العلاقة بين التربية والانتماء الرقمي بوصفها علاقة توجيه لا وصاية، ومواكبة لا تلقين، من خلال تمكين مختلف الفاعلين من أدوات الفهم والمراقبة. هكذا تتسع دلالة المواطنة الرقمية لتغدو ممارسة مدنية متعددة الأبعاد، تتجاوز النزعة التقنية أو الطرح الأخلاقي المغلق، نحو أفق تشاركي يؤمن بقدرة الأفراد على إنتاج المعنى داخل المجال الشبكي.

### 2- الحماية كمنظور مهيمن: بين الوقاية والضبط:

يرتكز الخطاب التربوي الرقمي في أستراليا على أولوية الحماية، باعتبارها شرطاً لإمكان المشاركة الواعية داخل المجال الرقمي. ويبرز هذا التوجه من خلال التركيز على محاور مثل: محاربة التنمر الإلكتروني، حماية المعطيات الشخصية، والوقاية من العنف الرمزي أو الثقافي داخل المنصات الشبكية. غير أن هذا التركيز الوقائي لا ينفصل دائماً عن منطق الضبط، إذ يُعاد ترميز بعض أدوات الحماية كوسائل لمراقبة السلوك الرقمي، وضبط الأداء التواصلي للتلاميذ ضمن معايير أخلاقية ومؤسسية<sup>2</sup>.

بذلك، تتجلى المفارقة بين الحماية باعتبارها تمكيناً من بيئة آمنة، والحماية كإعادة إنتاج لأنماط من الضبط الرمزي، وهو ما يستدعي مساءلة التوازن بين الحماية والانفتاح، وبين الوقاية والتوجيه.

### 3- أدوات التقييم والمواكبة المؤسسية:

تطوّرت في أستراليا مجموعة من الأدوات التي تروم تقييم الكفايات الرقمية للتلاميذ، ليس فقط من حيث المهارات التقنية، بل من حيث تمثيلهم للسلوك المدني داخل المنصات الرقمية. نجد من بين هذه الأدوات، مؤشرات التفكير الأخلاقي، احترام الخصوصية، القدرة على التحقق من المعلومات، والوعي بالتعدد الثقافي في البيئة الشبكية. وتُشرف وزارة التربية، بتنسيق مع مؤسسات جامعية، على تقييم مدى إدماج هذه الكفايات في البرامج الدراسية، ومدى نجاعتها في إعادة تشكيل علاقة المتعلم بالمجال العام الرقمي<sup>3</sup>.

تسمح هذه الأدوات بتجاوز التقييم الكمي للرقمنة، وتفتح أفقاً نحو مقارنة نوعية، ترصد التحولات التمثيلية والسلوكية للمتعلمين داخل المجال الرقمي، وتُعيد توجيه السياسات التربوية وفقاً لذلك. كما تُسهّم في بناء تصور مؤسسي متكامل حول المواطنة الرقمية، لا ينحصر في الامتثال للضوابط، بل يُركّز على تنمية الذات القادرة على التفاعل الواعي والمسؤول داخل

<sup>1</sup>- Australian Government, eSafety Commissioner, Digital Intelligence (DQ) Framework (Canberra: Australian Government, 2020), p. 9.

<sup>2</sup>- UNESCO, Digital Citizenship Education Handbook (Paris: UNESCO Publishing, 2019), p. 64.

<sup>3</sup>- Australian Curriculum, Assessment and Reporting Authority, ICT Capability (Sydney: ACARA, 2022), p. 6.

الفضاء الشبكي. وبهذا، لا يُختزل التقييم في قياس الأداء، بل يُعاد توظيفه كأداة تأويلية تُضيء التحولات الرمزية التي يمرّ بها المتعلم في علاقته بالمعرفة، والسلطة، والغيرية.

### ثالثاً: كندا – محو الأمية الرقمية وتحليل المحتوى الرقمي

#### 1- بناء أدوات تحليل المحتوى الرقمي داخل المدرسة

اعتمدت التجربة الكندية مقارنة نقدية للمواطنة الرقمية، جعلت من تحليل المحتوى الرقمي ركيزة تربوية مركزية. فقد طوّرت وزارة التعليم الكندية مناهج تُدرّس فيها مهارات تقييم الأخبار، والتحقق من المصادر، وفهم البُعد السوسيو-تقني للخوارزميات، انطلاقاً من تصور يعتبر أن محو الأمية الرقمية لا يقتصر على المهارات التقنية، بل يمتد إلى تمكين المتعلم من امتلاك أدوات الفهم والتحليل. وتُؤطر هذه البرامج ضمن ما يسمى بـ"الوعي المعلوماتي" الذي يُعدّ شرطاً لتكوين مواطن رقمي ناقد وواعٍ بديناميات السلطة والمعنى داخل البيئة الشبكية<sup>1</sup>.

تتعامل هذه البرامج مع الرقمنة كحقل يجب فهمه وتأويله وليس كخطر ينبغي احتواؤه، الأمر الذي جعل المدرسة الكندية مجالاً لبناء الوعي التكنولوجي لا فقط لنقل المهارات. من هنا برز دور المعلم كمُيسّر للتفكير النقدي، لا كوسيط تقني، مما ساعد على تحويل القسم إلى مختبر للتمحيص والمساءلة بدل الاستهلاك الرقمي السلبي.

#### 2- المواطنة الرقمية بوصفها مشروعاً ثقافياً:

تجاوزت كندا المقاربة الإجرائية للرقمنة، واعتبرت المواطنة الرقمية مشروعاً ثقافياً يُعيد بناء العلاقة بين المتعلم والعالم، من خلال إكسابه حساً نقدياً وقدرة على التفكيك الرمزي. وقد انطلقت السياسات التربوية من تصور يرى أن التربية الرقمية لا تنفصل عن القيم الثقافية والهويات المتعددة، ما فرض تكاملاً بين المهارات الرقمية ومهارات التواصل بين الثقافات، والوعي بالآخر، واحترام التنوع داخل الفضاء الشبكي<sup>2</sup>.

ضمن هذا السياق، لم تُصاغ الرقمنة كأداة محايدة، بل كمنظومة مشبعة بالقيم، تتطلب تفكيك تمثلاتها وآليات تأثيرها، من أجل بناء وعي رقمي مسؤول. فبدل أن تُختزل المواطنة في الامتثال لسلوك رقمي "جيد"، جرى تمكين المتعلمين من أدوات إنتاج المعنى، ومساءلة التحيزات الرقمية، والانخراط في قضايا العدالة الرقمية، والتمثيل الثقافي، والخصوصية.

#### 3- الإمكانيات وحدود الاستنساخ في السياق العربي:

تكشف التجربة الكندية عن إمكانيات واسعة في ترسيخ المواطنة الرقمية كرافعة تربوية وثقافية، من خلال مقارنة شمولية تُدمج المتعلم كمشارك في بناء المعنى الرقمي، وتُعيد صياغة العلاقة بالمعرفة داخل الفضاء الشبكي. غير أن استنساخ هذه التجربة في السياقات العربية يطرح إشكالات بنيوية، ترتبط بضعف البنية التحتية، وغياب التكوين التربوي في الثقافة الرقمية، وانفصال المدرسة عن الديناميات الرقمية للمجتمع<sup>3</sup>. كما أن غلبة النزعة الوعظية أو التقنية في الخطاب التربوي

<sup>1</sup>- Government of Canada, Digital Literacy Exchange Program (Ottawa: Government of Canada, 2021), p. 7.

<sup>2</sup>- MediaSmarts, Digital Literacy in Canada (Ottawa: MediaSmarts, 2020), p. 11.

<sup>3</sup>- بشرى حسين الحمداني، التربية الإعلامية ومحو الأمية الرقمية (عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، 2015)، ص 222.

تُعيق إمكانية تكييف المقاربة النقدية الكندية، وتجعل الرقمنة في بعض السياقات مجرد سياسة رمزية أو واجهة تحديثية شكلية.

يُعيد هذا التفاوت طرح سؤال الترجمة التربوية، ليس فقط في بعدها اللغوي، بل خصوصًا فيما يتعلق بالبنية الثقافية والمؤسسية. فالترجمة، في هذا السياق، لا تتعلّق بنقل "نموذج جاهز"، بل تفترض مساءلة الشروط الرمزية والمعرفية التي تسمح بقبوله، وتحدد أفق اشتغاله. إذ لا معنى لتبني مفاهيم مثل "المواطنة الرقمية" دون إعادة صياغتها داخل أنساق تمثيلية محلية، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الحقل التربوي، والعلاقة بالسلطة، ومكانة المتعلم كفاعل. وهو ما يُحيل إلى ضرورة تطوير نماذج تربوية تُعيد توطين التجارب الدولية ضمن أفق محلي يستوعب تعقيدات السياق، بدل نسخها دون مساءلة أو تكييف، بما يُحوّل الرقمنة من شعار مؤسسي إلى ممارسة تربوية حقيقية تنتج المعنى وتعيد توزيع الأدوار داخل المدرسة.

#### المبحث الرابع: حدود تنزيل المواطنة الرقمية في المدرسة المغربية

##### أولاً: الفجوة الرقمية وتكريس اللامساواة التربوية

##### 1- التفاوت في الولوج إلى الأدوات والتجهيزات:

يكشف تحليل البنية المادية للمدرسة المغربية عن فجوة صارخة في توزيع الموارد الرقمية بين الوسطين الحضري والقروي، وبين المؤسسات ذات الامتيازات والمرافق، وتلك التي تفتقر إلى الحد الأدنى من البنيات التحتية. ففي الوقت الذي استفادت بعض المدارس من تجهيزات معلوماتية بدعم من برامج دولية أو شركات محلية، ما تزال أغلبية المؤسسات، خاصة في المناطق الهامشية، تفتقد إلى حواسيب صالحة، وصبيب إنترنت ثابت، وأطر مؤهلة لمواكبة التغيير<sup>1</sup>.

ينتج عن هذا التفاوت ما يمكن تسميته بـ"اللامساواة الرقمية البنيوية"، أي غياب تكافؤ الفرص في الولوج إلى البيئة الرقمية، وما يرتبط بها من إمكانات التعلّم، والتفاعل، والتمثّل النقدي للمجال الشبكي. إذ يُفرض على المتعلم في هذه السياقات أن يُنتج كفايات رقمية في غياب الوسائط التي تُنتجها، ما يُحوّل الرقمنة من أداة إدماج إلى آلية إقصاء غير مرئية. في هذا السياق، لا يمكن قراءة "المواطنة الرقمية" كتقنية محايدة، بل كآلية تُعيد إنتاج اللامساواة التربوية في صيغ رمزية جديدة، تتخذ من "التمكين" شعارًا، بينما تُعمّق فعليًا الفجوة الطبقيّة في إنتاج الكفايات الرقمية.

##### 2- الفقر الرقمي الرمزي: حين يُقصى البُعد الثقافي من المدرسة:

يكشف الفقر الرقمي في السياق المغربي عن أبعاد تتجاوز غياب التجهيزات والبنيات التحتية، لتمتد إلى غياب تصور ثقافي وتمثلي للمجال الرقمي داخل المؤسسة المدرسية. إذ تُختزل الرقمنة، في الغالب، في وظيفة تقنية تُستعمل لتسريع الأداء الإداري، أو تُستدعى كعنصر تزييني في المناسبات الرسمية، دون أن تُدرّك كأفق بيداغوجي يُعيد بناء العلاقة بين المعرفة، المتعلم،

<sup>1</sup> المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030: من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء (الرباط: منشورات المجلس، 2015)، ص. 54-55.

والمدرسة. بذلك، تتحوّل المواطنة الرقمية إلى ممارسة محايدة وظيفيًا، تُفْرغ من بعدها النقدي، وتُقصى دلالاتها القيمية، فتفقد المدرسة قدرتها على تأهيل المتعلمين للانخراط الواعي في المجال الرقمي كحقل للمعنى لا كمجرد وسيط للتمرير.

تُظهر الدراسات التربوية الحديثة أن غياب الوعي الرمزي بالرقمنة لا يؤدي فقط إلى ضعف التمكّن التقني، بل يُفضي إلى إنتاج ممارسات رقمية مبتورة، تُستعمل فيها الوسائط دون وعي بُناها المعرفية، ودون مساءلة لأثرها في تشكيل الإدراك والتفاعل. وهو ما يُعيد إنتاج شكل جديد من الأمية: أمية رقمية ثقافية لا تقتصر على المهارة، بل تشمل غياب التملك الرمزي والنقدي للوسيط الرقمي كمنظومة دلالية<sup>1</sup>.

### 3- الرقمنة كواجهة لإخفاء الإقصاء:

تُقدّم مشاريع الرقمنة في المدرسة المغربية، ضمن الخطاب الرسمي، بوصفها مؤشّرًا على الحداثة، والانخراط في العصر الرقمي، وتوسيع قاعدة التعلّم. غير أن هذا التصوّر يُخفي، في كثير من الأحيان، شكلاً من "الإدماج المتخيّل"، حيث تُستثمر الرقمنة لتجميل أعطاب البنية، دون مساءلة فعلية لشروط الإقصاء الرمزي والمادي الكامن في الواقع المدرسي. إذ تُجهّز بعض المؤسسات بوسائل رقمية تُعرض في الزيارات التفقدية، أو تُستخدم كشهادات على "انخراط" المدرسة في مشروع الرقمنة، بينما تظل ممارسات التدريس والإدارة والمحتوى التربوي على حالها، غير معنية بأي تحول بنيوي حقيقي.

تتحوّل الرقمنة، في هذا السياق، إلى واجهة رمزية للإدماج تُخفي استمرار اختلالات بنيوية أعمق، من قبيل ضعف التكوين، وغياب الرؤية البيداغوجية، وافتقار الفاعلين التربويين إلى أدوات نقدية وفعالة لتدبير الوسائط الرقمية. وتُظهر تقارير رسمية، من ضمنها تقارير الهيئة الوطنية للتقييم، أن الرقمنة تُستعمل أحيانًا لتبرير قصور السياسات التربوية، أو لإضفاء طابع "إصلاحي" صوري على ممارسات تقليدية لا تزال حاضرة في الواقع المدرسي<sup>2</sup>. ومن ثم، لا ينبغي النظر إلى الرقمنة كمجرد معطى تقني محايد، بل كحقل رمزي تتقاطع فيه الخطابات والمؤسسات لإعادة إنتاج الفوارق، وإضفاء الشرعية على أنماط إقصاء مغلّفة بخطاب التحديث.

### ثانيًا: اختلال التكوين التربوي في التعامل مع الرقمنة

#### 1- هيمنة المقاربة التقنية وغياب التأطير المفاهيمي:

يفضي تحليل السياسات التكوينية المعتمدة في المدرسة المغربية إلى إبراز مفارقة بنيوية لافتة: ففي الوقت الذي تُرفع فيه شعارات الرقمنة كأفق للتحوّل، تظل المفاهيم الرقمية محصورة في بعدها الأداة، دون أعمال منظور نقدي أو تربوي واضح في تأطيرها. إذ تتركز أغلب برامج التكوين على الجوانب التقنية، وتُقدّم في شكل دورات سريعة أو حصص ظرفية، تُهين المعلمين

<sup>1</sup>- Mike Ribble, Digital Citizenship in Schools: Nine Elements All Students Should Know, Arlington, VA: International Society for Technology in Education, 2015, p. 87.

<sup>2</sup>- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، تقرير التقييم المرحلي لتنزيل الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، الهيئة الوطنية للتقييم (الرباط: المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2022)، ص. 64.

لاستخدام الوسائط، دون ربطها بالبيداغوجيا أو مساءلة بعدها الرمزي، خصوصًا ما يتعلق بالمواطنة الرقمية باعتبارها بنية دلالية وسلوكية مركبة.

تؤكد تقارير رسمية عدّة هذا الخلل، من بينها تقرير صادر عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين، يشير إلى أن التكوين في المجال الرقمي يفتقر إلى التكامل، ويعاني من غياب مرجعيات تربوية واضحة، ما يُحوّله إلى عملية إجرائية جوفاء، تُجرّد من عمقها التربوي والمعرفي<sup>1</sup>. كما تُبرز هذه التقارير محدودية الرؤية في إعداد المدرّسين، إذ تُختزل الرقمنة إلى مجموعة مهارات تقنية يُفترض اكتسابها، دون تمكينهم من أدوات تحليلية تؤهلهم لفهم السياقات الرمزية والمعرفية لاستخدام الوسائط. وبهذا، يُعاد إنتاج نموذج تكويني مفصول عن رهانات التغيير البيداغوجي، يُفوّض فرص الانخراط النقدي والواعي في المشروع الرقمي التربوي.

يُعبّر هذا القصور عن خلل أعمق يتجاوز البُعد الإجرائي، إذ يكشف عن محدودية في تصور الدولة لدور المعلم داخل المشروع الرقمي التربوي. فلا يُنظر إليه كفاعل تربوي قادر على إنتاج المعنى وتأطير التحول الرمزي الذي تطرحه الرقمنة، بل يُختزل في دور تقني، يُنقذ تعليمات جاهزة ويُفعل وسائط مُعلّبة، دون امتلاك أدوات نقدية لفهم رهانات الوسيط الرقمي وسياقاته الدلالية.

## 2- هيمنة المقاربة التقنية الإجرائية:

تبيّن الممارسة التكوينية للمعلمين في المغرب هيمنة منطوق إجرائي يُفصل بين التكنولوجيا والسياق التربوي، حيث تُقدّم الرقمنة كمجموعة من الأدوات التي يُفترض تعلم تشغيلها، دون مساءلة الغايات التكوينية أو الأبعاد الرمزية المرتبطة بها. يعود ذلك إلى مقارنة تتعامل مع التحول الرقمي من زاوية تقنية صرفة، تُقصي البعد النقدي الذي يُمكن المدرّس من إدماج الوسائط ضمن رؤية تربوية تفاعلية ومواطنة.

في هذا السياق، أشار تقرير مشترك بين وزارة التربية الوطنية ومنظمة اليونسكو إلى أن تكوين المدرّسين في المجال الرقمي يفتقر إلى رؤية استراتيجية مندمجة، وأن أغلب التكوينات المقدمّة لا تتجاوز نقل مهارات تقنية أساسية، دون الاشتغال على بناء كفايات تحليلية أو تربوية تُعيد تموقع الرقمنة داخل القسم كأداة لإعادة تشكيل العلاقة بين المعرفة، المتعلم، والمدرّس<sup>2</sup>. نتيجة لهذا التوجّه، لا تُسهّم الرقمنة في تحرير الفعل التربوي، بل تُعيد إنتاج طابع تبليغي مفرغ من التفاعل، وتُفرّغ المواطنة الرقمية من أفقها التكويني. فالوسيط الرقمي لا يُدمج كوسيلة لتفكيك السلطة الرمزية داخل القسم، بل كأداة تنفيذ تُكرّس التراتبية القائمة، وتُغلّف الخطاب البيداغوجي بمظهر من الحداثة التقنية دون مضمون تحولي.

<sup>1</sup>- المجلس الأعلى، تقرير التقييم المرحلي، ص. 91.

<sup>2</sup>- UNESCO et Ministère de l'Éducation nationale, Rapport sur la Formation au Numérique dans le Système Éducatif Marocain (Rabat : UNESCO Publishing, 2022), p. 38.

### 3- محدودية الأثر البنوي لبرامج الرقمنة التربوية:

تكشف قراءة المؤشرات التربوية المرتبطة ببرامج الرقمنة المدرسية في المغرب عن محدودية أثرها البنوي، رغم ما عرفته من توسع كمي على مستوى التجهيزات والمبادرات. إذ لم تُسفر هذه البرامج عن تحوّل ملموس في ممارسات التعليم، ولا في تمثّل المدرسة لأدوارها التكوينية داخل المجال الرقمي. وغالبًا ما تنحصر التدخلات في توزيع المعدات أو تطوير التطبيقات، دون أن تُواكبها مراجعة عميقة للأنساق البيداغوجية التي تُؤطر العلاقة بين المعرفة، الفاعلين، والمجال العام.

يفتقد هذا المسار إلى تصور نسقي يجعل الرقمنة جزءًا من مشروع تربوي متكامل. فقد أشار تقرير المجلس الأعلى للتربية والتكوين إلى "غياب الرؤية الاستراتيجية في ربط التحول الرقمي بالتحول البيداغوجي، مما يُنتج مبادرات معزولة لا تؤسس لتغيير فعلي في بنية النظام التعليمي"<sup>1</sup>. يفضي هذا الافتقار إلى التمفصل البنوي إلى تناقض صارخ بين خطابات التحديث الرقمي وواقع الممارسة التربوية، التي ما تزال تخضع لأفق تلقيني يكرّس التباعد الرمزي بين المدرسة والمجتمع الرقمي.

علاوة على ذلك، لا تنعكس هذه البرامج على مضمون المناهج أو آليات التقييم، ما يجعل الرقمنة واجهة تجميلية تُستخدم للتماهي مع خطابات التنمية الدولية، دون أن تمس البنية الرمزية للمدرسة المغربية أو تُعيد تعريف وظائفها في ظل التحولات الرقمية. من هنا، يصبح سؤال الرقمنة سؤالًا بنويًا يتجاوز التقنية إلى ما هو سوسولوجي: هل تستطيع المدرسة المغربية الانخراط في المجال العام الرقمي بوصفه مجالًا للصراع على المعنى، أم أنها تكتفي بمحاكاة رمزية لحدائث لم تُنتجها؟

### ثالثًا: أزمة التقييم وضبابية المعايير

#### 1- غياب أدوات لتقييم المواطنة الرقمية كمفهوم مركب:

يكشف الواقع المدرسي في المغرب محدودية الأفق المؤسسي لتقييم المواطنة الرقمية، إذ لا تُطوّر أدوات تحليلية تواكب تعقيد المفهوم، ولا تُبنى مرجعيات معرفية تربط الرقمنة بالمواطنة كأفق قيمي وسلوكي. يعود ذلك إلى غلبة التمثيلات التقنية، التي تحصر الرقمنة في الأداء المهاري، متجاهلة أبعادها الرمزية والنقدية. ومن ثم، تغيب أدوات التقويم التكويني التي تُراعي تمثيلات المتعلمين، سلوكهم داخل المجال الرقمي، وأنماط تعاطيهم مع المضامين والشبكات.

يساهم هذا القصور في إنتاج فراغ تقويمي يُفرغ المواطنة الرقمية من محتواها البنوي، ويحولها إلى مصطلح عائم يُستدعى في الخطاب ولا يجد ما يسنده في الممارسة. وتؤكد أدبيات اليونسكو أن "تقييم المواطنة الرقمية يقتضي تجاوز الامتحانات النمطية، نحو تتبع سلوكي وموقف يُقوّم قدرات المتعلم على التفاعل النقدي والأخلاقي داخل المجال الرقمي"<sup>2</sup>.

#### 2- الإحالة إلى الامتحانات والمعايير الإدارية:

تميل المقاربات السائدة إلى إحالة تقييم الرقمنة إلى مؤشرات شكلية: الحضور في الورشات، استعمال الوسائل، أو الاطلاع على مفردات تقنية عامة. وتُختزل بذلك الكفايات الرقمية في التمرّن على أدوات، بدل مساءلة علاقتها بالقيم، بالنقد،

<sup>1</sup>- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، التقرير السنوي 2023، الرباط، المغرب، ص. 74.

<sup>2</sup>- UNESCO, Digital Citizenship Education Handbook (Paris: UNESCO Publishing, 2019), p. 86.

وبالانخراط المدني في المجال الشبكي. لا تُقيّم هذه النماذج مدى وعي المتعلم، ولا قدرته على التحقق من المحتوى، أو احترام الخصوصية، أو التفاعل مع التنوع الرمزي في الفضاء الرقمي.

يفضي هذا التبسيط إلى تحويل الرقمنة إلى موضوع إداري، تُضبط فيه السلوكيات ضمن مؤشرات فصلية، دون التفاعل مع الدينامية السوسولوجية للتعلّمات. ويُظهر تقرير صادر عن المركز المغربي للأبحاث حول المدرسة الرقمية أن "غياب منظومة تقييمية تدمج البعد الرمزي والقيمي يجعل المخرجات سطحية، ويُضعف إمكانية بناء وعي مدرسي حقيقي بالمواطنة الرقمية".

### 3- الحاجة إلى نموذج تقييم تكويني تشاركي:

تفرض تعقيدات المجال الرقمي التفكير في نموذج بديل للتقييم، يقوم على ملاحظة السلوك التواصلي، وتفكيك التمثلات، وتحليل الممارسات الرقمية داخل القسم. لا يُختزل هذا التقييم في قياس النجاح، بل يُعاد بناؤه بوصفه أداة تربوية تُحفّز على النقد، وتُعزز الفهم الجماعي للفضاء الرقمي كجمال عام رمزي. ومن ثم، يصبح التقييم فعلاً تأسيسياً لا إجرائياً، يسائل المتعلم بوصفه فاعلاً، لا موضوعاً للقياس.

تشدد اليونسكو، في هذا الإطار، على أن "دمج المتعلم في تقييم كفاياته الرقمية يُعدّ شرطاً لبناء مواطنة رقمية حقيقية، ويقتضي صياغة مواقف تعليمية واقعية تُقيّم التفاعل، والموقف، والالتزام بالتقييم<sup>1</sup>. ويُمكن لهذا المنظور التشاركي أن يُعيد الاعتبار للفعل التربوي، ويمنح التقييم بعداً حوارياً يعترف بالمتعلم كذات فاعلة داخل المجال الرقمي، لا كمجرد مستهلك سلبي للمعلومة أو منقذ لتعليمات تقنية. وبهذا، يتحوّل التقييم من أداة للقياس التقليدي إلى لحظة تربوية تُمكن من مساءلة الممارسة الرقمية، واستحضار أبعادها القيمية والمعرفية ضمن منطق تشاركي يؤمن بقدرة المتعلم على إنتاج المعنى لا فقط استهلاكه.

### خاتمة: تفكيك وهم "الرقمنة التحررية" وبناء أفق بديل للمواطنة الرقمية

يفرض تحليل المواطنة الرقمية، في سياق المدرسة المغربية، مساءلة مزدوجة: من جهة أولى، مساءلة التحولات العميقة التي مست تمثيلات الفعل المدني، والانتماء، والتفاعل في الزمن الشبكي؛ ومن جهة ثانية، مساءلة أعطاب المنظومة التربوية التي ما زالت تُعيد إنتاج نماذج تلقينية غير قادرة على التفاعل مع هذه التحولات. فقد كشف المسار التحليلي عن فجوة بنيوية تفصل بين الخطابات الرسمية حول الرقمنة، والواقع المعيش داخل الأقسام، حيث تتبدى المدرسة كمجال هشّ، غير محصّن بموارد مفاهيمية أو بيداغوجية تُؤهلها لتفعيل المواطنة الرقمية كأفق قيمي وثقافي.

يُعيد هذا الواقع طرح سؤالٍ جذري حول وهم الرقمنة التحررية: فبعيداً عن الصورة المثالية التي تُروّجها الأدبيات المؤسسية، لا تتجسّد الرقمنة دائماً في إمكانات تمكينية، بل قد تُوظّف كألية لإعادة إنتاج الضبط الرمزي، من خلال إقصاء غير القادرين على الولوج، وتحييد التعدد الثقافي، وتعميم معايير جاهزة للاعتراف والانخراط. من ثم، لا يمكن فصل الرقمنة

<sup>1</sup>- UNESCO, Digital Citizenship Education Handbook, p. 93.

عن شروطها التطبيقية، المؤسسية، والسياسية، ولا عن الفاعلين الخفيين الذين يصوغون خرائط الظهور والتمثيل داخل الفضاء الشبكي.

في هذا الأفق، لا يكفي إدماج التكنولوجيا داخل القسم، بل ينبغي إعادة بناء المشروع التربوي ككل، على قاعدة مساءلة المفاهيم، وتفكيك التراتبيات، وتحفيز الفعل النقدي داخل المدرسة. فالمواطنة الرقمية، لكي تكون فعلاً تحريراً، لا بد أن تُدرّس بوصفها مساراً لفهم الذات والعالم، لا كمادة تقنية أو إجراء إداري. ويقتضي هذا التحول إعادة الاعتبار لدور المعلم كفاعل واعٍ، لا مجرد منفذ، وتوفير بنيات تحتية حقيقية، وبلورة سياسات عمومية تتجاوز المنطق الشعاري نحو استراتيجيات مُمأسسة للتكوين، التقييم، والمواكبة.

هكذا، يصبح المشروع الممكن هو الانتقال من الرقمنة بوصفها واجهة، إلى المواطنة الرقمية بوصفها تجربة تربوية نقدية، تُعيد بناء العلاقة بين المدرسة والمجال العام، بين المتعلم والمعلومة، وبين الدولة والفضاء الشبكي. ولتحقيق ذلك، تبرز الحاجة إلى مداخل متكاملة:

- مداخل نظرية تُعيد صياغة مفهوم المواطنة بما يواكب تحولات الانتماء في العصر الرقمي.
  - مداخل مؤسسية تضمن العدالة الرقمية، وتُعيد هيكلة التكوين، وتُحرّر الفعل التربوي من مركزية الامتحان والإدارة.
  - ومداخل ثقافية تعترف بتعدد المرجعيات الرمزية داخل القسم، وتُعزّز منطق التعلم التشاركي بدل التلقين العمودي.
- بهذه الشروط، فقط، يمكن للمدرسة المغربية أن تُجدد أفقها، وتُساهم في بناء مواطنة رقمية فاعلة، تُجاوز التكرار الشعاري، وتُعيد المعنى للعملية التربوية في زمن التحولات الكبرى.

#### قائمة المراجع:

#### أولاً: بالعربية

- 1- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030: من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء. الرباط: منشورات المجلس، 2015.
- 2- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. تقرير التقييم المرحلي لتنزيل الرؤية الاستراتيجية 2015-2030. الهيئة الوطنية للتقييم، الرباط، المغرب، 2022.
- 3- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي. التقرير السنوي 2023. الرباط، المغرب.
- 4- الحمداني، بشرى حسين. التربية الإعلامية ومحو الأمية الرقمية. عمان: دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015.
- 5- المستاري، محمد. "تمثلات الكتاب المدرسي عند متعلمين في التعليم الثانوي: قبول ونفور وتوصيات". مجلة منهجيات، العدد 21 (صيف 2025).

- 6- المستاري، محمد. "التوندونس الرقمي وأثره على الهوية الثقافية وصورة الأمم"، في مواقع التواصل الاجتماعي وتداعياتها على المجتمع: مقاربات متعددة التخصصات، تحرير عمر بن عيشوش. برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2025.
- 7- بوخدوني، صبيحة، ومونية زوقاي. "التربية على المواطنة الرقمية وتطبيقاتها في المناهج الدراسية". مجلة السراج، الجزائر، مج. 2، ع. 8. (2018)
- 8- محسن، مصطفى. التربية وتحولات عصر العولمة: مداخل للنقد والاستشراف. الدار البيضاء – بيروت: المركز الثقافي العربي، 2005.
- ثانياً: بالأجنبية:

- 1- Althusser, Louis. Lenin and Philosophy and Other Essays. New York: Monthly Review Press, 1971.
- 2- Australian Curriculum, Assessment and Reporting Authority. "ICT Capability." Sydney, Australia: ACARA, 2022.
- 3- Australian Government, eSafety Commissioner. "Digital Intelligence (DQ) Framework". Canberra, Australia, 2020.
- 4- Bourdieu, Pierre. Ce que parler veut dire. Paris: Fayard, 1982.
- 5- Bourdieu, Pierre, and Jean-Claude Passeron. Reproduction in Education, Society and Culture. London: Sage, 1990.
- 6- Castells, Manuel. Communication Power. Oxford: Oxford University Press, 2009.
- 7- Couldry, Nick. Why Voice Matters: Culture and Politics After Neoliberalism. London: Sage, 2010.
- 8- Fadil, Mohamed. "Digital Literacy from the Perspective of Moroccan Teachers: State of Affairs". Revue Marocaine de l'Éducation et de la Recherche en Éducation, Université Mohammed V, Rabat, 2023.
- 9- Finnish National Agency for Education. Digital Competences Are Civic Skills. Helsinki: Opetushallitus, 2021.
- 10- Foucault, Michel. Discipline and Punish: The Birth of the Prison. New York: Vintage Books, 1995.
- 11- Habermas, Jürgen. The Structural Transformation of the Public Sphere. Cambridge, MA: MIT Press, 1989.
- 12- Livingstone, Sonia, and Julian Sefton-Green. The Class: Living and Learning in the Digital Age. New York: NYU Press, 2016.
- 13- MediaSmarts. "Digital Literacy in Canada". Ottawa, Canada, 2020.
- 14- Mossberger, Karen et al. Digital Citizenship: The Internet, Society, and Participation. Cambridge, MA: MIT Press, 2008.

- 15- Ribble, Mike. Digital Citizenship in Schools: Nine Elements All Students Should Know. Arlington: International Society for Technology in Education, 2015.
- 16- Selwyn, Neil. Education and Technology: Key Issues and Debates. London: Bloomsbury, 2016.
- 17- UNESCO. Digital Citizenship Education Handbook. Paris: UNESCO Publishing, 2019.
- 18- UNESCO and Ministère de l'Éducation nationale. Rapport sur la Formation au Numérique dans le Système Éducatif Marocain. Rabat: UNESCO Publishing, 2022.
- 19- Van Dijck, José. The Culture of Connectivity: A Critical History of Social Media. Oxford: Oxford University Press, 2013.
- 20- Warschauer, Mark. Technology and Social Inclusion: Rethinking the Digital Divide. Cambridge, MA: MIT Press, 2003.
- 21- Zuboff, Shoshana. The Age of Surveillance Capitalism. New York: Public Affairs, 2019.



اتجاهات الطلاب نحو الزواج المبكر: دراسة ميدانية على عينة من طلاب كلية العلوم الصحية  
جامعة سرت

**Students' Attitudes towards Early Marriage: A Field Study on a Sample of Students  
from the Faculty of Health Sciences, Sirte University**

د. لطيفة عمر البرق (جامعة سرت، ليبيا)

D. Latefa Omar Albarq (Sirte University, Libya)

**Abstract:**

This study aimed to identify the attitudes of young people at the College of Health Sciences in Sirte towards early marriage, as well as to identify the pros and cons of early marriage, and whether it is seen as a successful project. The study was applied to a sample of students from the College of Health Sciences, which amounted to (131 individuals) After distributing the questionnaires, (121 questionnaires) that met the conditions were approved, and the descriptive analytical method was used in this study. The study reached the following results: 99.4% of the study sample believes that the preferred age for female marriage is 23 years or more, as they do not support early marriage of a girl because of its negatives, the most important of which is the girl leaving her education at an early age, and 100% of the study sample believes that the age The preferred age for male marriage is 23 years or more, which, according to their point of view, is a typical age that results in the stability of individuals and their transition to new roles characterized by stability and efficiency. The results of the study also revealed the increase in the divorce rate, its impact on women's health, and girls' abandonment of their education. The majority of parents marry girls at an early age, and this is due to the parents' fear for their daughters from being exposed to problems that affect honor, and the reduction of financial burdens, especially in families with a large number of boys.

**Keywords:** Youth Attitudes, Early Marriage, Education and Health, Family Stability, Social and Economic Factors.

## مستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الشباب في كلية العلوم الصحية سرت نحو الزواج المبكر، كذلك التعرف على إيجابيات وسلبيات الزواج المبكر، وهل ينظر له كمشروع ناجح، وطبقت الدراسة على عينة من طلبة كلية العلوم الصحية بلغت (131 مفردة)، وبعد توزيع الاستبيانات تم اعتماد (121 استبانة) تتوفر فيها الشروط، واستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن نسبة 99.4%، من عينة الدراسة ترى أن السن المفضلة لزواج الأنثى من 23 سنة فأكثر، حيث لا يؤيدون زواج الفتاة مبكراً لما له من سلبيات من أهمها ترك الفتاة لتعليمها في سن مبكرة، وأن نسبة 100% من عينة الدراسة ترى أن السن المفضلة لزواج الذكر من 23 سنة فأكثر وهي حسب وجهة نظرهم سن نموذجية يترتب عليها استقرار الأفراد وانتقالهم إلى أدوار جديدة تتسم بالاستقرار والكفاءة، اتضح أيضاً من نتائج الدراسة الزيادة في نسبة الطلاق، تأثيره على صحة المرأة، وترك الفتاة لتعليمها، إن غالبية الأهل يزوجون الفتيات في سن مبكر، وذلك يعود إلى خوف الأهل على بناتهم من التعرض لمشكلات تمس بالشرف، والتخفيف من الأعباء المادية، وبخاصة في العائلات ذات العدد الكبير من الأولاد.

الكلمات المفتاحية: اتجاهات الشباب، الزواج المبكر، التعليم والصحة، الاستقرار الأسري، الأسباب الاجتماعية والاقتصادية.

## مقدمة:

قال تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ)<sup>1</sup>.

الزواج كما هو معروف لدى الجميع أنه الرباط المقدس الذي يربط بين شخصين برباط شرعي وقانوني، فقد شرع الله سبحانه الزواج لغايات وأهداف كثيرة وعظيمة، وأهم هذه الغايات الاستقرار النفسي للطرفين والعيش بمودة وهدوء وسلام في جو أسري يتميز بالصحة النفسية والبدنية.

ويعد الزواج المبكر من العادات الاجتماعية السيئة على الفرد والمجتمع التي انتشرت بين الناس على مدار العصور والتي دفع ثمنها الكثير من الفتيات القاصرات من باب أن زواج البنات هو سترتها لها وهو ما يحتوي في طياته الكثير من المخاطر الصحية والنفسية للزوجة والزواج والأبناء، فحسب وثيقة حقوق الطفل الصادرة عن اليونسف: يكون الزواج المبكر في سن أقل من الثامنة عشر سنة للذكر أو الأنثى.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سورة الروم الآية (21).

<sup>2</sup> بلقيس محمد جباري: التوافق الزواجي وعلاقته بأساليب المعاملة الوالدية والصحة النفسية للأبناء – دراسة نفسية تطبيقية في المجتمع اليمني، جامعة صنعاء، ٢٠٠٣ م، ص 65.

## مشكلة الدراسة:

إن تأسيس الأسرة التي تعد إحدى المؤسسات الاجتماعية في معظم المجتمعات الإنسانية والتي لا يمكن أن تتحقق ويتم بناؤها إلا من خلال الزواج، ولكن على الرغم من قدم نظام الزواج إلا أنه تعرض لبعض المتغيرات نتيجة لما يتعرض له المجتمع من تحولات اجتماعية واقتصادية وديمقراطية حيث أدت التحولات إلى حدوث تغييرات ملحوظة منها ظهور الزواج المبكر والذي لاقى رواجاً كبيراً في الآونة الأخيرة في المجتمع الليبي ولعل السبب في انتشاره يعود إلى الظروف التي مرت وتمر بها البلاد متمثلاً في سوء الحالة الاقتصادية الناتجة عن الأوضاع المتأزمة في الوقت الراهن، والتي جعلت أغلب الأسر يميلون إلى تزويج بناتهم مبكراً، وبناءً على ذلك نحاول أن نقف عند هذه الظاهرة حيث إن مثل هذا النوع من الزواج قد يترك أثراً تنعكس بصورة سلبية على تنمية المجتمع وعلى الفتاة ذاتها متمثلاً بحرمانها من مواصلة تعليمها وممارسة أدوار عديدة وهامة في تنمية المجتمع، وتنطلق هذه الدراسة من تساؤل مهم حول معرفة اتجاهات الشباب نحو الزواج المبكر.

## أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- (1) قياس اتجاهات طلبة كلية العلوم الصحية بسرت نحو الزواج المبكر.
- (2) التعرف على إيجابيات وسلبيات الزواج المبكر، وهل ينظر له كمشروع ناجح.
- (3) التعرف على آثار الزواج المبكر على المرأة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والصحية، والنفسية.
- (4) معرفة آراء أفراد العينة حول السن المفضلة للزواج.

## أهمية الدراسة:

يعد موضوع قياس الاتجاهات من المواضيع التي نالت اهتمام العلماء، وتبرز أهميته في دراسة الاتجاهات وقياسها وما تعطيه من معلومات عن سلوك الأفراد نحو هذه الظاهرة.

فدراسة هذا الموضوع له أهمية كبيرة في معرفة اتجاهات الطلبة نحو هذه الظاهرة، وكذلك شيوع ظاهرة الزواج المبكر في مجتمعنا التي قد تنعكس آثاره بشكل سلبي وخاصة على الفتاة من الناحية التعليمية والاقتصادية والصحية.

ويمكن أن يستفيد من هذه الدراسة القائمون على حماية الأسرة ورعايتها وخاصة الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني.

## تساؤلات الدراسة:

تأتي هذه الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

- (1) ما اتجاهات طلاب كلية العلوم الصحية من الزواج المبكر؟
- (2) ما إيجابيات الزواج المبكر وسلبياته؟ وهل هو مشروع ناجح من وجهة نظر أفراد العينة؟
- (3) ماهي العوامل المؤدية إلى شيوع ظاهرة الزواج المبكر في رأي طلبة الجامعة؟
- (3) كيف يري طلبة الجامعة النتائج المترتبة على الزواج المبكر سواء منها على صعيد الفرد أو الأسرة أو المجتمع؟

4) هل توجد فروقات في اتجاهات طلاب كلية العلوم الصحية من الزواج المبكر تعزى إلى العوامل الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية؟

مصطلحات ومفاهيم الدراسة:

نتناول مجموعة من المفاهيم وتعريفاتها الإجرائية، ومن هذه المفاهيم:

1) الاتجاه: عرفه البورت بأنه حالة من الاستعداد أو التأهب العصبي والنفسي تنظم من خلال خبرة الفرد وتكون ذات تأثير توجيهي أو دينامي على استجابة الفرد للموضوعات والمواقف التي تستثير هذه الاستجابة.<sup>1</sup> ويعرف أجراًئياً: بأنه نوع الاستجابة التي يتخذها الطلاب التي تقاس بالدرجة الكلية التي يحصلون عليها من خلال إجاباتهم على فقرات مقياس نحو ظاهرة الزواج المبكر.

2) الزواج المبكر يعرف بأنه "العلاقة الزوجية التي تنشأ في سن مبكر تؤهل كل من الطرفين الاعتماد على ذاته بخصوص الالتزامات المرتبطة على كل واحد إزاء الطرف الآخر، إلى جانب تأهيلهم لإنجاب وتربية الأبناء الشرعيين الذين ولدوا حصيلة لهذه الشرعية بين الزوجين"<sup>2</sup>

ويعرف إجراًئياً: بأنه ظاهرة الزواج في عمر دون 20 عاماً أي ما يوافق مرحلة الدراسة الجامعية أو ما قبلها.

الدراسات السابقة:

1) دراسة أحمد جعفر الأنصاري (2010م):

بعنوان: اتجاهات طلبة جامعة بغداد نحو الزواج المبكر

هدفت هذه الدراسة إلى قياس اتجاهات طلبة جامعة بغداد نحو الزواج المبكر، والتعرف على العوامل التي تؤدي إلى تبني هذا الاتجاه. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث اختار عينة من طلبة الجامعة لإجراء الدراسة.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أبرزها أن غالبية الطلبة يؤيدون الزواج المبكر، حيث أظهرت النتائج أن 88% من أفراد العينة يبدون تأييداً لهذه الظاهرة. كما بينت نتائج تحليل فقرات المقياس أن هناك اتجاهات إيجابية نحو الزواج المبكر، ويتضح ذلك من ارتفاع نسبة التأييد للفقرات ذات الطابع الإيجابي، وانخفاض نسبة التأييد للفقرات ذات الطابع السلبي. ورغم هذا التأييد العام، أشارت النتائج أيضاً إلى أن 55% من الطلبة لا يفضلون الزواج المبكر، مما يعكس نوعاً من التردد أو التناقض في المواقف تجاه الظاهرة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> خليل عبد الرحمن المعاينة: علم النفس الاجتماعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص162.

<sup>2</sup> مجدي أحمد محمد: أزمة الشباب ومشكلاته بين الواقع والطموح. رؤية سيكولوجية معاصرة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 2014م، ص6.

<sup>3</sup> لين فواز قواريق: اتجاه وجهة نظر سكان قرية عورتا ظاهرة الزواج المبكر، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

## 2) دراسة إسماعيل الزيود (2012م):

بعنوان: موقف المجتمع الأردني من الزواج المبكر.

هدفت الدراسة إلى معرفة اتجاهات المجتمع الأردني نحو الزواج المبكر، وأسباب وأثار الزواج المبكر على المرأة من الناحية الاجتماعية والصحية والنفسية والاقتصادية، وشملت عينة الدراسة 462 من الإناث والذكور، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي والمقارن بطريقة العينة العشوائية البسيطة، ومن أهم ما توصلت إليه: وجود فروقات في اتجاهات العينة نحو الزواج المبكر تعزى إلى الجنس ومكان الإقامة والعمر والحالة الاجتماعية والمسكن والتحصيل الدراسي.

- أما أهم الأسباب للزواج المبكر فقد ارتبطت بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسرة كالرغبة في التخلص من سيطرة الآباء وقسوتهم، والوضع المادي للأسرة، كما أن للزواج المبكر آثارا سلبية على المرأة من جهة وعلى المجتمع من جهة أخرى.<sup>1</sup>

## 3) دراسة الاستراتيجية القومية للحد من الزواج المبكر (2014م):

أعدت وزارة الصحة والسكان بمصر دراسة بحثية في يونيو 2014، تناولت ظاهرة الزواج المبكر، وأبرزت العلاقة بين المستوى التعليمي ونسبة الزواج المبكر لدى الذكور، حيث أظهرت النتائج أن نسبة من تزوجوا مبكراً من الحاصلين على التعليم الثانوي بلغت 3.5% فقط، بينما ارتفعت النسبة إلى 63% لدى الحاصلين على التعليم الابتدائي أو الأقل. كما بينت الدراسة أن الفارق العمري بين الزوجين، والذي يزيد عن عشر سنوات، يُعد سمة بارزة في حالات الزواج المبكر، حيث وصل إلى ما يقارب 37% من تلك الحالات.

وسلطت الدراسة الضوء على أبرز التحديات التي تواجه جهود الدولة في الحد من هذه الظاهرة، ومنها العوامل الثقافية والممارسات الاجتماعية المرتبطة بالفقر، وضعف الاستثمار في الثروة البشرية من الشباب والفتيات، إلى جانب تدني نسب التعليم، لا سيما لدى الإناث في المناطق الريفية، نتيجة لانتشار معتقدات تقليدية تحصر دور الفتاة في العمل المنزلي فقط، إضافةً إلى مفاهيم دينية مغلوطه تعزز التمييز بين الجنسين في الحقوق.

وأوصت الدراسة بمجموعة من محاور العمل لمواجهة الظاهرة، من أبرزها: تعزيز البرامج المجتمعية التي تسعى إلى تغيير الاتجاهات والمعايير المرتبطة بالزواج المبكر، بمشاركة المؤسسات الدينية والصحية، إلى جانب تنفيذ حملات توعية تستهدف الفتيات لتأهيلهن لمواجهة الضغوط الأسرية، وتوفير بدائل اقتصادية واجتماعية لهن، فضلاً عن ضرورة تحديث التشريعات والقوانين بما يتوافق مع الدستور المصري وقوانين حماية الطفل.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> إسماعيل الزيود: موقف المجتمع الأردني من الزواج المبكر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 39، العدد 2، 2012م، ص 354.  
<sup>2</sup> دراسة الاستراتيجية القومية للحد من الزواج المبكر، المجلس القومي للسكان، وزارة الصحة والسكان، جمهورية مصر العربية، 2014 م.

## 4) دراسة مصطفى حمدي أحمد وآخرون (2019 م):

بعنوان: دراسة اجتماعية لظاهرة الزواج المبكر بريف محافظة أسيوط.

هدفت الدراسة إلى التعرف على آراء المبحوثات تجاه ظاهرة الزواج المبكر، بالإضافة إلى استكشاف بعض الخصائص الشخصية والاجتماعية للزوجين في حالات الزواج المبكر مقارنة بالمتزوجين في سن غير مبكر. لتحقيق هذه الأهداف، تم اختيار عينات من قريتين في كل من المراكز التالية: مركز الفتح، مركز أسيوط، مركز الغنايم، ومركز القوصية جُمعت البيانات باستخدام استمارة استبيان وُزعت على النساء المتزوجات في هذه القرى. أظهرت النتائج أن من أهم الأسباب التي تدفع الأسر إلى تزويج بناتهم في سن مبكر ترتبط بالجهل والتخلف، والعادات والتقاليد القديمة، وحرص الأسرة على ستر البنت، وعدم إتمام تعليمها، إضافة إلى توفر العريس المناسب في وقت مبكر، أما من حيث الآثار المترتبة على الزواج المبكر، فقد بينت الدراسة وجود آثار نفسية مثل اضطرابات الشخصية والحرمان العاطفي، بالإضافة إلى آثار اجتماعية تتمثل في عدم تحمل المسؤولية والمشاكل الأسرية المتكررة.<sup>1</sup>

## 5) دراسة غادة مصطفى (2022م):

بعنوان: اتجاهات الشباب نحو الزواج المبكر في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية

هدفت الدراسة إلى معرفة اتجاهات الشباب نحو الزواج المبكر، والتعرف كذلك على الفروق في الاتجاهات وفقاً لبعض المتغيرات (كالنوع \_ العمر \_ الحالة الاجتماعية \_ المستوى التعليمي)، وأجريت الدراسة على 130 شاباً وفتاة بمدينة بنغازي تتراوح أعمارهم ما بين (18 و30)، واستخدمت الباحثة (مقياس الاتجاهات نحو الزواج المبكر إعداد بهجة أبو الكرام 2013م)، وتوصلت النتائج إلى أن اتجاهات عينة الدراسة نحو الزواج المبكر إيجابية، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الدراسة المتمثلة في: (النوع، العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي).<sup>2</sup>

## 6) فريال شويفر (2022م):

بعنوان: اتجاه الطلبة الجامعيين نحو الزواج المبكر (دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة بلحاج بوشعيب "عين تموشنت")

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن اتجاهات طلبة جامعيين نحو الزواج المبكر لدى طلبة جامعة بلحاج بوشعيب بعين تموشنت، الجزائر.

وتم تطبيق الدراسة باستخدام المنهج الوصفي على عينة قدرها 120 طالباً وطالبة يقيمون بالحي الجامعي عين تموشنت، تم اختيارهم بطريقة عشوائية، وأظهرت النتائج أن الطلبة الجامعيين بعين تموشنت لديهم اتجاه محايد نحو الزواج المبكر،

<sup>1</sup> مصطفى حمدي، وآخرون: دراسة اجتماعية لظاهرة الزواج المبكر بريف محافظة أسيوط، مجلة J.Agric، العدد 2، 2019م، ص 418.  
<sup>2</sup> غادة مصطفى: اتجاهات الشباب نحو الزواج المبكر في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية، مجلة كلية التربية، العدد 12، بنغازي نوفمبر 2022 م، ص324.

كما بينت النتائج عدم وجود فروق في اتجاههم نحو الزواج المبكر باختلاف المستوى التعليمي، في حين يوجد اختلاف بين الجنسين لصالح الإناث حيث لديهم اتجاه نحو الزواج المبكر لاستقرار وتكوين الأسرة، وأثبتت النتائج أنه لا توجد فروق بين الأديين والعلمين في درجة اتجاهات الطلبة نحو الزواج المبكر.<sup>1</sup>

(7) دراسة محمد إبراهيم العزبي، وآخرون (2023م):

#### بعنوان: ظاهرة الزواج المبكر للفتيات في بعض قري محافظة البحيرة

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى انتشار ظاهرة الزواج المبكر بين الفتيات في المناطق الريفية، مع مقارنة بين الماضي والحاضر، بالإضافة إلى تحديد السن المفضل والسن الفعلي لزواج الفتيات، وقياس وعي أرباب الأسر بأضرار الزواج المبكر. كما هدفت إلى تحديد نسبة الأسر التي تفضل تزويج بناتها في سن مبكر مقابل نسبة الراضين لهذه الممارسة.

أجريت الدراسة الميدانية في قريتين بمحافظة البحيرة، حيث تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 538 من أرباب الأسر. جُمعت البيانات باستخدام أسلوب المسح الاجتماعي الجزئي، من خلال إجراء مقابلات شخصية مع أفراد العينة. وقد استُخدمت عدة أساليب إحصائية لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، أسفرت الدراسة عن عدة نتائج مهمة، منها: أن ظاهرة الزواج المبكر للفتيات الريفيات مازالت منتشرة في منطقة الدراسة بنسبة 70.4% من جملة الزوجات، وأن هذه الظاهرة قد قلت عما كانت عليه في الماضي، غير أن حوالي 31% من جملة أرباب الأسر مستعدون لتزويج بناتهم بمجرد البلوغ، وأن حوالي ثلثي المبحوثين لا يدركون مخاطر وأضرار الزواج المبكر للفتيات، وأشارت نتائج الاختبارات الإحصائية إلى وجود فروق معنوية إحصائية بين السن المفضل لزواج الفتيات والسن الفعلي، كما وجدت علاقات معنوية عكسية بين كل من المستوى التعليمي للزوجين والمستوى التنموي للقرية، وانتهت الدراسة بمناقشة أهم نتائجها وتقديم عدة مقترحات لمواجهة ظاهرة الزواج المبكر للفتيات في الريف.<sup>2</sup>

#### الإطار النظري:

##### تمهيد:

تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بقضايا عديدة، ومن هذه القضايا قضية الزواج المبكر التي تعتبر من القضايا الهامة جداً لما يترتب عليها من أبعاد اجتماعية واقتصادية وصحية ونفسية. فقد لاقى هذا الموضوع اهتماماً كبيراً، وأصبح مدار جدل ونقاش عام، لأن الأسرة هي أساس المجتمع، وهي المؤسسة التربوية التي ترتقي بها الأمم وتزدهر. وقد ظهر للزواج المبكر العديد من الآراء فيما يتعلق بإجازته أو منعه، فكانت الآراء متباينة بين المجيز له والمحب والمشجع، وبين المانع والرافض له، ولكل طرف وجهة نظر في ذلك الأمر.

<sup>1</sup> فريال شويفر: اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الزواج المبكر "دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة بلحاج بوشعيب" كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة بلحاج بوشعيب - عين تموشنت، رسالة ماجستير غير منشورة، 2022م.  
<sup>2</sup> محمد العزبي، وآخرون: دراسة لظاهرة الزواج المبكر للفتيات في بعض قري محافظة البحيرة، مجلة J. Agric، العدد 3، 2023م، ص 341-361.

### تعريف الزواج المبكر:

يختلف تعريف لفظ الزواج المبكر باختلاف نظرة كل جهة إلى سن الزواج المسموح به والمعتبر لديهم من حيث النمو العقلي والعاطفي والجسدي، فكان رأي البعض أن المحدد الرئيس للزواج المبكر، أو ما يعتبرونه زواجًا مبكرًا، هو العمر، بينما عرف آخرون معنى الزواج المبكر بناءً على البلوغ، ذلك أن سن الفتاة أو الشاب عند الزواج يعد عاملاً أساسيًا يُؤخذ بعين الاعتبار، وهو العامل الذي يعتمد عليه في نجاح هذه العلاقة أو فشلها. فالعلاقة الزوجية يجب أن يتوافر فيها التفاهم والسكن بين الزوجين، والطمأنينة المبنية على الحب والمودة والرحمة بينهما.

ويعرف الزواج لغةً: هو الارتباط والاقتران، ويعني الاقتران بين شئنين وارتباطهما معًا بعد أن كانا منفصلين عن بعضهما، وقد شاع استخدامه للتعبير عن الارتباط بين الرجل والمرأة بهدف الاستقرار.<sup>1</sup>

والزواج اصطلاحاً: هو اتفاق بين الرجل والمرأة على الارتباط بهدف إنشاء الأسرة، ويعود الزواج بفائدة حفظ النوع البشري عن طريق التكاثر ويطلق على الطرفين المتفقين الزوج والزوجة.<sup>2</sup>

أما الزواج شرعاً: فهو استمتاع الزوجين كلٌّ بالآخر بغرض النكاح، ويتم ذلك وفق شروط محددة، على أن تحفظ لكلا الزوجين حقوقهما، والهدف الأسمى من الزواج حفظ النوع البشري وعمارة الأرض.<sup>3</sup>

ويعرف الزواج المبكر: "بأنه العلاقة الزوجية الصحيحة التي تبدأ في سن مبكر تؤهل كل من الطرفين القيام بواجباته تجاه الآخر والقيام بجميع الالتزامات المترتبة على هذه العلاقة من تكوين الأسرة إلى إنجاب الأطفال والنفقة عليهم ورعايتهم الرعاية الصحية السليمة."<sup>4</sup>

ويكون كل ذلك في سن مبكر، أي قبل بلوغ السن القانوني للزواج، والذي يُحدد بعمر الفتاة قبل 18 عامًا. ويسمي البعض هذا الزواج بالزواج الإيجاري، لأن الفتاة لم تبلغ النضج الكامل والإدراك الصحيح حتى تستطيع أن تتخذ قرارًا مهمًا في حياتها. واستخدم البعض لفظ "زواج الطفل" عوضًا عن لفظ "الزواج المبكر"، لأن الزواج على هذا النحو فيه انتهاك لحقوق الإنسان وحقوق الطفل، باعتبار أن أحد طرفي عقد الزواج أو كلاهما لم يصل إلى سن الرشد بعد. وفي هذه الحالة، يتخذ ولي الأمر أو من ينوب عنه القرار في اختيار الطرف الآخر، ودون موافقة صاحب الشأن، وهذا يشكل خطورة كبيرة، وهو من إحدى انتهاكات الحرية وحقوق الإنسان.<sup>5</sup>

### الآثار المترتبة على الزواج المبكر:

إن حالات الزواج المبكر تعد من أكثر الخطوات الخطرة التي تقدم عليها بعض العائلات، فقد أثبتت بعض الدراسات أن عدد حالات الطلاق بين الأزواج الذين تم تزويجهم مبكرًا أكثر من الحالات الأخرى، إضافة إلى تهميش حق المرأة في المرور بمراحلها العمرية التي يجب أن تمر بها، ومنعها من التعليم والانخراط في المجتمع، ومنعها من اتخاذ ما يناسبها من قرارات تتعلق

<sup>1</sup> ابن منظور: لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م، ص 23.

<sup>2</sup> ابن عابدين: رد المحتار على الدر المختار حاشية ابن عابدين، دار عالم الكتب، الرياض، طبعة خاصة، ص 6.

<sup>3</sup> محمد القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1996م، ص 304.

<sup>4</sup> ميسون الفايز: زواج الصغيرات، مركز البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، الرياض، السعودية، ط 1، 2012م، ص 3.

<sup>5</sup> عادل عبد الجبار: زواج القاصرات بين الدين والعادات، <http://www.ebnmaryam.com/vb/register.php>

بحياتها. والأهم من كل ذلك هو الأثر الصحي الذي يطرأ على الفتيات القاصرات اللواتي يتزوجن في سن مبكر، وخاصةً في حال مرورهن بمراحل الحمل والولادة. ومن أبرز الآثار التي تترتب على الزواج المبكر ما يلي:

#### أولاً: الحرمان من حق التعليم

يعتبر التعليم حقاً أساسياً للفرد حيث يلعب دوراً رئيسياً في نمو وبناء شخصيته، والتعليم يبني ليس الفكر وعقل الشخص المتعلم فقط، بل يبني أسرة متكاملة، ويساهم في زيادة الإنتاجية، لاكتفاء الأسرة ويؤدي الحرمان من الحق في التعليم إلى تأخر التنمية وعدم استقلالية الأفراد الاقتصادية.<sup>1</sup>

#### ثانياً: أضرار جسدية وصحية

يؤدي الزواج المبكر إلى التأثير على الجسم والصحة العامة خاصة للفتاة، حيث تتأثر صحة الفتاة سلباً بسبب الحمل في سن مبكرة وتكرار عملية الإنجاب مما ينتج عن ذلك أضرار جسدية قد تكون جسيمة.

#### ثالثاً: أضرار نفسية

تتعرض الفتاة للإساءة والاستغلال باسم الزواج، فهذا الزواج لا يعطي القدرة على اتخاذ القرار المناسب بشأن مستقبل الزوجين، أو حق القبول والرفض أو الحرمان من حق الاختيار والإكراه على الزواج، دون رضا الفتاة الكامل، وأحياناً دون رضا الطرفين، كما أن الفتاة تتعرض للفتاة للعنف، وهي في سن صغيرة، ولا تكون قادرة على المواجهة، بسبب ضعفها وقلة خبرتها.<sup>2</sup>

#### رابعاً: أضرار مجتمعية

يؤدي الزواج المبكر إلى انتهاك حق الكرامة الإنسانية، مما يجعل الفتاة في مرتبة متدنية داخل المجتمع، وتصبح الفتاة عاجزة عن اتخاذ القرارات الخاصة بأسرتها، ويقتصر دور تلك الطفلة على إنجاب مزيد من الأطفال، فتعجز عن تربية أطفالها تربية سليمة، أو تأسيس أسرتها وتأمين مستقبلهم.<sup>3</sup>

ويتأثر المجتمع بصفة عامة بالزواج المبكر، لأنه يبدأ من الأسرة وينتهي بالمجتمع بأكمله، وهناك تأثيرات سلبية للزواج المبكر على العلاقات الأسرية في المستقبل منها:

- يؤدي إلى زيادة نسبة معدلات الطلاق في المجتمع مما يجعل المشكلة تتفاقم.
- تعدد المشاكل الأسرية والتي تنتج عن عدم نضج الزوجين وأحياناً عدم نضج الفتاة، وزيادة فرق السن الكبير بين الزوجين.
- تنشوه الأسرة والشكل أو الإطار الأسري، مما ينتج عنه التأثير على المجتمع لأن الأسرة هي الوحدة الأولى في المجتمع.
- افتقار الشباب صغار السن إلى الوعي الكافي الذي يجعلهم قادرين على بناء أسرة سليمة قائمة على التفاهم والتعاون، فالشباب أو الفتاة في مقتبل العمر لا يمتلكان الخبرة الكافية للتعامل مع متطلبات وتحديات الحياة الزوجية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> آمال النابلي: أسباب انتشار ظاهرة الزواج المبكر وأثرها على المجتمع، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ط1، 2014م، ص12.

<sup>2</sup> عادل عبد الجبار: مرجع سبق ذكره.

<sup>3</sup> محمد قاسم حدبون: دعائم الزواج المبكر، الملتقى الوطني حول تأخر سن زواج الشباب الجزائري، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، العدد 33، ص167.

<sup>4</sup> فوزي خميس: حماية القاصرات من الزواج المبكر، الجامعة اللبنانية الأمريكية، بيروت، لبنان، 2014م، ص8.

## بعض الإحصائيات حول ظاهرة الزواج المبكر:

أصدر صندوق الأمم المتحدة للسكان عام 2012م تقريراً بعنوان: "يتزوجون وهم صغار جداً"، أشار فيه إلى أن زواج الفتيات، المعروف بالزواج المبكر، يحرمهن من أبسط حقوقهن ويشكل عائقاً أمام تعليمهن واتخاذ قرارات تخص حياتهن. وتشير جمعية معهد تضامن النساء الأردني إلى أن 37,000 فتاة تتزوج يومياً قبل بلوغهن 18 عاماً، وأن انتشار هذه الظاهرة في المناطق الريفية بالدول النامية يزيد بمعدل الضعف عن مثيلها في المناطق الحضرية، كما أن معدل زواج الفتيات غير المتعلّمات يصل إلى ثلاثة أضعاف معدل الفتيات المتعلّمات.<sup>1</sup>

يشكل هذا التقرير مرجعاً هاماً في موضوع الزواج المبكر، إذ يضع بين أيدينا أرقاماً ومؤشرات وأدلة على الحجم الحقيقي لهذه الظاهرة. فواقعنا الحالي يشير إلى أن واحدة من كل ثلاث فتيات في الدول النامية - ما عدا الصين - ستتزوج على الأرجح قبل بلوغها الثامنة عشرة من عمرها، وأن واحدة من بين كل تسع فتيات ستتزوج قبل بلوغها الخامسة عشرة، وأن معظمهن من الفقيرات وغير المتعلّمات ومن يعشن في المناطق الريفية.

وتضيف "تضامن" متوقعة عدد حالات الزواج المبكر، حيث تشير إلى أنه في عام 2010م تزوجت 67 مليون امرأة تراوحت أعمارهن بين (20-24) عاماً قبل بلوغهن الثامنة عشرة من العمر، نصفهن في آسيا وخمسهن في إفريقيا. وخلال العقد (2011-2020م) تجاوزت (14.2) مليون فتاة سنوياً دون الثامنة عشرة من عمرها، وسترتفع هذه الأرقام خلال العقد الذي يليه لتصل إلى (15.1) مليون فتاة سنوياً خلال الفترة (2021-2030م).

وتؤكد "تضامن" أن نسبة الزواج المبكر في الدول العربية بين النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين (20-24) عاماً وسبق لهن الزواج قبل بلوغهن (18) عاماً خلال العقد الماضي (2000-2010) بلغت (15%)<sup>2</sup>.

أما دول أوروبا الشرقية ووسط آسيا بلغ (11%) فيما وصلت النسبة في جنوب آسيا إلى (46%) وفي غرب ووسط إفريقيا إلى (41%) وبشكل عام فإن المعدل في الدول النامية وصل إلى (34%).

وحسب إحصائيات (2010) ففي الدول العربية نجد النساء اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين (20-24) عاماً وسبق لهن الزواج قبل بلوغهن (18) عاماً نسبتهن (6%)، فيما وصلت في جنوب آسيا إلى (24.4%) وفي دول أوروبا الشرقية ووسط آسيا إلى (5.8%).

ليس من السهل الحصول على إحصائية رسمية شاملة لحالات زواج القاصرات أو الزواج المبكر في ليبيا، نظراً لصعوبة تجميع الأرقام والإحصائيات لكثرة عدد المحاكم وعدم وجود توثيق رقمي لها، غير أن صحيفة العربي الجديد نشرت في أحد تقاريرها أنها تحصلت من مصدر قضائي في مجمع محاكم طرابلس، بأن 186 زوجاً لقصر سجلها مجمع المحاكم ما بين عام 2011م وعام 2017م في طرابلس وحدها، في حين سجلت محكمة الجميل إحصائيات عامي 2019م، 2020م حيث وثقت

<sup>2</sup> <http://www.rassem.sahfi-jo/art.php?id>

المحكمة 12 حالة زواج لفتاة قاصر عام 2019م، تتراوح أعمارهن بين 16-18 عاماً، فيما سجلت إحصائية عام 2020م تسع حالات زواج لفتيات تتراوح أعمارهن بين 16-18 عاماً<sup>1</sup>.

### النظرية الاجتماعية:

تمهيد:

تمثل النظرية الاجتماعية أهمية كبيرة للدراسات والبحوث الاجتماعية، وذلك لأنها تحدد إطار الدراسة وتوجهها نحو تحقيق أهدافها، وتعطي نتائجها دلالة ذات مغزى، إضافة إلى دورها الكبير في إثراء البحث وتطويره.

### نظرية التبادل الاجتماعي:

ظهرت نظرية التبادل الاجتماعي في نهاية عقد الخمسينيات من القرن العشرين، ومن أهم روادها، (جورج هومز، وبيتر بلاو، وثيبوت وكيلي)<sup>2</sup>.

إن نظرية التبادل الاجتماعي يمكن استخدامها في تفسير جميع الظواهر والعمليات الاجتماعية وتحليلها، فهي تؤمن بأن الحياة الاجتماعية ما هي إلا عملية تفاعلية تبادلية، بمعنى أن أطراف التفاعل أو طرفي التفاعل يأخذون ويعطون ويتبادلون المنافع. وكل طرف من أطراف التفاعل لا يعطي للطرف الآخر فقط، بل يأخذ منه أيضاً. والأخذ والعطاء بين الطرفين المتفاعلين يؤدي إلى ديمومة العلاقة التفاعلية وتعميقها، بينما إذا استند الفرد في علاقته التفاعلية على مبدأ الأخذ دون العطاء، أو العطاء دون الأخذ، فإن العلاقة لا بد أن تفتقر وتبرد، بل قد تنقطع وتتلاشى عن الأنظار<sup>3</sup>.

ينظر بلاو إلى الحياة الاجتماعية بوصفها سوق تفاوض، حيث يحاول كل طرف تحقيق المنافع، ويترتب على النجاح في تحقيقها استمرار عملية التبادل والتفاعل. واستخدام بلاو مفهوم "أخذ الدور"، بمعنى أن كل طرف في التبادل يحاول معرفة حاجات الآخر وتوقعاته، وفي الوقت نفسه يحاول تلبية حاجات الآخر وتوقعاته. وفي حالة إخفاق طرف في تلبية توقعات الآخر، فإما أن تتوقف العلاقة، أو أن تستمر دون تكافؤ، وقد يحاول الطرف الذي يشعر بالظلم معاقبة الآخر.

ومن الإضافات التي قدمها ثيبوت وكيلي، أن العلاقة بين الأفراد والجماعات يمكن أن تقوى وتستمر إذا تساوت كفة التكاليف مع كفة الأرباح، أما إذا اختل التوازن بين كفة التكاليف والأرباح، فإن العلاقة تضعف، ثم تنقطع وتزول كلية<sup>4</sup>.

ومن أهم المبادئ التي تستند عليها نظرية التبادل الاجتماعي كما يراها إحسان محمد حسن:

(1) الحياة الاجتماعية التي يعيشها، هي عملية أخذ وعطاء، أي تبادل بين شخصين، أو فئتين، أو جماعتين أو مجتمعين.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق.

<sup>2</sup> السيد غنيم، ونادية عمر: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. 2008م، ص 65.

<sup>3</sup> إحسان محمد الحسن: النظريات الاجتماعية المتقدمة دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000م، ص 183.

<sup>4</sup> إبراهيم عثمان، وساري سالم: نظريات في علم الاجتماع. القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2010م، ص 248.

(2) العطاء الذي يقدمه الفرد أو الجماعة للفرد الآخر أو الجماعة الأخرى، هو الواجبات الملقاة علي عاتقه بينما الأخذ الذي يحصل عليه الفرد من الفرد الآخر، هو الحقوق التي يتمتع بها بعد أدائه للواجبات.

(3) تتعمق العلاقات وتستمر وتزدهر، إذا كان هناك ثمة موازنة بين الأخذ والعطاء، أي بين الواجبات المناطة بالفرد والجماعة.

(4) تتوتر العلاقات، أو تنقطع أو تتحول إلى علاقات هامشية في أحسن الأحوال، إذا اختل مبدأ التوازن بين الأخذ والعطاء بين الشخصين المتفاعلين.

إن الحياة علاقة أخذ وعطاء، وفي حالة التبادل غير المتكافئ بين البشر ينتج خلل. فالتبادل بين الزوج والأب قد يكون غير متكافئ، إذ يُعطى الأب ابنته القاصر مقابل مبلغ من المال، وقد تكون الفتاة غير ناضجة بما يكفي أو مجبرة من قبل الأب. وربما يكون هذا الزواج في صالح الأب لأنه سيحصل على الكثير من المال من الزوج كمهر. ينتج عن ذلك خلل، وقد تضطرب العلاقة بين الزوجين لعدم التكافؤ بينهما، مما قد يؤدي إلى إنهاء العلاقة وعدم استمرارها<sup>1</sup>.

الإجراءات المنهجية:

أولاً: مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من طلبة المستوى الدراسي الثالث والرابع بكلية العلوم الصحية بجامعة سرت، ويبلغ عددهم 204 طلاب وطالبات.

عينة الدراسة:

تم اختيار العينة حسب جدول (197.morgan) حيث كان عدد الطلبة في المستوي الثالث والرابع عددهم 204 طالباً، وحجم العينة حسب الجدول إذا كان المجتمع 200 فتكون العينة 132 مفردة، وعلي ضوء ذلك تم اختيار عينة عشوائية طبقية من مجتمع الدراسة.

$$\text{عدد طلبة المستوى الثالث} = 132 \times (204 \div 125) = 80 = \text{عدد طلبة المستوى الرابع} = 132 \times (204 \div 79) = 51$$

تم توزيع 131 استبانة على أفراد العينة، وتم استرداد 121 استبانة بنسبة استجابة بلغت 80%.

منهج الدراسة:

تقوم الدراسة على منهج البحث الاجتماعي بطريقة العينة العشوائية البسيطة، وهو منهج مناسب لموضوع الدراسة نظراً لطبيعة الموضوع والهدف المرجو من الدراسة كون هذه الدراسة وصفية، ومن ثم فهم الظاهرة وتحليلها والوصول إلى معانيها وإخضاعها للدراسة الدقيقة، وقد تم تفرغ وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الاحصائي "spss".

<sup>1</sup> إحسان، نفس المرجع السابق ص185.

## مجالات الدراسة:

المجال المكاني: تمت هذه الدراسة داخل كلية العلوم الصحية بجامعة سرت.  
 المجال البشري: تم إجراء هذه الدراسة الميدانية على طلبة كلية العلوم الصحية بجامعة سرت.  
 المجال الزمني: أُجريت هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة بين 2025/2/5 م إلى 2025/3/27 م.  
 أداة الدراسة:

47

قامت الباحثة بإعداد استمارة القياس اتجاهات الطلبة في جامعة سرت نحو ظاهرة الزواج المبكر، وذلك بالرجوع للأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة وكذلك الدراسات السابقة، وقد تم تطوير فقرات الاستمارة بالرجوع لدراسة كلا من (علي أسعد وطفة 2005 م، وسليمان حسين موسى 2010 م، وأحمد طالب محمد 2015 م) وقد تكونت استمارة الاستبيان من الآتي:

1. البيانات الأولية: يحتوي هذا القسم على البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة وهي: الجنس، العمر، المستوى الدراسي، الحالة الاجتماعية، والسن المفضلة للزواج لدى الذكور والإناث.
2. اتجاهات الطلبة نحو الزواج المبكر: و تمثلت في 3 (محاور) تم توزيعها كالتالي:
  - المحور الأول: اتجاهات الطلبة نحو ظاهرة الزواج المبكر، ويتكون من من (4) عبارات.
  - المحور الثاني: اتجاهات الطلبة نحو العوامل المؤدية الزواج المبكر، ويتكون من (6) عبارات.
  - المحور الثالث: اتجاهات الطلبة نحو النتائج المترتبة نحو الزواج المبكر، ويتكون من (8) عبارات.

## الدراسة الميدانية:

## أولاً: خصائص العينة:

جدول رقم (1): توزيع افراد العينة حسب الجنس.		
النسبة	التكرار	الجنس
37.7%	46	ذكر
61.5%	75	أنثي
100%	121	المجموع

يبين الجدول رقم (1) أن نسبة 37.7% من عينة الدراسة من الذكور و61.5% من الإناث ويعزى ذلك إلى أن عدد الطلاب أقل من عدد الطالبات في كلية العلوم الصحية.

جدول (2): توزيع أفراد العينة حسب العمر.		
النسبة	التكرار	العمر
0%	0	من 16-18
27.3%	33	21-19

72.7%	88	24-22
100%	121	المجموع

يبين الجدول رقم (2) أن نسبة 27.3%، من عينة الدراسة أعمارهم من 19-2 سنة و72.7%، من أفراد العينة أعمارهم من 24-22 سنة.

جدول (3): توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية.		
النسبة	التكرار	الحالة الاجتماعية
92.6%	113	أعزب
6.6%	8	متزوج
0%	0	مطلق
0%	0	أرمل
100%	121	المجموع

يبين الجدول رقم (3) أن أغلب عينة الدراسة حالتهم الاجتماعية غير متزوجين، حيث كانت نسبتهم 92.6%، بينما 6.6% من عينة الدراسة متزوجون.

جدول (4): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي.		
النسبة	التكرار	المستوى الدراسي
52.5%	54	سنة ثالثة
46.7%	57	سنة رابعة
100%	121	المجموع

يبين الجدول رقم (4) أن نسبة 52.5% من عينة الدراسة كان مستواهم الدراسي سنة ثالثة، بينما كانت نسبة السنة الرابعة 46.7%.

جدول (5): توزيع أفراد العينة حسب الحالة والسن المفضل لزواج الأنثى.		
النسبة	التكرار	السن المفضلة الزواج الأنثى
%8	1	22-20
%99.4	120	23- فأكثر
%100	121	المجموع

يبين الجدول رقم (5) أن نسبة 8% من عينة الدراسة أن السن المفضلة لزواج الأنثى تتراوح ما بين 20-22 سنة، ولكن أغلب عينة الدراسة ترى أن السن المفضلة لزواج الأنثى من 23 سنة فأكثر، ترى أن أفراد العينة لا يؤيدون زواج الفتاة مبكراً لما له من سلبيات وخوف من ترك تعليمها في سن مبكرة.

جدول (6): توزيع أفراد العينة حسب السن المفضل لزواج الذكر.		
النسبة	التكرار	السن المفضلة الزواج الذكر
%0	0	22-20
%100	121	23- فأكثر
%100	121	المجموع

يُبين الجدول رقم (6) أن جميع أفراد عينة الدراسة يرون أن السن المفضلة لزواج الذكر هي من 23 سنة فأكثر، وهي السن النموذجية التي يترتب عليها استقرار الأفراد وانتقالهم إلى أدوار جديدة، حيث تتسم هذه المرحلة بالاستقرار والكفاءة، ويتم فيها تلافي العديد من المشكلات والخلافات الأسرية.

ثانياً: قياس اتجاهات الطلاب نحو الزواج المبكر

جدول رقم (7): اتجاهات الطلبة نحو ظاهرة الزواج المبكر.		
لا	نعم	ظاهرة الزواج المبكر
%6	%94.3	ازدادت ظاهرة الزواج المبكر في مدينة سرت.
%10.7	%88.5	هناك اقبال على فكرة الزواج المبكر.

91.8%	7.4%	الزواج المبكر ظاهرو ايجابية.
6.6%	92.6%	الزواج المبكر ظاهرة سلبية.

تشير النسب المئوية في الجدول رقم (7) إلى إجابات عينة الدراسة حول ظاهرة الزواج المبكر، حيث تبين أن غالبية أفراد العينة يرون أن ظاهرة الزواج المبكر في مدينة سرت في ازدياد، بنسبة بلغت 94.3%. كما أظهرت النتائج أن هناك إقبالاً على الزواج المبكر بنسبة 88.5%. في المقابل، كانت نسبة الذين يرون أن الزواج المبكر ظاهرة إيجابية قليلة جداً، حيث بلغت 7.4%، بينما ارتفعت نسبة من اعتبروا الزواج المبكر ظاهرة سلبية إلى 92.6%.

جدول (8) اتجاهات الطلبة نحو العوامل المؤدية للزواج.		
لا	نعم	العوامل المؤدية للزواج
74.6%	24.6%	الزواج المبكر سببه امتداد سيطرة الآباء على الأبناء.
36.9%	61.5%	الانفتاح والاختلاط خلال الدراسة يُعدّ أحد أسباب الزواج المبكر.
32.8%	66.4%	العادات السيئة تُعدّ من أسباب رغبة الوالدين في تزويج الأبناء مبكراً.
67.2%	32.8%	الرغبة في زيادة حجم الأسرة تؤدي إلى الزواج المبكر.
46.7%	52.5%	البحث عن الاستقرار يُعدّ عاملاً من عوامل الزواج المبكر.
36.9%	62.3%	للعادات والتقاليد دور في الزواج المبكر بين الأقارب.

تشير النسب المئوية في الجدول رقم (8) إلى إجابات عينة الدراسة بشأن العوامل المؤدية إلى الزواج المبكر، حيث يتضح من خلال هذه النسب أن أهم العوامل التي تؤدي إلى الزواج المبكر - حسب رأي أفراد العينة - تتمثل في رغبة الوالدين في إبعاد أبنائهم عن بعض العادات السيئة، وقد بلغت نسبتهم 66.4%. وجاء في المرتبة الثانية عامل العادات والتقاليد بنسبة 62.3%، بينما حلّ في المرتبة الثالثة الانفتاح والاختلاط خلال الدراسة بنسبة 61.5%.

جدول (9): اتجاهات الطلبة نحو النتائج المترتبة علي الزواج .		
لا	نعم	النتائج المترتبة علي الزواج
35.2%	63.9%	يؤثر الزواج المبكر على تأمين مستقبله .

77%	21.3%	يقوي الزواج المبكر التماسك الأسري.
6.6%	92.6%	الزواج المبكر يحمل الزوج اعباء اضافية .
25.4%	73%	الزواج المبكر يعد الزوجين لتحمل المسؤوليات الحياة .
19.17%	78.7%	الزواج المبكر يؤدي الي فشل الحياة الزوجية .
8.9%	89.3%	الزواج المبكر سبب في زيادة نسبة الطلاق.
13.2	86.1%	الزواج المبكر يؤثر سلباً على صحة المرأة.
13.1%	85.2%	الزواج المبكر يسبب في انقطاع الشباب عن الدراسة.

تشير النسب المئوية في الجدول رقم (9) إلى إجابات أفراد عينة الدراسة حول النتائج المترتبة على الزواج المبكر. فقد سجلت أعلى نسبة للنتيجة المتمثلة في تحمل الزوج أعباءً إضافية، حيث بلغت النسبة 92.6%. كما أشار 89.3% من أفراد العينة إلى أن الزواج المبكر يؤدي إلى زيادة نسبة الطلاق. ومن النتائج الأخرى تأثير الزواج المبكر السلبي على صحة المرأة، بنسبة 86.1%. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي الزواج المبكر إلى انقطاع الشباب، وخاصة الإناث، عن الدراسة. ولاحظنا من خلال عينة الدراسة أن غالبية المبحوثين حالتهم الاجتماعية عزاب. كما رأى 78.7% من أفراد العينة أن الزواج المبكر يؤدي إلى فشل الحياة الزوجية.

#### نتائج الدراسة :

أسفرت نتائج الدراسة عن الآتي:

1. نسبة 99.4% من عينة الدراسة ترى أن السن المفضلة لزواج الأنثى هي من 23 سنة فأكثر، حيث لا يؤيدون زواج الفتاة مبكراً لما له من سلبيات وخوف من ترك تعليمها في سن مبكرة.
2. نسبة 100% من عينة الدراسة ترى أن السن المفضلة لزواج الذكر هي من 23 سنة فأكثر، وهي حسب وجهة نظرهم السن النموذجية التي يترتب عليها استقرار الأفراد وانتقالهم إلى أدوار جديدة تنسم بالاستقرار والكفاءة، ويتلافى فيها العديد من المشكلات والخلافات الأسرية.
3. نسبة 92.6% من عينة الدراسة لا يؤيدون الزواج المبكر.
4. نسبة 94.5% يرون ازدياد ظاهرة الزواج المبكر داخل مدينة سرت خلال الفترة من 2011 إلى الآن.
5. هناك عدة عوامل مؤدية للزواج المبكر منها الانفتاح والاختلاط في مراحل الدراسة، ووجود بعض العادات والتقاليد المتداولة بين الأقارب، منها التباهي بتزويج الفتيات في سن مبكرة خوفاً من التأخر في زواجهن، وأيضاً تدهور الحالة الاقتصادية للأسر في ظل الوضع الحالي.

6. من النتائج المترتبة على الزواج المبكر، حسب نتائج الدراسة، زيادة نسبة الطلاق، وتأثيره السلبي على صحة المرأة، وانقطاع الفتاة عن التعليم.
7. غالبية الأهل يزوجون الفتيات في سن مبكرة، وذلك يعود إلى خوفهم على بناتهم من التعرض لمشكلات تمس الشرف، والتخفيف من الأعباء المادية، وخاصة في العائلات التي تضم عددًا كبيرًا من الأولاد.
8. يترك الزواج المبكر آثارًا نفسية على الفتيات، إذ تعاني من القلق والخوف وانعدام الثقة، بسبب عدم قدرتهن على مواجهة المشكلات التي تواجههن، نتيجة عدم امتلاكهن القدرات والمهارات اللازمة لذلك.

### التوصيات:

1. ضرورة وضع تشريع واضح يحدد العمر الأدنى للزواج، خاصة عند الفتيات، مع التنويه إلى أن هناك صعوبات في تطبيق هذا القانون، ومقاومة من بعض الأطراف بسبب تعارضه مع الدين والعادات والتقاليد.
2. إنشاء مراكز للتوعية الأسرية تنقف الأفراد على أهمية الزواج وقداسته ومسؤوليات وحقوق كل من الزوجين.
3. فتح مراكز خاصة بالشباب قبل الزواج، لتوعيتهم بأسس الزواج الناجح، وفهم سيكولوجية كل من المرأة والرجل، والأساليب المثلى في معاملة الزوجين لبعضهما.
4. التثقيف الصحي والجنسي للفتيات البالغات بشكل خاص، ولكل أفراد الأسرة بشكل عام، من خلال المناهج التعليمية ووسائل الإعلام.
5. إصلاح قوانين الأسرة لتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء.
6. تفعيل دور وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في نشر الثقافة الأسرية والوعي بمخاطر الزواج المبكر وآثاره المتعددة.
7. إقامة ورش عمل متخصصة في مشاكل الزواج المبكر، خاصة زواج القاصرات، يشارك فيها مختصون في علم النفس والاجتماع، لدراسة أسباب هذه المشكلات وتوعية الزوجين بكيفية حلها.

### قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب والمراجع

1. إبراهيم عثمان وآخرون، نظريات في علم الاجتماع، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010م.
2. ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار (حاشية ابن عابدين)، دار عالم الكتب، الرياض، طبعة خاصة.
3. ابن منظور، لسان العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2001م.
4. إحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية المتقدمة: دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005م.

5. إسماعيل الزبود، "موقف المجتمع الأردني من الزواج المبكر"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 39، العدد 2، 2012م.
6. أمال النايلي، أسباب انتشار ظاهرة الزواج المبكر وأثرها على المجتمع، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2014م.
7. السيد غنيم وآخرون، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2008م.
8. بلقيس محمد جباري، التوافق الزوجي وعلاقته بأساليب المعاملة الوالدية والصحة النفسية للأبناء: دراسة نفسية تطبيقية في المجتمع اليمني، جامعة صنعاء، 2003م.
9. خليل عبدالرحمن المعايطه، علم النفس الاجتماعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000م.
10. دراسة الاستراتيجية القومية للحد من الزواج المبكر، المجلس القومي للسكان، وزارة الصحة والسكان، جمهورية مصر العربية، 2014م.
11. عادل عبد الجبار، "زواج القاصرات بين الدين والعادات"، متوفر على الرابط: <http://www.ebnmaryam.com/vb/register.php>
12. علي سليمان الوشي، الزواج المبكر وأثره على التحصيل الدراسي: دراسة ميدانية على طلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في مدينة الرياض (1429-1430هـ)، كلية العلوم الاجتماعية، قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية.
13. غادة مصطفى، "اتجاهات الشباب نحو الزواج المبكر في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية"، مجلة كلية التربية، العدد 12، بنغازي، نوفمبر 2022م.
14. فريال شويفر، اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو الزواج المبكر: دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة بلحاج بوشعيب، كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة بلحاج بوشعيب - عين تموشنت، رسالة ماجستير غير منشورة، 2022م.
15. فوزي خميس، حماية القاصرات من الزواج المبكر، الجامعة اللبنانية الأمريكية، بيروت، لبنان، 2014م.
- لين فواز قواريق، "اتجاه وجهة نظر سكان قرية عورتا نحو ظاهرة الزواج المبكر"، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
16. محمد العزبي وآخرون، "دراسة لظاهرة الزواج المبكر للفتيات في بعض قرى محافظة البحيرة"، مجلة Agric. J، العدد 2، 2023م.
17. محمد قاسم حدبون، "دعائم الزواج المبكر"، الملتقى الوطني حول تأخر سن زواج الشباب الجزائري، مجلة المعيار، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، العدد 33.
18. مجدي أحمد محمد، أزمة الشباب ومشكلاته بين الواقع والطموح: رؤية سيكولوجية معاصرة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، 2014م.
19. مصطفى حمدي وآخرون، "دراسة اجتماعية لظاهرة الزواج المبكر بريف محافظة أسيوط"، مجلة Agric. J، العدد 2، 2019م.
20. مها زلوق وآخرون، "اتجاهات الشباب نحو عادات الزواج ومظاهرها: دراسة ميدانية في محافظة طرطوس"، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 29، 1995م.
21. ميسون الفايز، زواج الصغيرات، مركز البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، 2012م.

22. <http://www.rassem.sahfi-jo/art.php?id>
23. <http://www.rassem.sahfi-jo/art.php?id>

## The International Legal Framework for Data Protection & Freedom of Expression across Borders in the Age of Digital Media

### الإطار القانوني الدولي لحماية البيانات وحرية التعبير عبر الحدود في عصر الإعلام الرقمي

Mustafa Kamal Ahmed (Sadat University, Egypt)

مصطفى كمال أحمد (جامعة السادات، مصر)

55

#### مستخلص:

يمثل الإطار القانوني الدولي لحماية البيانات وحرية التعبير عبر الحدود في عصر الإعلام الرقمي تحديًا كبيرًا في ظل التحولات التقنية السريعة وانتشار وسائل الإعلام الرقمية وتأثيرها العالمي. وتتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية في كيفية تحقيق التوازن بين حماية البيانات الشخصية وضمان حرية التعبير، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والقانونية لكل دولة ضمن البيئة الرقمية العالمية.

وتكمن أهمية الموضوع في كونه يمس حقوق الإنسان الأساسية ويؤثر في المجتمعات والأفراد، مما يجعل تطوير إطار قانوني دولي شامل ضرورة ملحة لضمان حماية الحقوق في عصر الإعلام الرقمي. وتهدف الدراسة إلى تحليل الأطر القانونية القائمة، وتحديد أوجه القصور فيها، واقتراح حلول لتطوير التشريعات بما يحقق التوازن بين حماية البيانات وحرية التعبير عبر الحدود.

اعتمد البحث على منهج تحليلي مقارنة لدراسة القوانين الوطنية والدولية ذات الصلة وتحليل فعاليتها. وتضمنت بنية البحث مقدمة توضح الإطار العام للموضوع، ثم تم تقسيمه إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المفهوم الدولي لحرية العمل الإعلامي وحدود الحق في التعبير.

المطلب الثاني: التوازن بين حماية البيانات وحق الإعلام في الحصول على المعلومات ونشرها.

المطلب الثالث: التوازن بين حماية البيانات الشخصية وحق الوصول الإعلامي.

وتوصل البحث إلى عدة نتائج أبرزها وجود تفاوت كبير بين التشريعات الوطنية، وعدم توافق بعضها مع المعايير الدولية، وأوصى بضرورة صياغة اتفاقية دولية موحدة تعزز التعاون بين الدول، وتقر مبادئ واضحة لحماية البيانات وحرية التعبير بما يراعي التحولات الرقمية ويحقق العدالة بين جميع الأطراف.

الكلمات المفتاحية: حماية البيانات؛ حرية التعبير؛ الإعلام الرقمي؛ التشريع الدولي؛ البيانات الشخصية.

**Abstract:**

The international legal framework for data protection and freedom of expression across borders in the age of digital media represents a major challenge in light of the rapid technical transformations and the spread of digital media and its global impact. The main problem of this research paper is how to achieve a balance between the protection of personal data and the guarantee of freedom of expression, taking into account the cultural and legal specificities of each country in the global digital environment.

The importance of the topic is reflected in the fact that it affects fundamental human rights and affects societies and individuals, making the development of a comprehensive international legal framework an urgent necessity to ensure the protection of rights in the age of digital media. The research aims to analyze existing legal frameworks, identify gaps, and propose solutions to develop legislation to achieve a balance between data protection and freedom of expression across borders. The research relied on a comparative analytical approach to study relevant national and international laws and analyze their effectiveness.

The research structure included an introduction clarifying the general framework of the topic, and it was divided into three demands. The first demand is the international concept of freedom of media work and the limits of the right of expression. The second demand is a balance between data protection and the right of the media to obtain and disseminate information. The third demand is a balance between the protection of personal data and the right to media access. The research reached several results, most notably the existence of great disparities between national legislations, and the incompatibility of some of them with international standards, and recommended the need to draft a unified international convention that enhances cooperation between countries, and stipulates clear principles for data protection and freedom of expression in a manner that takes into account digital transformations and achieves justice between all parties.

**Keywords:** data protection; freedom of expression; digital media; international legislation; personal data.

## INTRODUCTION:

The protection of data and freedom of expression is one of the most important challenges facing countries, especially in light of the "digital media", so that it is necessary to verify by media professionals what is published through the "digital media", which spread as a result of the development of communications technologies, so that controls should be put in place to regulate their work not to prejudice freedoms.

In its Resolution on the Protection of Human Rights Online (July 2012), the UN Human Rights Council affirmed that: "the same rights that people have offline must also be protected online, in particular freedom of expression" (Ladhar, 2013).

### 1.1.Problem of research:

The problem of this research revolves around how to achieve a balance between the protection of personal data as a fundamental right of individuals and the guarantee of freedom of expression as one of the main pillars of democratic societies, within an integrated international legal framework commensurate with the nature of digital media and its cross-border challenges. This problem includes a set of questions:

- a) What is the current international legal framework for the protection of personal data and freedom of expression?
- b) What are the most prominent challenges facing achieving a balance between data protection and freedom of expression in light of digital media?
- c) How can a unified international legal framework be developed that suits the nature of digital media and ensures a balance between data protection and freedom of expression?
- d) What is the role of national and international laws in addressing violations associated with cross-border digital media?
- e) How can international parties enhance cooperation in developing policies and legislation that achieve digital justice and ensure respect for fundamental rights and freedoms?

### 1.2.Research Importance

The importance of the research is illustrated by a number of points as follows:

- a) The research contributes to furthering the understanding of the importance of personal data protection and freedom of expression as fundamental rights, and ensuring their alignment with international standards.

b) It strikes a delicate balance between the protection of personal data and freedom of expression in the age of digital media.

c) Bridging legal gaps and providing solutions to challenges facing current legislation related to digital media and cross-border data protection.

d) Highlights the importance of cooperation between countries to develop unified legal frameworks in line with digital developments and digital media challenges.

e) Directing international policies on how to formulate international policies and legislation that protect rights and respect freedoms in the digital environment.

### 1.3. Research Objectives:

This research paper came to achieve a number of objectives, including:

a) Studying national and international legislation related to the protection of personal data and freedom of expression across borders.

b) Understand the challenges of data protection legislation and freedom of expression in the age of cross-border digital media.

c) Provide practical solutions for the development of international and local legislation in line with digital media developments.

d) Examine the impact of local legal culture on the application of data protection and freedom of expression legislation.

e) Make suggestions to enhance cooperation between states to develop common regulatory policies that respect the digital rights of individuals.

f) Establishing controls in digital media that guarantee freedom of media work, and at the same time do not affect private data, and freedom of expression.

### 1.4. Study method:

The study relies on the "analytical approach", in terms of clarifying the texts governing media work and freedoms and their limits, and also relies on the "comparative approach" in terms of presenting the relevant international conventions.

### 1.5. Study Plan

The research was divided into three axes and a conclusion that includes the results and recommendations:

– First: The nature of digital media and the limits of the right of expression.

- Second: Balancing data protection with the right of the media to obtain and disseminate information.
- Third: Balancing between the protection of personal data and the right to media access.

## 2. The nature of digital media and the limits of the right of expression

### 2.1. What is Digital Media:

According to the Press and Media Regulation Law and the Supreme Council for Media Regulation No. 180 of 2018, "digital media" is defined as: Every electronic broadcast that reaches the public, or certain groups, with signals, images, sounds, drawings or writings, that are not characterized by the nature of private correspondence, by any means of wired, wireless, digital, and other modern technologies (Al-Bayoumi, 2023).

This type of media, like other types of media, depends on "information", which is the focus of freedom of the press and the media and its primary material. It is also a right of citizens, as it enables them to be informed of the course of things. Therefore, the "Media Honor Charter" stipulates that: "The right of citizens to know is the essence and purpose of journalistic work." The right to information results in another right, which is the right to publish that information in order to inform citizens of matters of interest to them. However, there are several restrictions on the right to media publication, including the non-publication of personal data, and what happens in secret sessions.

### 2.2. Limitations of the right of expression:

The right to freedom of opinion and expression is one of the fundamental rights of the human being, and due to the importance of this right for both the individual and the state, the International Bill affirmed it, and set acceptable standards for its exercise, which link the right to freedom of opinion and expression to other rights and freedoms, in the media in all its forms - print, visual, audio and electronic - in addition to the existence of some restrictions on it (Ramadan, 2012).

The first official recognition of freedom of opinion and expression dates back to the French Declaration of the Rights of Man - issued after the French Revolution in 1789- where Article No. 11 stipulated: "The free circulation of ideas and opinions is one of the important human rights, so every citizen may speak and print freely with responsibility for the abuse of this freedom in the cases specified by law, as if it dealt with statements that are not allowed to be circulated" (Conseil De Presse Du Québec, 2025) .

In 1948, the United Nations General Assembly adopted the Universal Declaration of Human Rights, which included the right of everyone to enjoy freedom of opinion and expression. In 1966, it adopted the International Covenant on Civil and Political Rights, which reflects the provisions of the aforementioned Declaration. Its provisions enjoy the status of a legal obligation for States that ratify it. Article (19) of it affirms the right of everyone to hold opinions without harassment express them and transmit them to others without regard to borders by the means of his choice.

The European Charter on Human Rights in 1950 affirmed freedom of opinion and expression, as well as the American Charter on Human and Peoples' Rights in 1969, the African Charter on Human and Peoples' Rights in 1979, and the Arab Charter on Human Rights adopted at the Arab Summit No. 16 in 2004 (Mahmoud, 2007).

It should be noted that in 1978, in the Declaration on Fundamental Principles concerning the Contribution of the Media to Peace, International Understanding and the Promotion of Human Rights, UNESCO adopted the right to freedom of opinion and expression, as adopted in 1995 by the Johannesburg Principles on National Security, Freedom of Expression and Access to Information (Access to Information, U.N.DocE/CN.4/1996/39-1996).

In 1972, a conference was held in Strasbourg, eastern France, to discuss the concept of media freedom and the principles governing media work. The conference agreed that the concept of media freedom has changed, as it no longer only means freedom of expression, but also the right of the media to obtain, analyze and disseminate information.

Perhaps the interpretation of the meaning of "freedom of expression" is relative, as it varies in application from one country to another, as some political systems consider that freedom of the media is the main pillar for achieving democracy and protects it by law, while this freedom is restricted in some other systems according to what the ruling authority sees, meeting national needs from its point of view.

And that media freedom means the right to obtain information from any source, transfer and exchange it, and the right to publish ideas and opinions, and exchange them without restrictions, and that those restrictions on the freedom of the press and the media aim to protect public or private interests that the legislator aims to protect, so the legislator intervened and stipulated press crimes (Al-Rubaie, 2010).

Thus, media freedom is not absolute, but, like all rights and freedoms, it is subject to some restrictions that ensure adherence to the basic elements of society on the one hand and not to prejudice the rights of individuals on the other hand.

Human rights standards, as contained in international charters, treaties and declarations on freedom of opinion and expression, are the legal basis in the International Bill of Rights to protect these rights, so that they have become part of the peremptory norms of international law, and in this capacity - the legal obligation of States and other political entities to respect them and not to violate them and integrate them within their internal legislative system and included in constitutions and laws - constitute the national legal basis for human rights and freedoms (**Fadila, 2001**).

Article (23) of the Arab Charter on Human Rights affirms the right of the media to freedom of expression, as well as the right to collect news and ideas, receive them and transmit them to others by any means, regardless of geographical borders.

With regard to the restrictions imposed by international declarations and conventions, we note that the Universal Declaration of Human Rights in Article No. (19) of it did not contain any restrictions on freedom of opinion, and unleashed them. As for the "International Convention on Political and Civil Rights" of 1966, it indicated in paragraph (3) of Article (19) that: "The exercise of the rights stipulated in paragraph (2) of the article is linked to special duties and responsibilities, and therefore it may be subject to certain restrictions, based on the provisions of the law, which are necessary, in order to respect the reputation of others."

The same agreement affirmed the illegality of infringements on this right. A state, group, or individual is not allowed to carry out an activity or work aimed at destroying the rights and freedoms contained in it, while giving the national legislator a space of control to exercise freedom of expression, in order to balance with other considerations, such as cultural and religious heritage, customs and morals, and the rights of others (**Jabbar, 2019**).

In order for states not to exploit these controls and confiscate freedom of expression, Article No. (19) Required that these controls be in cases of necessity, and based on the provisions of the law and not just on the behavior of law enforcement officials. This means that the authority should not be arbitrary in determining these restrictions, meaning that the law specified for it is based on the democratic concept.

Article No. (20) Of the same Covenant clarified the controls and restrictions of this right, stating two restrictions on freedom of opinion and expression. The first is propaganda for war, and the second is advocacy of national, racial or religious hatred that would constitute incitement to discrimination, hostility or violence (**Mahmoud, 2020**).

In sum, international human rights instruments have guaranteed freedom of expression and opinion as a basis for his civil and political rights, which indicates the increasing interest in human rights and fundamental freedoms. International documents have also referred to many forms in which expression can be made.

### 3. Balancing data protection and the right of the media to obtain and disseminate information

Freedom of opinion and expression is one of the most important human rights, and this right cannot be exercised without freedom of information and freedom of information in all its forms (**Al-Ghoul, 2007**). Article 19 of the Universal Declaration of Human Rights of 1948 stipulates the freedom to circulate information without restrictions, unlike other freedoms and rights that comply with the law (**Bashir, 2021**). Article 2, paragraph 3, of the UNESCO Universal Declaration on the Media (November 1978) stipulates the right of journalists to obtain information and send reports (**Ramadan, 2004**).

The Charter of Fundamental Rights of the European Union also stressed that: "When measures involving interference with the fundamental rights established by the Charter and originating in an EU legislative act, it is left to the 'EU legislature' to determine the essential elements that determine the scope of such interventions (**Hamisi, 2023**), in addition to the provisions that require allowing the transfer of personal data of natural persons to a third party, such as a public authority, they must be classified in the absence of the consent of these natural persons - whatever the subsequent use of those data - as interference in their private lives. Such interference can only be justified if it is stipulated by law and is necessary in compliance with the principle of proportionality and achieves the public interest objectives of the European Union, or the need to protect the rights and freedoms of others.

Applying the above texts, we find that in practice: The decision of the "Information and Privacy Commissioners at the federal and regional levels, issued in 2021 regarding the Covid-19 pandemic, affirmed that: " Privacy legislation provides for exceptions to allow the collection, use and disclosure of this information for public health reasons during the pandemic and other emergency situations. These laws should not be seen by those subject to them as an obstacle to the collection, use and legitimate disclosure of information. On the

contrary, privacy laws and their best practice should be considered as a means to ensure the responsible use and disclosure of data in a way that supports public health objectives and enhances confidence in the health care system". The principle of proportionality of rights has also been affirmed by the European Court of Human Rights in several of its judgments: LIEBSCHER v. Austria 2021, regarding the ruling on the violation of the right to data privacy, due to the obligation to submit the entire divorce agreement to the Land Registry, where it is available to the public.

He explained that the application submitted by the Land Registry Court to provide a full divorce settlement is not in line with data protection laws, as this will mean that his personal data - such as the names and places of residence of his minor children, the data of his ex-wife, the amount of alimony payments, and custody agreements - will be available to the public, in the archives of documents, and the court concluded that there was a violation of Article (8) of the Convention on Respect for Private and Family Life.

Thus, we find that the fundamental rights to respect for private life and the protection of personal data are not absolute privileges, but must be taken into account in relation to their function in society, and they must be balanced with other fundamental rights. Therefore, restrictions may be imposed on the exercise of those rights, provided that such restrictions are stipulated in the law, respect the essence of fundamental rights, respect the principle of proportionality, and are necessary restrictions aimed at the public interest or the protection of other rights and freedoms.

### 3.1. Proportionality between data protection and the right to media publication:

The right to publish the media may sometimes involve compromising the privacy of personal data, and the performance of the media's function as required by the public interest may be inconceivable without this prejudice, and the basis for the permissibility of publishing news lies in the basis of that permissibility, which depends here on the "use of the right."

This right is not limited to media professionals only, because media freedom is basically the freedom of the ordinary individual in society and can only be exceeded by special legislation, and the media is obligated to publish news, even if the news involves compromising the privacy of an individual. In that case, permissibility is based on "performing the duty", and then we are in front of a conflict or conflict between two interests, which are the interest of society in informing the public about matters that concern it and the interest of individuals

in the privacy of their data (Abdul Amir, 2021). The legislator considers the most important interest here to be the interest of the individual.

**Based on the above, several conditions must be met to achieve the permissibility of media publication of information, namely:**

64

a) That the news is true: This is required by the public interest of society, because publishing untrue news - whether intentionally or unintentionally - leads to harming society and misleading public opinion, while adhering to objectivity and neutrality when publishing (Indian, 2012), so the European Digital Services Law forced "Meta / "Google to combat false or misleading media news, and therefore the first company responded to that, and developed a new artificial intelligence tool to fight that news, on July 11, 2022 (Ammar, 2024).

b) The news should be of a social nature: in the sense that it is of interest to the public and not only related to the private life of individuals, such as publishing news about their wealth, health or qualities because this is detrimental to the reputation of others .

c) Good faith: The goal of spreading the news is to achieve the common good of society, not just defamation and revenge (Wasfi, 2022).

d) To respond to information that is not prohibited by law: because public opinion has no right to know that confidential information, such as broadcasting a secret of the country, publishing news that falls within the private life of citizens and their private data without consent, or publishing secret trials related to public order or public morals.

On April 23, 2022 in Brussels, the European Parliament and the Council approved the Digital Services Law, which regulates digital content through media and social media. This law set a strict framework for digital service providers to protect the digital space from the dissemination of illegal content, ensure the protection of users' basic rights, and immediately remove everything that violates that.

The Egyptian President's Decree No. 2915 of 1964 was issued to establish and organize the Central Agency for Public Mobilization and Statistics. Article No. (10) of this decision was granted as a monopoly for him to publish all publications, results or statistical data conducted by scientific institutes, universities, government agencies and some public sector units, whatever the subject of the publication or study, and its publication was prohibited except through statistics issued by him. However, if this study is "statistical", it may not be published except with his consent. This monopoly is incompatible with the right to obtain information and its free flow without discrimination (Al-Helou, 2009).

Law No. 47 of 1978, issued regarding the system of civil servants in the state, was also issued, and Article No. (77) stipulated in paragraph No. (7) of it: "It is prohibited for a worker to disclose any statement or statement about the work of his job through newspapers or other publishing methods unless he is authorized to do so in writing by the competent president."

Law No. 48 of 1978 concerning the system of workers in the public sector was also issued. Article No. (79) stipulated in paragraph No. (13) of it that: "It is prohibited for the worker, in person or through intermediary, to declare information or data related to the work of the company, without a previous permit from the competent authority of the company, otherwise he will be subject to disciplinary responsibility."

It is worth mentioning that the Egyptian Penal Code, in Article 191, stipulates that it is permissible to publish news that affects honor and consideration - whether related to a public official or a private individual - if the news published in the form of a summary of a judicial ruling did not prevent the law from publishing it, which indicates that publishing the news is permissible due to the published incident and the social importance of it, not given to the person against whom it is directed, whether he is a public employee or a private individual (Ibrahim, 2017).

#### 4. Balancing between the protection of personal data and the right to media access

In some cases, access to personal data is allowed when there is a necessity to do so, as if it is related to the public interest and national security, as stipulated in Article (8/10) of the European Convention on Human Rights, which included limiting the exercise of the rights it protects when this restriction constitutes a necessary measure in society to achieve the public interest, such as achieving democracy or national security or maintaining order and protecting the rights and freedoms of others (Waheeb, 2003).

This is in line with what was concluded by the "Court of Justice" of the European Union, in the case of Rights League V Council of Ministers Human , of 2022, considering that the transfer and automated processing of PNR data in general is consistent with the fundamental rights to respect for private life and the protection of personal data in Belgium and did not violate the law(1).

---

1) Human Rights League V Council of Ministers, Case C-817/19, Court of Justice of the European Union (CJEU), 27 January 2022.

#### 4.1. We discuss those exceptions as follows:

a) **Personal data in criminal records and data available at the National Security:** Personal data related to criminal records and investigations are defined as criminal conviction data, which means: information related to a person who committed a crime or was convicted by the court in a criminal case, or was subjected to one of the coercive criminal measures, such as detention or travel ban, or was suspected of committing a crime, and criminal conviction data may only be processed by public authorities, or the processing is authorized in accordance with the law and regulations, and may be processed by other data processors whenever necessary to establish or defend legal claims, It is not permissible to keep a complete file on criminal convictions except under the supervision of the public authority (Article 10 of the European Regulation – Article (3) of the Egyptian Data Protection Law), and therefore the "Personal Data Protection Law" does not apply to data related to judicial seizure records, investigations, lawsuits and personal data available to the National Security (Article (2) of the Egyptian Personal Data Protection Law), but considerations estimated by the "Personal Data Protection Center" may be applied at the request of the national security authorities (1), represented in: (Presidency of the Republic - Ministry of Defense - Ministry of Interior - The General Intelligence Service - Administrative Control Authority), shall notify the processor of the modification, erasure, failure to show, availability or circulation of personal data within a certain period of time, and the processor shall abide by what is stated in the notification, within the specified period.

**In application of this**, we find that the "European Court of Human Rights" has upheld this matter in the case of Germany *Uzun v.*, by a decision not to violate the text of Article 8 of the European Convention on Human Rights, with regard to the request of the appellant (suspected of committing a crime of terrorism) to violate his privacy, when the public authorities monitored him through a GPS device, and to use the data obtained through this device in the criminal proceedings against him, as this is considered a violation of his data privacy, and the court ruled that the processing and use of the data processed in this case aims to protect national security and the public interest of democratic society (2).

1) The "National Security" is defined according to Article 1 of the Egyptian Telecommunications Law No. 10 of 2003, as: {Everything related to the affairs of the Presidency of the Republic, the armed forces, military production, the Ministry of Interior, and public security,.....}, which corresponds to the definition of the ruling of the Administrative Court, Case No. 21855 of 65 S, session dated 28/5/2011.

2) European Court of Human Rights: *Uzun v. Germany*, 02.09.2010, application no. 35623/05) <https://hudoc.echr.coe.int>. Visited on 19/1/2025

- *Kennedy v. the United Kingdom*, 18.05.2010. application no. 26839/05

- *Privacy International and Others v. The United Kingdom*, 4 September 2020, Application no. 46259/16.

In contrast, the European Court concluded in the United Kingdom Marper v. S. There was a violation of Article (8) of the Convention regarding the retention in a database of fingerprints and DNA files of suspects but not debtors. The court considered that this constitutes an interference with respect for private life and cannot be considered necessary in a democratic society. The court stressed that although it is necessary to use modern science techniques in the criminal justice system, this requires a careful balance between the potential advantages of using such techniques and the right to privacy, as the authorities in this case did not strike a fair balance between "public interests" and "private interests" (1).

#### 4.2. The extent to which the protection of personal data conflicts with the state of emergency:

The Constitution empowered the "President of the Republic" to declare a "state of emergency" in the manner set forth in Article No. (154) of the Constitution of 2014, so that this declaration must be presented to the House of Representatives within the following fifteen days to decide what he deems appropriate. If the House of Representatives is dissolved, the matter shall be presented to the new House at its first meeting.

In all cases, the declaration of a state of emergency shall be for a specified period, and it may not be extended except with the approval of the House of Representatives. When a state of emergency is declared, the President of the Republic may take appropriate measures to confront the danger to the country and maintain security and order. He may place restrictions on the freedom of persons, whether in assembly, movement, residence or passage, arrest and search suspects dangerous to security, monitor newspapers, messages and calls of any kind, seize and confiscate them, and close the places where they are printed (Article 3, paragraph 2).

Article No. (76) of the Egyptian Telecommunications Regulatory Law No. 12 of 2003 stipulates the restriction of the right to protect the personal data of users of telecommunications networks, in the event of environmental or natural disasters, or in cases where general mobilization is announced, in accordance with the provisions of Law No. 87 of 1960, which constitutes a state of emergency and any other cases related to national security (Zain, et al., 2011).

<sup>1)</sup> European Court of Human Rights, S. & Marper v. the United Kingdom, 4 December 2008 (Grand Chamber). <https://hudoc.echr.coe.int/eng>. visited on 15/1/2025.

We find that in France, when exceptional circumstances such as war or emergencies occur in the country, public freedoms and rights are subject to limited control, in matters related to public safety or national security purposes in accordance with the law (Hamon, 1977).

**b) Personal data processed for informational purposes:**

The right to "media freedom" has given the right to "freedom of expression and opinion" limitless social and political dimensions, as it is the embodiment of freedom of thought and opinion, and it is also the embodiment of the principle of publicity (Shams al-Din, 2022), and perhaps the work of the media or journalist is the performance of a duty imposed on him by law to publish information under Article No. (63) of the Egyptian Penal Code, which stipulates: "No crime if the act is committed by a princely employee or a person assigned to a public service in the following cases:

- If he acts in good faith in implementation of what the laws have ordered, or if he believes that his action is within his competence.
- If the act occurs in implementation of an order issued to him by a superior, he must be obeyed, or he believes that his obedience is obligatory (Al-Jubouri, 2013).

The description of "public official or assigned to a public service" applies to the journalist if he works for a national newspaper or media institution. This is also one of the reasons for permissibility. Article No. (195), paragraph No. (2), stipulates one of the reasons for permissibility for the editor-in-chief, as follows: "He further proved that if he did not publish, he would have exposed himself to the loss of his job in the newspaper, or to serious harm" (Fawzi, 2024), and the "Supreme Administrative Court" had tended in case No. 598 of 3 judicial year to: Freedom of the press is one of the public freedoms guaranteed by the Constitution, and since this freedom, its effect is not limited to the individual who enjoys it, but returns to other individuals and to society itself, so the Constitution did not call this freedom, but made the aspect of organization in it permissible, provided that the organization is by law, because public freedoms may not be restricted or regulated except by law"(1) In order to make good use of this " double-edged profession ", and not to abuse it, and to make it an

<sup>1)</sup> In case No. 598 of 3 judicial year, the Supreme Administrative Court stated that: {Freedom of the press is one of the public freedoms guaranteed by the Constitution, and since this freedom is not limited to the individual who enjoys it, but reverts to other individuals and to society itself, so the Constitution did not call this freedom, but made the aspect of regulation in it permissible, provided that regulation is by law, because public freedoms may not be restricted or regulated, except by law}

authority that is not popular to protect the people as stipulated in the Constitution, but rather an authority over the necks of the people and individuals, the law and the Constitution may These limits are represented in" legal restrictions "and other" social "restrictions, in addition to" political restrictions "(Hassan, 2001), such as those related to internal national security, such as: the promotion of disturbance of public order, sectarian strife, statements affecting religions, and the dissemination of destructive ideas. There are also restrictions related to external national security represented in defense affairs data, military affairs data, inter-state relations, and news related to harming the national currency, economic turmoil, and misleading the public.

The legislation on the protection of personal data also included the possibility of processing personal data exclusively for informational purposes, provided that: "It shall be true and accurate, and shall not be used for other purposes without prejudice to the legislation regulating the press and the media," in accordance with Article No. (3) of the Egyptian Personal Data Protection Law.

To ensure the protection of such data, the "European Regulation" stipulated the need to reconcile the right to protection of personal data with the right to freedom of expression and information, including processing carried out for journalistic, artistic or literary expression purposes. The processing of personal data for scientific purposes must also be available with other relevant legislation, such as clinical trials. However, the "Austrian Constitutional Court" ruled that Article 58/A of the European Regulation, which allows member states to apply exceptions to the rules of the General Data Protection Regulation, including that the processing of personal data by the media and employees of media companies shall not be subject to what is known as the "press exemption", is unconstitutional, provided that the data subject agrees (1).

Therefore, it is understood that the processing of personal data carried out for informational purposes must be carried out exclusively without withdrawing to serve purposes other than those specified in the law,

---

<sup>1)</sup> Issued by the European Court of Human Rights in March 2022, a judgment in the case of standard Verlagsgesellschaft MBH v. Austria decides to violate Article 10 of the European Convention on Human Rights, relating to the right to freedom of expression. The case concerned judicial decisions ordering the media to disclose the registration data of users who posted comments on a website related to some political figures related to corruption. The applicant company had withdrawn those comments, while refusing to disclose information related to its authors. Although the court considered that users' data are not covered by the protection of press sources, and there is no absolute right to anonymity on the Internet, it found that the mentioned national courts did not balance the interests of the plaintiffs and the interests of the requesting company in maintaining the anonymity of its users, with the aim of promoting the free exchange of protected ideas and information, under Article 10. Accordingly, the Court decided that such judicial decisions were not necessary in a democratic society.

and that this is done in accordance with the relevant conditions and guarantees specified for data subjects, to enable them to exercise their rights.

Based on the above, we point out that the legislator obliges the owner of the newspaper or media institution to provide the concerned authorities with the names and identities of all workers and their addresses, the nature of their work and wages, and every change in them, and the obligation to organize fundamental and certified legal accounts records, in order to identify the resources obtained by the newspaper, and the aspects of its expenses in order to monitor the receipt of financial resources by the media institution, to ensure that a foreign country does not interfere in the financing of the "media institution" with financial assistance, or monetary benefits.

The researcher believes that this is to protect the media from the influence of "foreign capital", as the media is considered an "industry" that costs a lot of money to be able to perform its desired mission. In order to accomplish this process, the media institution relies on multiple resources, including: the proceeds of the sale of the newspaper, the subscriptions that the establishment receives from readers, the proceeds of advertising and commercial printing operations, but these resources may not be sufficient to cover the requirements of issuing the newspaper from expenses, which may force the establishment to obtain funding from the state or from the owners of capital, and in this case, it may be by allocating large areas to advertise their activities, and the request for state aid may prejudice the independence of the newspaper, making it just a tool to express the government's policy, and making large areas available to advertisers also affects the neutrality of journalists towards the owners of capital (Qaid, 1994).

**c) Personal data processed for official statistics or archiving in the public interest:** Personal data processed for the purpose of obtaining official statistical data are not subject to the provisions of the Personal Data Protection Law, which means the legitimacy of the right to access them. However, such processing for archiving purposes in the public interest, for scientific or historical research purposes, or for statistical purposes, must be subject to safeguards commensurate with the rights and freedoms of the data subject, provided that such safeguards include the implementation of technical and organizational measures, to ensure compliance with the principle of "reducing access to data", and such measures may include the use of pseudonyms, to the extent that protects the rights of the data subject (Selmoudi, Rabia, 2017).

**In application of this,** the European Court of Human Rights ruled in **the Glavna direktsia za borba s** case in January 2023 that the processing of biometrics and genetics by police authorities with the aim of

achieving archiving purposes in the public interest - in relation to combating crime, maintaining public order and on the free movement of such data- is authorized under the text of Article 10/a of the European Regulation for the Protection of Personal Data (Salah, 2015).

Articles 47 and 48 of the Charter of Fundamental Rights of the European Union also exclude any legislation that allows the collection of biometric data by anyone who has been accused of committing a crime without the supervision of the competent authorities, in order to verify whether the collection of such data was necessary, and is it actually related to the public interest? It is necessary to verify that the actions of this objective constitute less serious measures in the event of infringement of the rights and freedoms of others(1).

### 5. Conclusion:

At the conclusion of this research on the international legal framework for data protection and freedom of expression across borders in the era of digital media, it becomes clear that the relationship between the protection of personal data and freedom of expression represents one of the most important legal challenges in the modern digital environment. With the increasing flow of information across borders, it has become necessary to strike a balance between protecting the privacy of individuals on the one hand and ensuring freedom of expression as a fundamental right on the other hand in accordance with international human rights standards.

The study indicates that international legal regulations seek to develop integrated frameworks to address this problem through international agreements such as the General Data Protection Regulation (GDPR) in the European Union, the International Covenant on Civil and Political Rights, and other mechanisms that guarantee data protection without prejudice to the basic principles of freedom of expression. However, there are still challenges related to the diversity of national legislation and double standards between countries, which necessitates strengthening international cooperation and developing more integrated mechanisms that ensure respect for the digital rights of all individuals, without undue restriction of freedom of expression.

---

<sup>1)</sup> European Court of Human Rights: Judgment of the court (Fifth Chamber) Ministerstvo na vatreshnite raboti ,Glavna direksia za borba s Organiziranata prestapnost. 26 January 2023 (C-205/21) <https://curia.europa.eu/juris/document/document.jsf>. visited on 18/1/2025.

### 5.1. In light of the above, we conclude the following results:

- a) Digital media is one of the technologies of information and communication development, which must adhere to media standards.
- b) The right to the protection of digital personal data is one of the most important elements of the right to privacy and privacy.
- c) Freedom of expression is considered a social necessity, and the most important human rights, but it is limited by some restrictions, in order to protect other rights.
- d) Means of infringing on digital personal data are: (disclosure – illegal access – surreptitious photography and recording).
- e) It is the responsibility of the person responsible for the processing of personal data (functional integrity – accuracy in work – taking into account the duration of data storage – obtaining a license for the processing process) .
- f) The right to data and information protection is not absolute.
- g) There may be a conflict between the "right to protect digital data," the "right to obtain and disseminate information," and the "right to be informed when necessary to protect national security."
- h) Compatibility of national law with international laws on freedom of information, and its obligation to preserve data.

### 5.2. Then we present the following recommendations:

- a) Implementing the principle of proportionality between the "right to the protection of digital personal data" and "other rights and freedoms", in light of achieving the objectives of the public interest.
- b) Training those who control crimes of assault on digital personal data, as well as those who investigate and prosecute hackers, to deal with the means of modern technology. With the development of national and international laws, to keep pace with these technologies, especially in the era of digital transformation.
- c) Taking into account media ethics in media handling, and monitoring this by the competent bodies.
- d) Legislation keeps pace with the digital development we live in .
- e) Establishing specific legal standards for the judge, from which it is inferred to respect the balance between the "legitimate interest of the processor" and the "interest of the person whose data is processed", in a way that guarantees his own rights and freedoms, as the idea of legitimate interest is very broad, and it can be invoked in order to process the data of the person without his prior consent.

**REFERENCES:****First: Books**

- Al-Helou, Majed Ragheb, (2009), *Freedom of Media & Law*, Al-Maaref Establishment, Alexandria.
- Al-Hindi, Walaa Fayez, (2012), *Media & International Law*, Osama Publishing House, Beirut, Lebanon.
- Al-Jubouri, Saad Saleh Shakti, (2013), *Journalist's Criminal Responsibility for Publishing Crimes, Comparative Study*, New University House, Alexandria.
- Ammar, Zain Al-Shafi, (2024), *International Protection of Data in Light of Digital Transformation*, Legal Thought House, Cairo.
- Fawzi, Salah Al-Din, (2024), *The Ocean in Political Systems*, Revised Edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo.
- Hassan, Ahmed Mohamed, (2001), *Towards a General Theory for the Protection of the Right to Private Life in the Relationship between the State and Individuals*, Comparative Study, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo.
- Kaid, Hussein Abdullah, (1994), *Freedom of the Press, A Comparative Study in Egyptian and French Laws*, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo.
- Mohamed, Mahmoud Abdel Rahman, *The Scope of the Right to Private Life, A Comparative Study*, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo.
- Salah, Marwa Issam, (2015), *Electronic Media: Foundations and Prospects for the Future*, Scientific Hurricane House, Amman, Jordan.
- Shams al-Din, Fathi, (2022), *Virtual Reality and the Future of New Media in the Age of Artificial Intelligence*, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo.
- Zain, Reham et al, (2011), *Freedom of Information, Comparative Legal Study*, Right to Know Program, Freedom of Thought and Expression Foundation, Cairo.

**Second: Scientific theses**

- Abdul Amir, Bilal Adnan, (2021), *Legal Regulation of Freedom of the Press and Media*, Comparative Study, PhD Thesis, Faculty of Law, Mansoura University.
- Ibrahim, Mai, (2017), *Criminal Protection of Public Officials*, Comparative Study, PhD Thesis, Faculty of Law, Mansoura University.
- Wasfi, Ammar, (2022), *Criminal Protection for Journalists*, PhD Thesis, Faculty of Law, Mansoura University.

**Third: Scientific journals.**

- Al-Bayoumi, Reda Ibrahim Abdullah, (2023), *Legal Regulation of Media Freedom in the Digital World*, Comparative Analytical Study, Legal Journal, Faculty of Law, Tanta University, No. 26.
- Salmoudi, Rizk, Rabi 'ah, Linda, (2017), *The Contemporary Position of the Rules of Public International Law on the Right to Privacy in the Digital Age*, Journal of the American University, Palestine, Volume 3, Issue 2.

- Waheeb, Muhammad, (2003), The Evolution of the Concept of National Security and its Reflection on the Function of Security, Journal of Policing Thought, Volume 12, Number 2, Police Research Center, Sharjah, UAE.

#### Fourth: Websites and articles available on the Internet.

- Anis Ladhar, Liberté d'expression et Internet, Rapport de recherche, Faculté de Droit de Sfax, 2013, Droit du Net, Archives Ouvertes. en ligne sur: <http://droitdu.net/etude/2013/09/anis-ladhar-liberte-dexpression-et-internet-2013/> visited on 15-1-2025.
- <https://www.cnil.fr/en>. visited on 16/1/2025. The website of the National Data Protection Commission (CNI)

#### Fifth: Laws, decisions and court rulings.

- Case of Lilbscher v. Austria (06/07/2021). European Court of Human Rights, (Application, no. 5434/17). <https://hudoc.echr.coe.int> visited on 17/1/2025.
- Case OF standard VERLAGSGESELLSCHAFT MBH v. Austria, 7/3/2022. 39378/15. European Court of Human Rights, Fourth Section. <https://hudoc.echr.coe.int/fre>. Visited on 18/1/2025.
- Court of Justice of the European Union (CJEU). Request for a preliminary ruling under Article 267 TFEU from the Latvijas Republikas Satversmes tiesa (Constitutional Court, Latvia), Case C-439/ 19, 22 June 2022. <http://www.curia.europa.eu/juris/document/document.jsf> visited on 16/1/2025.
- Egyptian Law No. 47 of 1978, which was amended by the new Civil Service Law No. 81 of 2016, issued in the Official Gazette, No. 43 (A), 1 Year 59, issued on November 1, 2016.
- European Court of Human Rights: Uzun v. Germany, 02.09.2010. (Application no. 35623/05). <https://hudoc.echr.coe.int> visited on 19/1/2025.
- European Court of Human Rights: Judgment of the court (Fifth Chamber). Ministerstvo na vatreshnite raboti ,Glavna direktsia za borba s Organiziranata prestapnost. 26 January 2023 (C-205/21) <https://curia.europa.eu/juris/document/document.jsf>. Visited on 18/1/2025.
- European Court of Human Rights, S. And Marper v. the United Kingdom, 4 December 2008 (Grand Chamber). <https://hudoc.echr.coe.int/eng>. visited on 15/1/2025.
- Human Rights League V Council of Ministers, Case C-817/19. Court of Justice of the European Union (CJEU), 27 January 2022.
- Kennedy v. the United Kingdom, 18.05.2010. (application no. 26839/05)
- Privacy International & Others v. the United Kingdom, 4 September 2020, Application no. 46259/16.
- Resolution No. 17 of 2017, issued by the Syndicate of Journalists, Egyptian Chronicle, No. 287 continued, on December 20, 2017.
- The Egyptian Constitution of 1971, 2012 and 2014.

- The Egyptian Emergency Law No. 162 of 1958, and the amendments thereto.
- The Egyptian Telecommunications Law No. 10 of 2003, that: {Everything related to the affairs of the Presidency of the Republic, the armed forces, military production, the Ministry of Interior, and public security,.....}, which corresponds to the definition of the ruling of the Administrative Court, Case No. 21855 of 65 S, session on 28/5/2011.

#### **French References.**

- Francais Hamon , Liberte et resposabilite de la presse, en Grande Bretagne, La presse Consiel , 1977.



## Social protection between legislation and application: Towards comprehensive justice and sustainable development

### الحماية الاجتماعية بين التشريع والتطبيق: نحو عدالة شاملة وتنمية مستدامة

Omnya Ali Moubarak (PhD researcher, Aswan University, Egypt)

أمنية علي مبارك (باحثة دكتوراه، جامعة أسوان، مصر)

#### مستخلص:

تُعدّ الحماية الاجتماعية أحد الركائز الأساسية لضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، إذ تهدف إلى توفير شبكة أمان للأفراد والفئات الأكثر هشاشة في المجتمع. وقد ازدادت أهميتها في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتصاعدة التي تواجهها العديد من الدول، مما يستدعي وضع أطر قانونية فعّالة تنظم آليات الحماية الاجتماعية وتكفل تحقيق العدالة والتنمية المستدامة.

يتناول هذا البحث الأطر القانونية التي تحكم الحماية الاجتماعية، ويقمّم مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المنشودة، كما يستعرض التحديات التي تواجهها، ويقدم مقترحات لتطويرها. وعلى الرغم من تعدد التشريعات والبرامج المعنية بالحماية الاجتماعية، إلا أن هناك فجوات كبيرة في التطبيق تعيق تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

وتتمحور إشكالية البحث حول السؤال الرئيس التالي: ما مدى مساهمة الأطر القانونية للحماية الاجتماعية في تحقيق العدالة الشاملة والتنمية المستدامة؟

تنبع أهمية هذا البحث من الحاجة الملحة لتحليل الأطر القانونية التي تنظم الحماية الاجتماعية، والكشف عن أوجه القصور في تطبيقها، واقتراح سبل لتطويرها بما يعزز العدالة الاجتماعية ويحقق أهداف التنمية المستدامة. كما يسهم البحث في إثراء النقاش الأكاديمي حول العلاقة بين الحماية الاجتماعية والتشريع القانوني، ومدى تكاملهما مع السياسات العامة للدولة.

ويهدف البحث إلى: (1) تحليل مفهوم الحماية الاجتماعية وأهدافها وأهميتها في تعزيز الاستقرار الاجتماعي؛ (2) دراسة الأطر القانونية الوطنية والدولية؛ و(3) تقييم دور برامج الحماية الاجتماعية في تحقيق العدالة والتنمية المستدامة.

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة الأطر القانونية والتشريعية المنظمة للحماية الاجتماعية. ويسعى إلى تقديم رؤية شاملة للعلاقة بين التشريع والتطبيق في مجال الحماية الاجتماعية، مع التأكيد على ضرورة الإصلاح القانوني لضمان تحقيق العدالة والتنمية المستدامة بفعالية وكفاءة أكبر.

**الكلمات المفتاحية:** الحماية الاجتماعية، الأطر القانونية، العدالة الاجتماعية، التنمية المستدامة، التشريعات، الفئات الهشة، برامج الحماية الاجتماعية، التحديات القانونية، الإصلاحات القانونية، السياسات العامة.

**Abstract :**

Social protection constitutes a fundamental pillar for ensuring social and economic stability, as it aims to establish a safety net for individuals and the most vulnerable groups in society. Its significance has grown in light of the increasing economic and social challenges facing many countries, which necessitates the establishment of effective legal frameworks to regulate social protection mechanisms and guarantee justice and sustainable development.

This research explores the legal frameworks governing social protection, assessing their effectiveness in achieving intended goals and identifying the challenges they encounter. It also proposes recommendations for enhancing these frameworks. Despite the existence of various legislations and programs dedicated to social protection, significant gaps in implementation persist, hindering the realization of social justice and sustainable development.

The central research question is: To what extent do legal frameworks for social protection contribute to achieving comprehensive justice and sustainable development?

The importance of this study lies in the urgent need to critically examine the legal systems regulating social protection, identify shortcomings in their application, and propose reforms that strengthen social justice and align with sustainable development objectives. The research also contributes to the academic discourse on the interplay between social protection and legal regulation, and their alignment with broader public policy.

The study aims to: (1) analyze the concept, objectives, and significance of social protection in promoting social stability; (2) examine national and international legal frameworks; and (3) evaluate the role of social protection programs in achieving justice and sustainable development.

Employing a descriptive-analytical approach, the study investigates the legal and legislative structures underpinning social protection. It seeks to offer a comprehensive perspective on the relationship between legislation and its practical application, highlighting the imperative of legal reform to ensure more efficient and effective outcomes in justice and development.

**Keywords:** Social protection, legal frameworks, social justice, sustainable development, legislation, vulnerable groups, social protection programs, legal challenges, legal reforms, public policies.

## INTRODUCTION:

Social protection programs are among the basic tools that countries adopt to achieve social justice, reduce poverty, and enhance social stability. These programs play a pivotal role in achieving the sustainable development goals approved by the United Nations for the year 2030 AD, which include eliminating poverty, providing quality education, gender equality, and ensuring access to health and well-being services. Given this increasing importance, focusing on the legal frameworks that govern and support these programs is an urgent necessity to ensure their effectiveness and sustainability.

### 1.1. Research problem:

The research problem revolves around an important question: How effective are the legal frameworks for social protection programs in promoting social justice and achieving sustainable development? It consists of a group of sub-questions, which are:

- a) What are the most important legal frameworks that regulate social protection programs?
- b) How do legal frameworks contribute to achieving social justice?
- c) What is the relationship between legal frameworks and sustainable development?
- d) What are the most prominent challenges facing current legal frameworks and how can they be developed?

### 1.2. Importance of the study:

The importance of the study is due to the theoretical dimension, which is highlighting the relationship between legal legislation and social justice, and the practical dimension, which is analyzing how laws contribute to improving the efficiency of social protection programs, supporting policies and providing recommendations to improve legal frameworks to ensure the achievement of sustainable development goals.

### 1.3. Study objectives:

The study aims to:

- a) Analysis of legal frameworks for social protection programs in developing countries.
- b) Study the role of these frameworks in promoting social justice.
- c) Evaluating the contribution of legal frameworks to achieving sustainable development goals.
- d) Reviewing the legal challenges facing the social protection system.

e) Providing proposals to develop legal frameworks to enhance the efficiency of social protection and achieve its objectives.

#### 1.4. Research methodology:

The descriptive and analytical approach was used to study the legal frameworks in force in various countries and analyze how they are applied, and the comparative approach was used to compare the legal frameworks for social protection in international and local experiences in organizing social protection programs. The deductive approach was also used to extract solutions and proposals that would develop the legal frameworks for social protection and achieve the desired goals.

#### 1.5. Search structure:

The study was divided into two sections. The first section dealt with the concept of social protection and the legal frameworks associated with it, which dealt with the definition of social protection and its objectives, and the legal frameworks for social protection at the national and international levels. The second section dealt with the role of social protection in promoting social justice and sustainable development, which dealt with the concept of social justice and sustainable development, and social protection programs as a tool for achieving social justice and sustainable development. The third section dealt with the challenges of legal frameworks for social protection programs and proposals for developing them, and dealt with the challenges facing achieving social justice and sustainable development through social protection, proposals for developing legal frameworks to enhance social justice and sustainable development, and then the conclusion includes the results and recommendations, and a list of references that were used in writing the research.

## 2. The first section: The concept of social protection and the legal frameworks associated with it

Social protection is the basic pillar on which the social contract is based, embodying the bonds of give and take and solidarity among members of society. Without it, societies, regardless of their level of development, will be unable to achieve social cohesion, ensure prosperity, and preserve the dignity of their citizens.

Humanity relied on a set of mechanisms that aim to protect individuals from the risks of need and want, before the emergence of social security systems in their modern form and social protection systems in general. Among these systems are the social cooperation system, the commercial insurance system, the social remediation system, and the social assistance system. Therefore, this topic can be divided into two

requirements in which the researcher reviews: the definition of social protection and its objectives as a first requirement, the legal frameworks for social protection at the national and international levels (Zamzam, 2021, p. 107).

## 2.1. The first requirement: definition of social protection and its objectives

### 2.1.1. First: Definition of social protection

The term unanimous protection consists of two words, each with a different meaning, namely the term protection and the term social. Therefore, the meaning of each term will be determined separately, and then the intended meaning of the combined term (social protection) will be determined.

**a) Definition of protection in language:** Protection from a source of protection that protects, protection and protection, so he is a protector, and it is said that he protected himself, that is, he protected it, and he protected something from people, that is, he prevented it from them, and it is said that he took refuge in so-and-so, that is, he took refuge in him, he asked him for security and care..

**b) Definition of social language:** Social is a noun that is attributed to a meeting, and from the verb to collect, to gather together is a gathering, and it is said on the day of gathering: that is, the Day of Resurrection, and it is said that social affairs are social services: that is, related to serving the group or society. <https://www.almaany.com/ar>.

**c) Definition of social protection in terms:** The Ministry of Social Solidarity defined social protection as: "an integrated set of measures taken by states in order to provide a minimum level of protection for the economic, social and environmental risks faced by families or individuals, especially vulnerable groups, and to make basic social services available to all in belief in the principles of equal opportunities and social justice" (The official website of the Ministry of Social Solidarity) The Universal Declaration of Human Rights defines the right to social protection as: "Every person has the right to a standard of living sufficient to guarantee the health and well-being of himself and his family, especially in terms of food, clothing, housing, medical care, and necessary social services. He has the right to security from distress in cases of unemployment, illness, disability, widowhood, old age, or other circumstances beyond his control that deprive him of his means of livelihood." (Article 25 of the Universal Declaration of Human Rights).

The concept of social protection is defined as a group of services and mechanisms that are organized with the aim of helping individuals and groups achieve appropriate levels of health and living, in addition to strengthening personal and social relationships, enabling them to develop their capabilities and adapt their standard of life to their actual needs.

From the above, social protection can be divided into three main systems:

- a) **Contribution-based social protection:** It includes social insurance and comprehensive health insurance, with the beneficiary bearing part of the cost.
- b) **Non-contributory social protection:** It aims to support poor and vulnerable groups through programs such as conditional and unconditional cash transfers, social assistance, and food support programs.
- c) **Labor market programs:** Active programs include policies aimed at integrating job seekers into the labor market, such as training, small enterprise development, and wage support, and inactive programs, which include providing unemployment benefits and early retirement programs.

It is noted that many previous concepts of social protection agree that they aim to provide an acceptable level of livelihood and protection from risks, and the concept of social protection has evolved from relief efforts that rely on providing subsidies to the groups most in need to a human rights orientation that considers social protection an integral part of the right to development, as one of the most important human rights in accordance with the United Nations Declaration on the Right to Development of 1986.

### 2.1.2. Second: Social protection objectives

Social protection refers to an integrated set of policies and programs designed to reduce and effectively address the impacts of poverty and vulnerability that individuals may face throughout their lives. These policies aim to ensure that individuals have access to:

- a) Family compensation, maternity protection, unemployment compensation, work-related injury compensation, sickness benefit, health protection, old-age pension, disability pension, survivor's pension.
- b) Commitment to providing acceptable standards of living for all citizens that guarantees them protection from risks, promoting dynamic, cohesive and stable societies by increasing equity and security, enhancing social cohesion, developing social support programs in light of economic reform programmers.
- c) Working to make growth more efficient and sustainable.

**The objectives of social protection are represented in several functions, which are as follows:**

- a) **Protective function:** Providing cash or in-kind support to disadvantaged groups to alleviate deprivation.
- b) **Preventive function:** Reducing the possibility of falling into poverty through social insurance systems and savings funds.

c) **Promotive function:** Strengthening individual capabilities and empowering individuals to obtain decent work and a fair income.

d) **Transformative function:** Focus on achieving social justice, inclusion and empowerment.

## 2.2. The second requirement: legal frameworks for social protection

Social protection is one of the most important mechanisms adopted by countries to achieve social justice and enhance economic stability. The legal frameworks that regulate social protection reflect the state's commitment to guaranteeing the rights of individuals and groups, especially the most vulnerable groups, such as irregular workers, children, the elderly, and people with disabilities.

The right to social protection is one of the rights rooted in international law. This principle was affirmed in the Villa Delphia Declaration relating to the goals and purposes of the International Labor Organization. Accordingly, the United Nations issued many international declarations and charters aimed at strengthening the philosophy of thought and systems of social security as a form of social protection at the global level. Among the most important things issued in this regard are:

**a) Universal Declaration of Human Rights:** The Declaration included a number of principles related to social welfare, including Article (22): "Every person, as a member of society, has the right to social security, and to achieve, through national effort and international cooperation and in accordance with the systems and resources of each state, the economic, social and educational rights that are indispensable for his dignity and the free development of his personality." **Article (23):** "Every person has the right to work and has the freedom to choose work with just and satisfactory conditions. He also has the right to protection from unemployment. Every individual who works has the right to a just and satisfactory wage that guarantees for him and his family a life worthy of human dignity, to which other means of social protection may be added, if necessary." **Article (25):** "Every person has the right to a standard of living adequate to maintain the health and well-being of himself and his family, which includes nutrition, clothing, housing, and medical care, as well as the necessary social services. He has the right to secure his livelihood in cases of unemployment, illness, disability, widowhood, old age, and other loss of the means of livelihood as a result of circumstances beyond his control. Maternity and childhood have the right to special assistance and care.

**b) Declaration of the Rights of the Child:** This declaration was issued by the United Nations General Assembly on November 20, 1959, and includes in particular the fourth principle, which states: "Children shall enjoy the benefits of social security."

c) **International Labor Convention:** This agreement was issued under No. 102 of 1952 and entered into force in 1957 AD. It was tasked with clarifying the minimum limits that the signatory countries adhere to when issuing social insurance laws and enumerated the risks that must be covered as follows: illness (health insurance), compensation for lost income due to cessation of work, unemployment, old age, work injuries and occupational diseases, birth, disability, death, family burdens.

### 3. The second topic: The role of social protection in promoting social justice and sustainable development

Social protection contributes to reducing social and economic gaps and providing support to the neediest groups. It is not limited to merely providing aid, but rather aims to empower individuals, improve their quality of life, and guarantee their basic rights to health, education, and decent work. In light of the increasing global economic and social challenges, social protection has emerged as a pivotal mechanism for achieving a balance between economic development and social justice, which enhances the stability of societies and establishes a sustainable environment in which equity and inclusion prevail. From the above, the researcher divides this study into two requirements: The first requirement includes the concept of justice. Social and sustainable development, the second requirement includes social protection programs as a tool to achieve social justice and sustainable development.

#### 3.1. The first requirement: the concept of social justice and sustainable development

##### 3.1.1. First: the concept of social justice

There is no unified definition of the concept of social justice, as it is viewed as a comprehensive concept that extends beyond the legal framework to include economic, social, and cultural aspects. Some believe that social justice embodies the fair distribution of national wealth, while others link it to ensuring access to a fair wage and equal job opportunities. There are those who describe it as the right to access basic social services such as education, health, and housing, ensuring equal opportunities and achieving equality among all members of society and the concept of social justice refers to the process of ensuring that individuals perform their societal roles and obtain what they seek from society. Some call it global and social equality and economic justice. (Dean, 2024, p. 3).

Social justice is defined as the state in which equality and fairness are achieved and injustice, exploitation and oppression are eliminated, in addition to the absence of deprivation of wealth or power, or both. Under

this state, the manifestations of poverty, marginalization and social exclusion disappear, and socially unacceptable differences between individuals are abolished, so that everyone enjoys equal economic, social, political and environmental rights while ensuring equal freedoms. (Al-Issawi, 2014, p. 96).

Social justice includes a general feeling of fairness, solidarity, and interdependence among members of society, while providing equal opportunities for all to develop their abilities and unleash their energies in a way that serves the interests of the individual and society. It also guarantees protection from manifestations of economic exploitation and dependency on any other society.

When these principles are achieved in a society, it can be described as a just society that is based on the foundations of equality, which is considered the essence of citizenship. This society also reflects the values of social solidarity and respect for human rights, freedoms and dignity, which enhances its cohesion and stability.

It is noted that opinions differ on the definition of social justice and its dimensions, but they intersect in their agreement that economic and social rights represent the core of this concept. Social justice is concerned with ensuring that the basic needs of individuals are met and promoting equality of opportunities in a way that achieves a balance between rights and duties within society.

### 3.1.2. Second: The concept of sustainable development

The term sustainable development first appeared as a response to the environmental and social challenges that emerged as a result of rapid economic expansion with growing concern about the depletion of natural resources and environmental degradation. This concept was formally defined in the "Our Common Future" report issued by the World Commission on Environment and Development in 1987, also known as the "Brundtland Report." The report highlighted the importance of balancing economic growth, environmental protection, and achieving social justice as pillars.

Sustainable development can be defined as the process of meeting the needs of current generations without harming the ability of future generations to meet their needs. This concept reflects a commitment to achieving social justice across generations through the equitable distribution of natural resources and wealth, while avoiding their depletion or misuse by the current generation in a way that negatively affects future generations.

Sustainable development aims to improve the quality of life and ensure long-term economic growth by adopting the best resource management strategies to ensure their sustainability (Al-Bandari, 2023, p. 16).

Achieving social justice necessarily requires sustainable development that responds to economic, social, and environmental needs in a balanced manner. Conversely, sustainable development aims to enhance social justice by ensuring the fair distribution of wealth, rights, and costs among individuals, whether at present or in the future. Accordingly, social justice and sustainable development are viewed as two sides of the same coin, as each complements the other. Both seek to achieve a balance between social equity, sustainability of resources, and equal distribution of opportunities and rights among all generations.

We conclude from the definition of social justice and sustainable development that there is a close connection and inextricable relationship between them. Sustainable development contributes to achieving permanent social justice that includes all generations without sacrificing the interests of one generation at the expense of another.

### **3.2. The second requirement: Social protection programs as a tool for achieving social justice and sustainable development**

Social protection is considered a major axis in achieving the goals of sustainable development and to consolidate the principle of social justice and build a society in which fairness, equality and non-discrimination prevail. Social capital constitutes a pivotal element in building society and an essential basis for the sustainable development process. The United Nations Sustainable Development Goals, specifically sub-goal 1.3, have emphasized the necessity of “developing appropriate social protection systems and measures at the national level for all, and setting minimum limits for them, while ensuring comprehensive health coverage for the poor and vulnerable groups by 2030.”

This is parallel to the focus on eliminating hunger in Goal 2 by improving child nutrition and eliminating all forms of malnutrition, and interest in universal health coverage is also evident in Goal 3 on good health and well-being.

In addition, the close link between decent work and social protection is highlighted in Goal 8, which calls for strengthening development policies that support productive activities and providing decent job opportunities, while ensuring full and productive employment for women and men. Special attention was also given to the category of young people who are not engaged in work, education or training through the goal of

reducing their percentage by 2020. Goal 10 focused on reducing inequality between and within countries by adopting financial, wages, and social protection policies that gradually enhance social justice.

In this context, a radical shift occurred in the philosophy of social protection, its programs, and its target groups, as the focus moved from a relief approach aimed at providing temporary assistance to vulnerable groups to a human rights approach that establishes social protection as a human right that must be guaranteed to all individuals. The "Social Protection Platform" launched by the International Labor Organization in 2012 reflected this shift by considering social protection as a path to achieving social justice and sustainable development.

We conclude from the above that comprehensive social protection constitutes a fundamental pillar for achieving a set of sustainable development goals set by the United Nations, as there is no way to eradicate poverty, reduce disparity, or achieve gender equality unless such protection is available.

#### **4. The third section: challenges of legal frameworks for social protection programs and proposals for developing them**

Billions of people still lack the necessary social protection in all parts of the world; despite the progress that countries have achieved that deserves all appreciation. However, in the absence of social protection, these people are vulnerable to the horrors of poverty, inequality, and social exclusion throughout their lives. Therefore, the solution lies in providing social protection for all. Despite the efforts made, the legal frameworks face challenges such as weak implementation or lack of financial resources necessary to ensure comprehensive social protection. Gaps also appear in coverage of informal groups or those who work in unstable conditions, so the researcher divided this research has two requirements: the first requirement is the challenges facing achieving social justice and sustainable development through social protection, and the second requirement Proposals to develop legal frameworks for social protection to enhance social justice and sustainable development

##### **4.1. The first requirement: The challenges facing achieving social justice and sustainable development through social protection**

Social challenges, such as unemployment, especially among young people, and health and education problems, are among the fundamental obstacles that complicate efforts to confront environmental challenges. Poverty among workers and poor quality of jobs continue to represent suffering for hundreds of millions of

individuals worldwide. Moreover, the severe lack of basic social protection exacerbates the vulnerability of vulnerable groups, making them more vulnerable to the negative effects of environmental and economic shocks. (Aliwa, 2023, p. 669).

Addressing these social challenges is a necessary step to enhance the ability to adapt to environmental and economic changes, and to ensure the achievement of sustainable and comprehensive development. This research aims to shed light on the most prominent challenges that hinder the achievement of social justice and sustainable development through social protection, which are as follows:

**a) The informal economy and the lack of universal coverage:** The informal economy is considered one of the main problems facing many countries in the field of social protection, as it is not subject to regulation or state control, which leads to the exacerbation of the phenomenon of tax evasion. This economy represents a double challenge. On the one hand, it causes a deficit in the state's financial resources through a decrease in tax revenues and social contributions, and on the other hand, it deprives its workers of their basic rights, such as health coverage in cases of illness or obtaining a pension upon reaching retirement age. Moreover, the informal economy reflects negatively on the national economy in general, as it is considered a parallel economy from which it does not benefit the state as much as it burdens it. It weakens the competitiveness of the Moroccan economy at the global level, and deprives the state of important financial resources that affect its ability to finance social protection policies and ensure their sustainability (Zamzam, p. 118).

**b) Lack of financial resources:** Many countries - especially developing countries - suffer from a scarcity of financial resources necessary to expand the scope of social protection, which leads to weak coverage of the most vulnerable groups, as International Labor Organization (ILO) reports indicate that nearly half of the world's population lacks any form of social protection.

**c) Gaps in policy and implementation:** Despite the existence of clear legal frameworks and policies for social protection, implementation often faces challenges due to weak governance and inefficiency of administrative bodies. This leads to a lack of effective access to services to eligible groups, which weakens the impact of the policies followed.

**d) Demographic changes:** Demographic change poses a major challenge to social protection systems, especially with the increasing proportion of the elderly in some countries and the high rates of unemployment among young people in other countries. This requires an increase in financing and expanding the scope of coverage to meet the needs of different groups, which constitutes additional pressure on state resources (OECD report).

e) **Climate changes and natural disasters:** Climate changes directly affect the most vulnerable groups, as they increase the risks of poverty and economic fragility, and social protection systems suffer from insufficient preparedness to deal with the effects of environmental disasters, such as displacement and loss of sources of income (Jørgensen, 2001).

f) **Climate changes and natural disasters:** Climate changes directly affect the most vulnerable groups, as they increase the risks of poverty and economic fragility, and social protection systems suffer from insufficient preparedness to deal with the effects of environmental disasters, such as displacement and loss of sources of income (World Bank report "Climate Change and Poverty", 2018).

g) **Poverty and poor quality of jobs:** Persistent poverty and poor quality of jobs remain among the most prominent challenges facing social protection, as millions of workers live in conditions that lack job security and social rights. This situation deepens economic gaps and weakens the ability of social protection to achieve justice. (ILO report, "Decent work and social protection", 2020).

h) **Lack of coordination between sectoral policies:** Some countries lack effective coordination between social, economic and environmental policies, which leads to conflicting goals and difficulty achieving sustainable development. This lack of coordination limits the ability of social protection to address challenges comprehensively. (UN report, "Sustainable development and social protection", 2019).

#### 4.2. The second requirement: Proposals to develop legal frameworks for social protection in a way that enhances social justice and sustainable development

Achieving social justice and sustainable development is not limited to adhering to the provisions of the Constitution, but rather requires adopting clear directions in public policy that reflect the state's bias towards achieving this basic requirement. To achieve this, it becomes necessary to reconsider economic policies to ensure their effectiveness in promoting justice. It is not possible to rely on an open market economy without social controls or directives, nor can the state be limited to the role of passive observer of economic activity, without intervening to create balance and support marginalized social groups that do not receive adequate care by institutions and companies of a profit-making nature.

In this context, it is necessary to adopt a new economic perspective that balances achieving economic development and promoting social justice. The social market economy is an appropriate model for achieving this balance, as it aims to combine profitable economic goals with social and political goals at the same time. This perspective is characterized by a focus on developing human resources, sustaining their training and supporting economic growth while protecting the environment and ensuring the rights of future generations.

Some proposals can be put forward to develop social protection programs to promote social justice and sustainable development:

a) **Adopting legislation to ensure comprehensive social protection:** Comprehensive social protection requires the establishment of laws requiring coverage of all social groups, including workers in the informal economy. To achieve this, these workers must be integrated into the retirement and health insurance systems through simplified registration mechanisms, while providing financial incentives that encourage their participation in these systems.

b) **Strengthening the legal frameworks for compulsory social insurance:** Legislation related to compulsory social insurance should be updated to expand its scope to include self-employed people, workers in the informal sector, and immigrants. This can be implemented through the establishment of special social funds aimed at providing the necessary support to these groups and ensuring the continuity of their coverage within social insurance systems.

c) **Enacting laws that promote justice between generations:** To keep pace with the principles of sustainable development, it is proposed to develop legislation that focuses on intergenerational justice through sustainable management of natural resources. These laws include allocating a portion of national revenues to invest in environmental and health projects, ensuring the sustainability of those resources for the benefit of future generations.

d) **Develop legislation to protect vulnerable groups during crises:** The ability of countries to confront economic and environmental crises should be strengthened by enacting laws requiring the establishment of social emergency funds. These funds are allocated to support the unemployed and the most vulnerable groups during crises, while including legal provisions that allow the expansion of social protection programs to confront exceptional circumstances.

e) **Digitization of social protection services:** The current stage requires enhancing digitization in the provision of social protection services through legislation requiring the creation of unified national databases. This digitization contributes to improving the precise identification of beneficiaries, reducing corruption, and accelerating the pace of providing social services.

f) **Developing legislation to promote gender equality:** To ensure comprehensive justice, it is proposed to develop laws requiring the end of gender disparities in social protection systems, including ensuring equality in pensions, providing special support to women working in the informal sectors, and strengthening the rights of working mothers by improving working conditions.

**g) Integrating social protection with the sustainable development goals:** Legislation should be formulated with a strategic vision that links social protection with sustainable development goals. This is achieved by designing social programs that focus on issues of poverty, education, and health, taking into account climate change, such as legislation requiring the integration of protection policies with environmental conservation plans.

**h) Encouraging partnership between the public and private sectors:** Strengthening social protection requires the involvement of the private sector through laws that encourage large companies to finance social projects or provide insurance programs at subsidized prices for vulnerable groups. This partnership includes financing initiatives or training programs that support the state's social goals.

### 5. Conclusion:

At the conclusion of this research, it can be said that social protection constitutes one of the basic pillars for achieving social justice and sustainable development, as it contributes to providing a social safety net that guarantees the rights of individuals and alleviates poverty and marginalization. In this research, we have discussed the legal frameworks that govern social protection, and reviewed its effective role in achieving development goals, in addition to the challenges facing the application of these frameworks.

We found that existing legislation needs further development and modernization to keep pace with rapid social and economic changes, which contributes to ensuring the effective implementation of these programs. The study also confirmed that achieving social justice and sustainable development requires integrating legal frameworks with state policies and achieving coordination between the various sectors concerned.

Through this study, we presented practical proposals to develop legal frameworks in a way that enhances their efficiency in achieving social protection goals, with a focus on the importance of updating laws and activating oversight mechanisms, to ensure that targeted groups benefit fairly and effectively.

In the end, promoting social justice and community development remains a common goal for all countries. To achieve this, social protection must be an essential part of

public policies built on strong and flexible legal foundations. This study included the following most important findings and recommendations:

### 5.1. Results:

a) Social justice can be viewed from two main angles. The first represents basic and direct demands - such as ensuring fair work and adequate wages that achieve the minimum requirements for a decent living - while the second angle is broader and includes achieving comprehensive social security, free education, and guaranteeing the right to work for all.

b) Social justice represents a fundamental focus of demands for change and reform, as it reflects the urgent need to address previous failures in achieving sustainable development based on the foundations of social justice. Despite the challenges, achieving social justice is possible if the necessary political will is available, which should be represented in government policies and programs aimed at change.

c) The absence of activating legal and institutional procedures capable of translating legal texts into tangible rights and services makes them mere theoretical principles that cannot be verified in practice.

### 5.2. Recommendations:

a) Identify unacceptable levels of risk and deprivation for citizens to ensure effective, implementable and sustainable policies.

b) Providing protection from risks from new levels of exposure to economic crises, which accompany structural reform of the economy.

c) Social justice can be achieved within the framework of the existing capitalist economic pattern, as happened in some capitalist countries, and this can be achieved through policies that respond to basic demands, such as employing the unemployed and increasing wages as a means of expanding the market and stimulating the economy, and on a larger scale, more comprehensive policies can be imposed, including guaranteeing the right to work, providing comprehensive social coverage, and ensuring free education, which enhances distributional justice and ensures that the basic needs of society are met.

### REFERENCES:

- a) Haitham Issa Aliwa: The impact of climate change on sustainable development, Journal of Jurisprudence and Legal Research, Faculty of Sharia and Law in Damanhour, Al-Azhar University, special issue of the Fourth International Scientific Conference, 2023 AD.
- b) Hisham Amid: Social justice between the state of law and the social state, the case of Morocco as an example, Electronic Journal of Legal Studies and Development, Volume 2, Issue 2, 2024 AD.

- c) Hisham Zamzam: Social protection: concept, functions, institutional and legal framing, Al-Bugaz Journal for Legal and Judicial Studies, Issue 17, 18, October 2021.
- d) Holzmann, Robert, and Steen Jørgensen. "Social risk management: A new conceptual framework for social protection, and beyond." International Tax and Public Finance 8 (2001).
- e) Ibrahim Al-Issawi: Social Justice and Development Models, Arab Center for Research and Policy Studies in Qatar, 2014 AD.
- f) Muhammad Ibrahim Al-Bandari: Features of social justice in Islamic jurisprudence and Omani law, research published in the Journal of the Faculty of Sharia and Law, Al-Azhar University, No. 38, April 2023 AD.

### Websites:

A. The following is the official website of the International Labor Organization:

<https://webapps.ilo.org/100/ar/story/protection> The website was accessed on: 11/21/2024, at: 10:30 pm.

B. The official website of the Ministry of Social Solidarity is as follows:

<https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/social-protection.aspx> The site was accessed on 11/22/2024 at: 5:20 pm.

C. The website for the following dictionary of meanings:

<https://www.almaany.com/ar> The site was accessed: on 10/25/2024, at: 11:30 am.

D. The following official United Nations website:

<https://www.un.org/> The site was accessed on 11/27/2024, at 11:30 am.

### Reports

- a) Report of the Economic, Social and Environmental Council: Social protection in Morocco, the reality of the situation, the outcome and ways to strengthen social security and assistance systems, Kingdom of Morocco, 2018, p. 7.
- b) United Nations Human Development Report, entitled Beyond Income, Average and Present, dated 12/10/2019.
- c) Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) report, "Social protection in the era of demographic change", 2021.
- d) World Bank report, "Financing Social Protection in Developing Countries," 2020.
- e) World Bank report, "Climate Change and Poverty," 2018.
- f) ILO report, "Decent work and social protection", 2020.

g) UN report, "Sustainable Development and Social Protection," held on the North Lawn of UN Headquarters during the General Assembly (New York, 23 September 2019).

#### **International agreements and declarations**

a) The Villa Delphi Declaration, held at Philadelphia at its twenty-sixth session, is hereby adopted on this tenth day of May in the year one thousand nine hundred and forty-four.

b) Universal Declaration of Human Rights The General Assembly adopted the Universal Declaration of Human Rights in Paris on December 10, 1948.

#### **Official gazettes and legal blogs**

a) Civil Pensions Law No. 011.71, Moroccan Official Gazette, No. 3144.

b) Decree No. 2.08.177 regarding the medical assistance system, Moroccan Official Gazette, No. 5628.

c) National Human Development Initiative Document, 2005, Moroccan Ministry of Interior.

d) Royal Decree relating to the National Social Security Fund, Moroccan Official Gazette, No. 2474.

e) The Framework Law on Social Protection No. 09.21 of 2021 was published in the Official Gazette on March 23, 2021.

## Intellectual Deviation in the Age of Globalization: An Analytical Study of Its Causes, Effects, and Remedies in Light of the Maqasid al-Shariah al-Islamiyyah

### الانحراف الفكري في عصر العولمة: دراسة تحليلية لأسبابه و آثاره وسبل معالجته في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية

Abdullah Hemmat (Assistant Professor and PhD Researcher in Islamic Thought and Civilization, International Islamic University Malaysia, IIUM)

أ.م. د. عبد الله همت (باحث دكتوراه في الفكر والحضارة الإسلامية – الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا)

95

#### مستخلص:

في عصر الترابط العالمي غير المسبوق، تواجه المجتمعات الإسلامية تحديات متزايدة تهدد سلامتها الفكرية والروحية. تتناول هذه الدراسة ظاهرة الانحراف الفكري-أي الانجراف نحو الفكر المتطرف أو البدعي أو غير المؤسس أخلاقياً-بوصفها تهديداً خطيراً في عصر العولمة، وتستعرض أسبابه و آثاره وسبل معالجته من خلال منظور مقاصد الشريعة الإسلامية. وتضع الدراسة الانحراف الفكري في مقابل "الأمن الفكري، وهو مفهوم مستند إلى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، يهدف إلى صون سلامة التفكير والفهم الديني الأصيل.

تُبرز الدراسة كيف أسهمت قوى العولمة-من الإعلام الرقمي والتجانس الثقافي إلى المظالم الاجتماعية والسياسية- في تفاقم قابلية المجتمعات لتبني الأفكار المنحرفة، كما تحلل الأسباب الكامنة وراء الانحراف الفكري، بما في ذلك الفجوات التعليمية، والتحريرات الأيديولوجية، وأزمات الهوية، وتوضح آثاره على الأفراد والمجتمعات والأمن الوطني.

وتركز الدراسة بشكل خاص على سبل العلاج العملية، عبر مبادرات تعليمية وسياسات مستوحاة من إطار المقاصد الشرعية، مع التركيز على المملكة العربية السعودية كنموذج رئيسي إلى جانب مقارنات مختصرة مع جهود ماليزيا في مكافحة التطرف وتستعرض جهود المملكة المتعددة الجوانب- مثل إصلاح المناهج، وبرامج تعزيز الأمن الفكري، ومراكز مكافحة التطرف مثل مركز "اعتدال"، والتعاونات الدولية- وتنظر في مدى اتساقها مع مقاصد حفظ الدين وحفظ العقل.

وتخلص الدراسة إلى أن حماية السلامة الفكرية في عالم معولم تتطلب مقاربة شمولية تجمع بين الحكمة الإسلامية الكلاسيكية والاستراتيجيات المعاصرة. كما تقدم توصيات تؤكد على ضرورة دمج مبادئ مقاصد الشريعة في صياغة السياسات والمناهج التعليمية لتعزيز صمود الفكر الإسلامي أمام مظاهر الانحراف.

الكلمات المفتاحية: الانحراف الفكري؛ الأمن الفكري؛ العولمة؛ مقاصد الشريعة؛ المملكة العربية السعودية؛ التطرف؛ سبل المعالجة.

**Abstract:**

In an age of unprecedented global interconnectedness, Muslim societies face intensified challenges to their intellectual and spiritual integrity. This paper examines intellectual deviation—the drift toward extremist, heretical, or morally ungrounded thought—as a critical threat in the era of globalization and explores its causes, impacts, and remedies through the lens of Maqāṣid al-Sharīʿah al-Islāmiyyah (the higher objectives of Islamic law). It situates intellectual deviation as the antithesis of "intellectual security", a concept grounded in the Qur'an and Prophetic tradition that aims to preserve sound reasoning and authentic religious understanding.

The study identifies how globalization's forces—from digital media and cultural homogenization to socio-political grievances—have exacerbated vulnerabilities to deviant ideologies. It analyzes the causes of intellectual deviation, including educational gaps, ideological distortions, and identity crises, and delineates the effects on individuals, communities, and national security.

Special emphasis is given to practical remedies: educational and policy initiatives inspired by the Maqāṣid framework, with the Kingdom of Saudi Arabia as a primary model, supplemented by comparative insights from Malaysia's counter-extremism strategies. Saudi Arabia's multi-faceted efforts—curricular reforms, state-sponsored intellectual security programs, counter-extremism centers like Etidal (Global Center for Combating Extremist Ideology), and international collaborations— if they are critically examined for their alignment with the objectives of preserving faith and intellect.

The paper concludes that safeguarding intellectual integrity in a globalized world requires a holistic approach that blends classical Islamic wisdom with contemporary strategies. It ends with recommendations stressing the integration of Maqāṣid al-Sharīʿah principles into policymaking and educational frameworks to fortify Muslim intellectual resilience against deviation.

**Keywords:** Intellectual Deviation; Intellectual Security; Globalization; Maqāṣid al-Sharīʿah; Saudi Arabia; Extremism; Remedies.

## Introduction

In an increasingly globalized world, Muslim societies face complex challenges in preserving their intellectual and spiritual integrity. **Intellectual deviation** – the drift away from sound, orthodox Islamic thought towards extremism or ideological misguidance – has become a critical concern in the age of globalization. Scholars observe that globalization accelerates cross-cultural flows of information and values, which, while enriching, can also destabilize traditional belief frameworks (Bakkar, 2001).

This destabilization manifests in phenomena like violent extremism, sectarianism, and the dilution of Islamic identity. Indeed, researchers have noted that Western media's often distorted portrayal of Islam contributes to a sense of siege among Muslims and can **fuel radicalization** as a reaction (Graziano, 2017)). At the same time, the penetration of secular and commercial values through neoliberal globalization can erode religious commitment, creating an intellectual void that may be filled by deviant interpretations (Bakkar, 2001).

Some believe that modern Islamic thought resorts of **Maqasid al-Shariah al-Islamiyyah** (the higher objectives of Islamic law) as a means to analyze and address this crisis. Scholars argue that modern Islamic thought increasingly employs Maqasid al-Shariah to address contemporary crises (Auda 2008; Kamali 2012; al-Raysuni 2005).

The Maqasid al-Shariah, which include the preservation of faith, life, intellect, lineage, and property, provide an ethical and legal compass to evaluate contemporary issues. By examining intellectual deviation through the lens of maqasid, Muslim scholars aim to identify root causes, assess the multifaceted impacts on the community (from spiritual confusion to social instability), and develop remedies grounded in Islamic principles of welfare (maslahah) and justice (Auda 2008; Kamali 2012).

This paper employs a qualitative analytical approach to: (1) explore the **causes** of intellectual deviation in the globalization era; (2) examine the **effects** of such deviation on Muslim societies and global perceptions of Islam; and (3) propose **remedies** informed by Maqasid al-Shariah. Each section draws on classical Islamic scholarship and contemporary academic studies to ensure a thorough and authentic analysis. By rooting the discussion in primary sources and trusted research – including works from institutions like IIIT and academic presses (Oxford, Cambridge, Brill) – the study maintains a scholarly rigor and relevance. As will be shown, applying the Maqasid al-Shariah framework allows for solutions that are not only **theologically sound** but

also contextually effective, aiming to restore intellectual balance (al-wasatiyyah) and security in an age of global change (Auda 2008; Kamali 2012).

### Research Problem and Questions

This study addresses a critical and underexplored issue: the rise of intellectual deviation—manifested as extremism, ideological distortion, and identity crises—within Muslim societies under the pressures of globalization. While previous research has separately addressed extremism, globalization, or religious reform, few studies have comprehensively examined this phenomenon through the integrative lens of Maqāṣid al-Sharī'ah. This gap warrants a focused investigation.

Accordingly, this paper seeks to answer the following research questions:

1. What are the root causes of intellectual deviation in Muslim societies in the context of globalization?
2. What are the theological, social, and political effects of such deviation?
3. How can Maqāṣid al-Sharī'ah be employed to propose authentic and effective remedies?

### Significance of the Study

This study contributes to contemporary Islamic thought by offering a systematic, maqāṣid-based framework to understand and counter intellectual deviation. It highlights the relevance of classical Islamic principles to modern crises and seeks to support policymakers, educators, and scholars in safeguarding intellectual security, thus strengthening Muslim identity and promoting social harmony in an age of ideological fragmentation.

### Methodology

This study adopts a **qualitative analytical methodology** rooted in the normative and interpretive traditions of Islamic scholarship. It employs the framework of **Maqāṣid al-Sharī'ah al-Islāmiyyah** (higher objectives of Islamic law) as both a conceptual and evaluative lens to analyze the phenomenon of intellectual deviation in the age of globalization. The research is **non-empirical** in nature and relies primarily on **textual analysis** of authoritative Islamic sources, classical jurisprudential writings, and contemporary scholarly contributions.

### The sources include:

- **Primary Islamic texts** (the Qur'an and Sunnah),
- **Classical works** by scholars such as al-Ghazālī, Ibn Qayyim al-Jawziyya, and Ibn 'Āshūr,
- **Modern academic literature** from recognized institutions and authors in the fields of Islamic studies, political science, media, and sociology.

99

The analysis is structured thematically, addressing (1) the conceptual foundations of intellectual deviation and intellectual security; (2) the causes and effects of deviation in contemporary Muslim societies; and (3) proposed remedies derived from the maqāṣid framework. Case studies from **Saudi Arabia** and **Malaysia** are used illustratively to examine practical applications of intellectual security policies and counter-extremism strategies.

The methodological orientation of this research is also **interpretive**, reflecting the Islamic tradition of **ijtihād** (independent reasoning), particularly in the application of maqāṣid theory to diagnose contemporary challenges and recommend actionable responses. The study maintains a **historical-analytical approach**, engaging with both classical jurisprudential legacies and contemporary global realities.

### Conceptual Framework: Maqāṣid al-Shariah and Intellectual Integrity

To address intellectual deviation, it is essential to understand the Islamic conceptual framework that defines sound thinking and its deviation. **Maqāṣid al-Shariah** refers to the overarching objectives or intents of Islamic law, traditionally enumerated as the preservation of religion (ḥifẓ al-dīn), life (ḥifẓ al-nafs), intellect (ḥifẓ al-'aql), lineage (ḥifẓ al-nasl), and property (ḥifẓ al-māl) (Al-Ghazali, 1997; Ibn Ashur, 2006; Auda, 2008). These objectives were articulated by classical scholars such as Al-Ghazali and Al-Shatibi, and later refined by modern scholars like Ibn Ashur.

Crucially, **preservation of intellect (ḥifẓ al-'aql)** is identified as a core maqāṣad, underscoring that safeguarding sound reasoning and knowledge is a fundamental aim of the Shariah. Ibn Qayyim al-Jawziyya (d. 1350) emphasized this point by framing intellectual security itself as a maqāṣad of Shariah: he argues that protecting the integrity of the mind requires shielding society from fitan al-fikr (ideological tribulations) and refuting heretical ideas (radd 'ala al-bida') that corrupt faith and morals. In other words, ensuring that Islamic beliefs and thought remain on a correct, moderate path is part and parcel of the divine intent of Islamic law (Ibn

Qayyim, 1991, Vol. 2, p. 256). By extension, intellectual deviation – any significant departure from this sound path – represents a failure to uphold the maqasid related to intellect and religion.

**Intellectual deviation** in Islamic discourse can take multiple forms. One form is excessive literalism or extremism (ghuluw) in religious interpretation, leading to militant ideologies such as those propagated by the Khawarij of old or modern terrorist groups. Another form is secularist or materialist deviation, wherein individuals abandon religious guidance entirely under the influence of alien philosophies.

In essence, deviation means straying from the balanced, normative understanding of Islam towards one of two extremes: fanatic zealotry or neglectful irreligiosity (Ibrahim, Awang, & Abdul Majid, 2013). The **Qur'an and Sunnah** set clear warnings against both extremes, championing instead the principle of wasatiyyah (moderation). The Qur'an describes the Muslim community as "a justly balanced nation" (ummatan wasatan) (Qur'an 2:143), and the Prophet ﷺ cautioned, "Beware of extremism in religion, for it destroyed those before you" (Narrated in Musnad Ahmad) – admonitions which highlight moderation as a virtue and deviation as a danger. According to a study by Ismail et al. (2021), the Quranic concept of intellectual security is tied to **tawhīd** (the oneness of God) and istiḳāmah (steadfastness on the straight path); this implies that maintaining correct belief and a stable mindset is seen as a divinely ordained obligation. When beliefs waver or become corrupted – either through fanatical excess or through dilution by un-Islamic ideologies – it violates these principles of steadfastness and divine guidance. Contemporary researchers thus define intellectual security as the state of being **sound in thought and belief**, whereas intellectual deviation denotes a loss of that soundness, manifesting as instability in ideas or infiltration of deviant notions (Ismail et al., 2021, p. 182).

Crucially, Maqasid al-Shariah provides a lens to evaluate and respond to intellectual deviation. For example, **Muhammad al-Ṭāhir ibn Ashur** (d. 1973), a pioneer of modern maqasid theory, reimagined the maqasid to address contemporary issues of the Muslim world. In his treatise Maqasid al-Shari'ah al-Islamiyyah, Ibn Ashur affirms that protecting the intellect (ḥifẓ al-'aql) is essential for combating ideological extremism. He contends that when this maqasid is neglected, the door opens to destructive interpretations of Islam that undermine the faith's humane and rational character (Ibn Ashur, 2006, p. 251). Thus, any ideology that promotes irrational violence or rejects established religious ethics would violate the maqasid. Conversely, approaches that nurture wisdom, knowledge, and balanced reasoning fulfill the Shariah's intent. Modern scholars building on Ibn Ashur's framework (such as Tariq Ramadan and Jasser Auda) emphasize that maqasid-oriented ijtihād

(independent juristic reasoning) enables Muslims to derive responses to new challenges while staying true to the **ethical objectives** of Islam. A maqasid approach prioritizes outcomes that uphold justice, mercy, and public welfare (maṣlaḥah) over rigid adherence to literal precedent. This is particularly relevant in countering intellectual deviation: rather than responding to extremist arguments with equally inflexible rigidity, the maqasid framework calls for wise balancing – for example, valuing the preservation of life and honor over a narrow enforcement of punishments, or prioritizing the spirit of the law (which seeks mercy and guidance) over hyper-literal readings that extremists often exploit (Auda, 2008, p. 75; Abou El Fadl, 2005, p. 32).

However, the **conceptual baseline** for this study is that Islam inherently seeks to safeguard the integrity of the intellect and faith of its followers. Intellectual deviation represents a breakdown in that safeguard. By utilizing Maqasid al-Shariah, particularly the objectives of preserving religion and intellect and promoting justice and mercy, Muslim scholars can diagnose where and how such deviation occurs and chart a pathway back to intellectual salama (soundness). The next sections will apply this framework to analyze the causes and effects of intellectual deviation in the contemporary, globalized context, before proposing maqasid-informed remedies. Every step of the analysis will be buttressed by scholarly sources – from classical jurists like Ibn Qayyim to modern researchers – to ensure an authentic and comprehensive understanding of the issue.

### Causes of Intellectual Deviation in a Globalized Era

Understanding why intellectual deviation arises today requires examining a nexus of religious, social, and political factors intensified by globalization. The causes of deviant ideologies are multifaceted, involving both internal dynamics within Muslim discourse and external pressures of a rapidly changing world. Below, we discuss key categories of causes, each supported by scholarly analysis.

#### 1. Misinterpretation of Religious Teachings and Loss of Authority

A primary cause of intellectual deviation is the **misinterpretation of Islamic teachings**, often due to a breakdown of traditional scholarly authority. Globalization has democratized religious knowledge – via the internet and mass media – allowing unqualified voices to propagate extreme views. Lacking the guidance of trained scholars (‘ulamā’), some individuals fall prey to simplistic and literalist readings of scripture that ignore context and maqasid (the higher objectives) (Abou El Fadl, 2005). Khaled Abou El Fadl notes that extremist ideologues often present themselves as authentic interpreters while cherry-picking evidence to support rigid, exclusionary rules, thus wresting interpretive authority away from the centrist scholarly tradition (Abou El Fadl,

2005, p. 3). This phenomenon revives what classical scholars identified as *ghuluw fid-dīn* (excess in religion). For instance, groups influenced by **Kharijite-like thinking** declare other Muslims infidels over minor differences – a deviation stemming from text without context. Abou El Fadl (2001) argues that such interpretations betray the purposes of the Lawgiver, which prioritize mercy and justice, and instead turn religion into a tool of coercion. When mercy (*rahmah*) and equity (*ʿadl*) – identified by the Prophet ﷺ as core values – are absent, the resulting doctrine is deviant by Islamic standards (Abou El Fadl, 2001, pp. 49–50).

Equally problematic is the **erosion of legitimate religious authority**. Traditionally, Muslim communities looked to learned jurists and institutions (e.g. Al-Azhar, Ottoman shaykh al-Islām, etc.) for guidance. Today, those structures are weakened or mistrusted by some youth, who turn instead to charismatic preachers on satellite TV or YouTube. Many of these preachers lack depth in *fiqh* and *uṣūl* (jurisprudence and its principles), propagating a sensationalist or puritan message. This “do-it-yourself” Islam can engender deviation; as Mohammad H. Kamali observes, isolation from scholarly consensus (*ijmāʿ*) often leads to eccentric and extreme positions, since the balancing mechanisms of tradition are absent .

A recent PhD study in Jordan by Alaa Anwar Dino (2017) found that private school principals were concerned about unregulated religious content online leading students to question mainstream teachings. In the absence of a guiding authority, youth may either embrace ultra-liberal interpretations that strip Islam of its moral power or ultra-conservative interpretations that make it unrecognizably harsh – both being forms of deviation. Essentially, **lack of proper religious guidance** and the rise of self-styled “scholars” are significant internal causes of deviant thought (Ismail et al., 2021, p. 185).

## 2. Socio-Political Grievances and Extremist Narratives

Another catalyst for intellectual deviation is the presence of deep **socio-political grievances** among Muslim populations. In many cases, extremism feeds on feelings of injustice, marginalization, and oppression. Political conflicts – such as foreign occupation, authoritarian regimes in Muslim lands, or persecution of Muslims (e.g., Palestine, Kashmir, Rohingya crises) – create anger and despair that unscrupulous groups channel into **radical ideology**.

Farhad Khosrokhavar (2017) explains that many who embrace violent extremist ideologies are motivated not purely by theology, but by a perception that jihadist narratives offer redress for humiliation and a way to defend the *ummah* (global Muslim community). The intellectual deviation here lies in absolutizing a politics of

anger: complex political issues become framed as a cosmic battle of good vs. evil, leading to takfir (excommunication) and the justification of terrorism. This is a distortion of Islamic teachings on justice and warfare, which strictly prohibit aggression and targeting innocents (Qur'an 2:190). Yet groups like Al-Qaeda or ISIS have been able to gain recruits by exploiting political grievances and wrapping them in pseudo-Islamic rhetoric. The result is **politicized extremism** – an ideological deviation claiming religious cover. As Huntington's controversial "clash of civilizations" thesis gained currency in global politics, some Muslim extremists sadly internalized a similar binary worldview, believing themselves engaged in an apocalyptic clash. Graziano (2017) observes that in a global climate fraught with civilizational tension, religion can be "weaponized" to polarize identities, which is exactly what deviant militant ideologies

Socio-economic deprivation also plays a role. High unemployment, lack of educational opportunities, and social alienation (especially among immigrant Muslim youth in Western countries) can make extremist groups appealing as an avenue of empowerment or belonging. Olivier Roy has noted that the radicalization of European Muslim youth often precedes their religious conversion; that is, their revolt is rooted in social angst and only later expressed in Islamic terms. While Roy's thesis is debated, it highlights that **social root causes** – not just religious ideas in a vacuum – spur people toward deviant ideologies (Roy, 2017, pp. 15–18). The **Maqasid al-Shariah** perspective recognizes the importance of justice (al-'adl) and wealth distribution in preventing chaos; when these are absent, fasād (corruption/disorder) spreads. Indeed, great scholars like Ibn Taymiyyah have stated that God upholds a just government even if unbelieving, but not an unjust government even if Muslim (Ibn Taymiyyah, 2005, p. 17). Injustices and tyranny thus create fertile ground for intellectual deviation as people seek religious justification either to rebel violently or, conversely, to passively accept fatalism (Ibrahim, Awang, & Abdul Majid, 2013).

### 3. Globalization, Cultural Erosion, and Identity Crisis

Moreover, globalization has amplified the reach of Islamophobic narratives. Biased media portrayals and political rhetoric, particularly following the events of September 11, 2001, have frequently stigmatized Islam as inherently violent or intolerant. This process can be understood as a form of "epistemic violence," a concept elaborated by Spivak (1988) to describe how dominant narratives marginalize and silence subaltern voices. Although Graziano (2017) discusses the geopolitical manipulation of religious identities, the specific term "epistemic violence" originates from postcolonial theory rather than his work. Empirical evidence supports the

prevalence of negative perceptions of Islam. For example, a study by Edalati and Redzuan (2018) highlights that 74% of Europeans associate Islam with extremism, reflecting a broader environment in which Muslims often feel their faith is under attack.

Similarly, surveys such as those reported by Goodwin (2017) show substantial public support for policies restricting Muslim immigration, underscoring widespread Islamophobia. This hostile context contributes to intellectual deviation among Muslims in two major ways: internalizing inferiority, whereby some educated Muslims distance themselves from Islamic teachings to appear modern and non-threatening, or developing a siege mentality that justifies hostility toward "the West." Both are distortions of the balanced Islamic stance of confident and principled engagement with global society. Said (1978) long ago pointed out that Western Orientalist discourse constructs false caricatures of Islam, leading to misguided Muslim intellectual responses. In today's climate, Islamophobia can radicalize discourse on all sides. Notably, Ghazali (2018) documents how anti-Muslim rhetoric and policies have been cited by extremist recruiters as "proof" of a purported global war against Islam, thereby reinforcing radical narratives. Globalization-induced cultural changes—including homogenization, commodification, and fragmentation—along with the resulting identity crises, are significant contributors to intellectual deviation. The Maqasid al-Shariah emphasize the preservation of religion (din) and intellect ('aql). When globalization pressures cause Muslims either to dilute their religion or to adopt hyper-zealous postures, these maqasid are undermined. As Bakkar (2001) and others highlight, without proactive strategies to maintain cultural authenticity and harmonize worldly knowledge with spiritual wisdom, globalization's impact can drive Muslim thought toward unhealthy extremes.

Moreover, globalization has amplified the reach of **Islamophobic narratives**. Biased media portrayals and political rhetoric (especially post-9/11) frequently stigmatize Islam as inherently violent or intolerant. Such "epistemic violence" (to borrow Manlio Graziano's term) deeply affects Muslim self-perception. When 74% of Europeans, for example, associate Islam with extremism (as one survey-based study cited by Edalati & Redzuan indicates), it reflects a hostile environment where Muslims constantly feel their faith is under attack.

This context can cause intellectual deviation in two ways: **internalizing inferiority** (some educated Muslims may distance themselves from Islamic teachings to appear modern and non-threatening) or **embracing confrontation** (others develop a siege mentality that justifies hostility to "the West"). Both are distortions of the balanced Islamic stance of confident engagement. Edward Said long ago pointed out that

Western Orientalist discourse creates a false caricature of Islam, and reacting to that caricature rather than the authentic Islam can mislead Muslim intellectual responses (Said, 1978, pp. 300–301). In today's climate, Islamophobia can radicalize discourse on all sides. A striking example is how anti-Muslim policies and rhetoric in some countries have been cited by terrorist recruiters as "proof" of an alleged war on Islam, thereby **entrenching extremist narratives** (Ghazali, 2018).

In sum, globalization-induced cultural changes – homogenization, commodification, fragmentation – and the identity crises they spark are major contributors to intellectual deviation. The Maqasid al-Shariah stress preservation of religion and intellect; when globalization pressures lead Muslims to either dilute their religion or adopt hyper-zealous postures, these maqasid are undermined. As Bakkar (2001) and others highlight, without proactive strategies to maintain cultural authenticity and integrate worldly knowledge with spiritual wisdom, globalization's impact can send Muslim thought to unhealthy extremes.

#### 4. Technological and Media Factors

The information revolution, a hallmark of globalization, deserves special mention. Social media and online platforms have dramatically changed how ideas spread. While this has democratized access to knowledge, it has also allowed deviant ideologies to proliferate rapidly and globally. Extremist groups have leveraged the internet to disseminate propaganda that was once confined to fringe circles. The ease of accessing professionally produced videos or interactive forums means that an isolated individual can now be indoctrinated entirely online, outside the moderating influence of family, mosque, or local community.

Schmid (2021) notes that terrorist organizations prioritize the "battle of ideas" in cyberspace as critically important, investing heavily in strategic messaging targeting vulnerable audiences (pp. 20–22). One major consequence is the phenomenon of self-radicalization, where individuals consume online extremist content, such as from ISIS, and subsequently act without any formal organizational contact—a clear example of technology-fueled intellectual deviation.

Social media "echo chambers" exacerbate the problem; recommendation algorithms often feed users progressively extreme content, reinforcing radical beliefs without exposing them to alternative perspectives (Dwivedi et al., 2021, p. 5).

On the other hand, the glut of uncontrolled information has led to widespread misinformation and conspiracy theories within Muslim communities. False news stories about supposed conspiracies against Islam

or fabricated miracle claims often spread rapidly on messaging apps, sometimes being accepted without verification due to low media literacy. This not only distorts understanding—leading some to adopt paranoid or superstitious worldviews—but also undermines credible scholarship, as sensationalized fake "Islamic" content often eclipses authentic academic discourse.

The Qur'an advises, "O you who believe, if a troublemaker brings you news, verify it, lest you harm people out of ignorance" (Qur'an 49:6, trans. Abdel Haleem, 2004). The negligence of this principle in online spaces is a documented cause of intellectual confusion. In Indonesia, for example, scholars noted an increase in extremist sympathies linked to unverified religious content on social media, prompting programs like "Santri vs. Hoax," which train Islamic boarding school students in fact-checking techniques using methods rooted in hadith authentication (Rohim, 2020, p. 27).

Furthermore, educational shortcomings in the digital age remain a critical concern. Although access to information has dramatically increased, the capacity to critically evaluate religious and scientific content has not kept pace. In particular, a lack of updated curricula that help reconcile Islamic beliefs with modern scientific and philosophical knowledge can create cognitive dissonance. Some youths, encountering perceived contradictions between secular education and shallow religious instruction, may swing toward scientism (abandoning faith as "irrational") or toward anti-scientific fundamentalism—both indicators of intellectual imbalance. Kamali (2012) stresses that a holistic educational philosophy, integrating contemporary disciplines with Islamic values, is essential to achieve intellectual equilibrium; without it, young minds are at risk of veering into extremes (pp. 30–31).

Thus, the causes of intellectual deviation today are deeply interconnected. Religious misinterpretation and weakened authority create vulnerabilities; socio-political injustices provide emotional fuel; globalization's cultural pressures trigger identity crises; and technology accelerates and magnifies deviant narratives. Each of these causes finds acknowledgment in contemporary scholarship and research. Having identified the causes, the next step is to explore the dangerous effects of intellectual deviation before offering remedies rooted in the Maqasid al-Shariah.

### **Effects of Intellectual Deviation on Muslim Society and Beyond**

This section synthesizes the findings of the analytical investigation by highlighting the key effects of intellectual deviation. These findings are drawn from thematic engagement with scholarly literature, Qur'anic

principles, and sociopolitical case studies. The discussion below explores the sociological, theological, and civilizational consequences of unchecked deviation.

Intellectual deviation, if unchecked, has profound and far-reaching consequences. It not only endangers the individuals who embrace misguided views, but also impacts the wider Muslim community (ummah) and even global peace and relations. In this section, we delineate the major **effects** of intellectual deviation, supported by academic observations and statistics. These effects underscore why addressing deviant ideologies is an urgent priority.

### 1. Rise of Extremism and Violence

Perhaps the most alarming effect of intellectual deviation is the proliferation of extremism that leads to violence. When fringe ideologies take hold, they can manifest in terrorist acts, armed insurgencies, or vigilante violence ostensibly “in the name of Islam.” The past two decades have unfortunately provided many examples: groups like Al-Qaeda, ISIS, Boko Haram, and others are the products of gross intellectual deviation, twisting Islamic concepts of jihad and shahādah (martyrdom) into tools of political violence (Gerges, 2016; Khosrokhavar, 2017). The human cost of such extremism has been devastating—wars, refugee crises, and sectarian bloodshed have caused immeasurable suffering in countries like Syria, Iraq, Nigeria, Afghanistan, and beyond.

As Khosrokhavar (2017) documents, radicalized individuals often move from ideology to action under a sincere but misinformed belief that they are executing divine will, a belief inculcated by deviant teachings (pp. 45–47). Thus, a direct line can be drawn from intellectual deviation to terrorism. For instance, the flawed doctrine of takfir (excommunicating other Muslims) was advocated by extremist ideologue Sayyid Qutb and later adopted by Al-Qaeda; it led to the justification of killing Muslim bystanders and security personnel, acts that are categorically forbidden in Islamic law (Cook, 2005, pp. 5–8).

Academic studies affirm the link between extremist beliefs and a propensity for violence. In a meta-analysis of terrorism studies, Hafez and Mullins (2015) found that exposure to a narrow interpretation of Islam was a common precursor to violent involvement, underscoring that a warped theological framework—rather than just political grievances—often underpins extremism (p. 961). Similarly, Paddy and Shogar (2011) emphasize that by departing from the Prophet Muhammad’s ethical guidelines in warfare—such as prohibitions on

harming non-combatants and ensuring proportionality—extremist groups have sown chaos, inviting severe consequences for Muslim societies.

The security implications are grave: nations struggling with homegrown extremism experience instability, heavy policing, and deterioration of communal trust (Neumann, 2016). Moreover, the cycle of violence often perpetuates itself; for instance, ISIS's brutality provoked brutal retaliations, contributing to ongoing cycles of vengeance in the Middle East (Lister, 2015, p. 75).

Importantly, violent extremism as an effect of intellectual deviation also undermines the Maqasid al-Shariah at the most fundamental levels. It violates the preservation of life (hifz al-nafs) through acts of murder and war, the preservation of religion (hifz al-din) by associating Islam with barbarity and repelling people from the faith, and the preservation of intellect (hifz al-'aql) through indoctrination and suppression of dissenting thought (Auda, 2008). As a United Nations Development Programme (UNDP, 2017) report noted, areas under prolonged extremist control saw a collapse of educational and intellectual activity, with curricula replaced by propaganda (p. 4). This highlights how extremist dominance yields an "intellectual blackout," reversing centuries of Islamic scholarly achievement.

However, one terrible effect of intellectual deviation is that it breeds extremism, which in turn begets violence and intellectual darkness.

## 2. Social Fragmentation and Sectarianism

Intellectual deviation also tears at the fabric of Muslim **social cohesion**. Deviant ideologies frequently divide the ummah into antagonistic camps, eroding the sense of brotherhood and mutual respect that Islam emphasizes. For example, sectarian extremist narratives (Sunni vs. Shia, or Salafi vs. Sufi) have fueled conflicts in places like Iraq, Syria, and Pakistan. A deviant mindset that labels all who disagree as misguided or heretical naturally leads to social fragmentation. **Sectarian violence** in the Middle East over the last decade, including mosque bombings and militia warfare, can be traced to the propagation of takfiri and sectarian ideologies by certain clerics and media outlets. These views are intellectual deviations from the Qur'anic injunction: "Indeed this community of yours is one community, and I am your Lord, so worship Me" (Qur'an 21:92). Instead of one community, deviants seek to splinter it.

The effect on society is profound mistrust and breakdown of relationships. Families and communities can become divided over allegiances to different movements or preachers. In extreme cases, youth have even

turned against their parents or local imams, accusing them of ignorance or hypocrisy after being influenced by hardline rhetoric (Esposito & Shahin, 2013, p. 255). Jamal A. Paddy and Ibrahim A. Shogar's analysis of the Prophetic era underscores how far this is from the Prophetic model: the Constitution of Medina drafted by Prophet Muhammad ﷺ unified Muslims, Jews, and others as one polity with mutual obligations. The **Prophet's Sunnah** fostered coexistence and internal unity, whereas deviant factions today promote suspicion and division. The contrast illustrates the detrimental effect deviation has on societal harmony.

Another aspect is the emergence of what some scholars call the "clash within civilizations." While Huntington spoke of a clash between civilizations, intellectual deviation leads to an internal clash within Islamic civilization – between moderates and extremists, traditionalists and reformists, etc. Instead of productive debate, these differences often devolve into zero-sum conflicts under the influence of intolerant ideologies. For instance, in certain communities, one finds separate mosques for different groups who refuse to pray behind each other's imam, reflecting an unhealthy sectarian mentality. Such fragmentation weakens the community's collective capacity to address common problems. Tariq Ramadan (2009) warns that internal polemics sap energy that could be used to pursue ethical reform, essentially stalling positive change (Ramadan, 2009, pp. 54–55). Thus, intellectual deviation doesn't just produce violent radicals; even in non-violent forms, it can fray social bonds, creating disunity that undermines the Muslim ummah's strength.

Sociologically, this fragmentation is measurable. A study in the **Journal of Muslim Minority Affairs** noted that communities in the West with higher influence of extremist preachers exhibited lower levels of participation in inter-community activities and local civic engagement (Bercovitch, 2010, p. 89). People withdrew into ideological silos. On a global level, nations riven by sectarian ideologies often struggle to maintain national unity – Iraq and Syria being poignant examples where sectarian intellectual deviations contributed to civil war. In summary, the **effect of social division** wrought by deviant ideologies is a serious concern: it negates the maqasid of preserving nasl (lineage/community) and 'ird (honor/dignity), by pitting brethren against each other and destroying the dignified unity of the ummah.

### 3. Erosion of Islamic Authenticity and Credibility

Intellectual deviation damages the **credibility of Islam** itself in the eyes of both Muslims and non-Muslims. When extreme or irrational interpretations become prominent, they often drown out the voice of the authentic, moderate Islam. This results in confusion among lay Muslims and a tarnished image of Islam globally. One

effect is that many Muslims, especially youths, experiencing the faith only through the lens of a harsh or incoherent version, may become disillusioned and leave religious practice (or even the faith entirely).

Apostasy and atheism have quietly risen in some Muslim societies over recent years, with anecdotal evidence often linking this trend to disgust or fatigue with religious extremism and hypocrisy. While robust statistics are hard to come by due to social sensitivity, a 2018 survey by Arab Barometer found increasing numbers of young Arabs identifying as “not religious” – 25% in 2018, up from 8% in 2013 – and commentators tie this in part to reaction against politicized religion and extremist movements (Arab Barometer, 2019). If true, this indicates that **deviant representations of Islam can drive people away from Islam**, a tragic effect contrary to the maqasid (which aim to preserve and promote faith).

For those who remain within the fold, intellectual deviation can still erode the **authentic understanding of Islam**. Classical scholarly heritage, with its rich nuances, gets overshadowed by simplistic narratives. For example, Some groups tends to reject centuries of jurisprudential scholarship in favor of a crude, direct approach to texts.

The result is that many nuanced rulings and ethical balances developed in Islamic law are lost on its followers. As an effect, a generation might grow up ignorant of Islam’s true teachings on mercy, pluralism, aesthetics, or spirituality. Muhammad Iqbal once wrote about the need to reconstruct religious thought in Islam to respond to modern challenges (Iqbal, 1934), but intellectual deviation achieves the opposite: it deconstructs the wisdom of Islamic thought into dogmatic fragments.

The loss of intellectual diversity and depth within Muslim discourse is a subtle yet significant effect of deviation. When one sectarian or extremist narrative dominates, other Islamic intellectual traditions (like philosophy, Sufism, or even orthodox Ash’ari/Maturidi theology) may be sidelined or branded deviant in turn. This shrinkage of acceptable ideas creates an intellectually impoverished culture that is ill-equipped to appeal to educated Muslims or to engage in dawah (outreach) effectively.

For the broader world, the prevalence of deviant Islamic voices leads to widespread **misunderstanding of Islam’s message**. Violent extremists become the face of Islam in news cycles, causing non-Muslims to equate Islam with terror. Islam’s contributions to civilization and its principles of justice and compassion get obscured. John L. Esposito (1999) notes that repeated incidents of terrorism by self-identified Islamists have reinforced stereotypes and allowed anti-Islam activists to paint the entire religion as a threat (Esposito, 1999, pp. 20–22).

This in turn affects Muslims' lives via discriminatory policies, hate crimes, and travel bans – essentially a cascade of negative outcomes from the initial intellectual deviation of a few. Even concepts like shariah and jihad, which have deep positive meanings in Islamic tradition, are now largely seen in a sinister light globally. Intellectual deviation thus indirectly contributes to **Islamophobia** by providing “evidence” to those who malign Islam. It is notable that Islamophobic writers often quote extremist Muslim voices to make their case; the deviant becomes the representative of the religion, drowning out mainstream scholarship.

Finally, intellectual deviation can halt the progress of Muslim communities by creating internal conflicts and diverting energies. Instead of focusing on education, economic development, or scientific research (areas where many Muslim countries lag), society's attention and resources get consumed by **firefighting extremism or resolving sectarian disputes**. This opportunity cost is an effect often overlooked. If a nation is constantly dealing with terror threats or ideological polarization, it struggles to build schools, invest in technology, or produce cultural output. In this sense, intellectual deviation not only perverts the religion but also impedes the worldly development (umran) that Islam encourages, as per Ibn Khaldun's theory that social solidarity ('asabiyyah) and just governance are keys to civilizational flourishing (Ibn Khaldun, 2005). Extremism undermines both solidarity and governance, leading to stagnation or decline.

In light of these effects – from violence and fragmentation to the tarnishing of Islam's image and stagnation of society – it becomes evident that tackling intellectual deviation is not merely a theological or academic exercise but a survival imperative for the Muslim world. The final section of this paper will propose remedies and solutions, guided firmly by the Maqasid al-Shariah, to mitigate these causes and effects, and to restore a balanced, secure intellectual climate for Muslims in the era of globalization.

### Remedies and Solutions in Light of Maqasid al-Shariah

Having analyzed the causes and effects of intellectual deviation, this section outlines comprehensive **remedies** to counteract deviant ideologies, guided by the Maqasid al-Shariah al-Islamiyyah. These solutions aim to restore and protect intellectual security (al-amn al-fikri) by addressing root causes with proactive measures, always aligning with the higher objectives of Shariah – notably the preservation of faith, intellect, life, and social order. Key strategies include fostering a true understanding of Islam, reviving ijtihad and relevant religious discourse, educational and media reforms, inter-community dialogue, and ensuring justice and good

governance. Each remedy is supported by scholarly insights and examples of best practices from contemporary Muslim initiatives.

### 1. Reviving Wasatiyyah (moderation) and Strengthening Orthodox Education

Central to combating intellectual deviation is the revival of **wasatiyyah**, the Qur’anic principle of the “middle nation” (Qur’an 2:143) that calls for equilibrium in all matters. By promoting wasatiyyah, Muslim societies can inoculate individuals against the allure of extreme positions. This entails re-centering the mainstream Ahl al-Sunnah theology that emphasizes both textual fidelity and rationality. Educational curricula in Muslim countries should be reformed to teach authentic Islamic creed (aqidah) and fiqh with an emphasis on their ethical objectives and context, rather than rote memorization or polemics.

A balanced curriculum would cover, for example, the classical fiqh positions on various issues alongside the maqasid (wisdom) behind them, demonstrating that Islam’s rules aim at human welfare and justice (Kamali, 2012, pp. 75–78). **Sound knowledge** is the antidote to ignorance that breeds deviation. As the Prophet ﷺ said, “Whoever Allah wishes good for, He gives understanding of the religion” (Sahih al-Bukhari). Thus, broad-based initiatives to improve religious literacy are paramount.

Practical steps include updating textbooks to include lessons on tolerance derived from the Qur’an and Sunnah. For instance, Hamid M. Othman (2009) in his analysis “Features of moderation in the Qur’an” identifies numerous verses that encourage avoiding extremes and adopting gentle persuasion in da’wah. Incorporating such findings, along with stories from the Sirah (Prophetic biography) showing the Prophet’s aversion to fanaticism, can mold young minds to be critical of extremist rhetoric from the outset (Othman, 2009, p. 98). Moreover, **teacher training** is crucial: teachers of Islamic studies must themselves embody wasatiyyah and be trained to detect and dispel extremist narratives that students might have encountered online or at home.

In Saudi Arabia, after recognizing that some private schools underemphasized religious values, scholars like Latifa Qamrah (2017) recommended integrating core Islamic ethics (justice, mercy, honesty) across subjects. This “mainstreaming” of values ensures that even as students learn science or literature, they also internalize a moral framework aligned with Islamic teachings – a holistic approach that preserves intellect and faith together.

**Reform of mosque and madrasah curricula** is another dimension. Traditional madrasahs should incorporate contemporary issues and maqasid theory in their syllabi, so future imams are equipped to tackle modern deviations with strong arguments. Conversely, secular universities in Muslim countries might introduce mandatory foundational courses on Islamic civilization and ethics, to ground all students in a common understanding of their heritage and moral compass.

This idea resonates with the International Islamic University Malaysia's integration model, which aims to produce "balanced graduates" versed in both worldly knowledge and revealed knowledge (IIUM, 2020, Mission Statement). By doing so, the youth will be less susceptible to identity crises that extremists exploit. Indeed, a **case study in Jordan** highlighted by Dino (2017) advocated "twinning" STEM subjects with Quranic principles – for example teaching the concept of justice (ʿadl) when introducing algorithms in computer science – to show students the relevance of Islamic values in all fields. Such creative pedagogies can reinforce wasatiyyah in subtle but powerful ways.

Ultimately, promoting Moderation and education aligns with multiple Maqasid al-Shariah: it preserves intellect (by fostering sound reasoning), preserves religion (by teaching correct beliefs and weeding out distortions), and even preserves life and honor (since moderate individuals are less likely to engage in violence or hateful conduct). Mohammad Hashim Kamali (2010) stresses that freedom of thought in Islam goes hand in hand with responsibility – an educated Muslim is free from zealotry and also free from blind imitation, charting a middle course (Kamali, 2010, p. 33).

The success of Moderation campaigns in countries like Malaysia – where the concept of Islam Hadhari (Civilizational Islam) and later Maqasid Shariah-based governance have been promoted at state levels – shows that top-down endorsement of wasatiyyah can influence public discourse and make extremist views socially unacceptable (Shuaib & Mohamed, 2015). Community-level initiatives, such as youth camps on moderate Islam and awards for balanced khutbahs (sermons), can further entrench wasatiyyah as the norm.

## 2. Engaging in Ijtihad and Renewal (Tajdid) to Address Contemporary Issues

A significant cause of intellectual deviation is the perception that orthodox Islam cannot adequately respond to modern challenges, which some deviant groups exploit by offering their own simplistic "solutions." To counter this, the remedy is to vigorously **engage in ijtiḥād (independent reasoning) and tajdid (renewal)** within the framework of Maqasid al-Shariah. By developing well-founded Islamic rulings and

perspectives on new issues – from finance to bioethics to geopolitics – mainstream scholars can preempt the narrative void that extremists or secularists often fill. Tariq Ramadan (2009) calls for a “radical reform” of Islamic jurisprudence that reexamines classical rulings in light of higher objectives and contemporary context, thereby bridging the gap between tradition and modernity (Ramadan, 2009).

In the realm of governance and justice, engaging ijtiḥād involves formulating Islamic responses to human rights, democracy, and pluralism – issues often targeted by deviants either to reject them entirely or to secularize Islam. By extracting principles from the Prophetic governance in Medina and the practices of the Rightly Guided Caliphs, scholars like Mohammad H.

Kamali (2012) have articulated concepts of shura (consultation), constitutionalism, and protection of minority rights as inherently Islamic. Such work needs amplification, so that Muslims understand that democratic participation or defending religious freedom are not Western impositions but align with maqasid (justice and human dignity). Likewise, on contentious issues like the status of women or punishments in Islam, credible scholars must continue to provide nuanced fiqh that considers current realities, thus preventing deviant groups (whether extreme “liberal” or “hardline”) from monopolizing the discourse. For example, scholarly re-investigation of hudud punishments through a maqasid lens has shown that strict prerequisites and the possibility of suspending them in absence of justice were part of classical fiqh, countering both the Islamist clamor for immediate imposition and the secularist argument that Shariah is barbaric (El-Awa, 2006). Institutionalizing ijtiḥād is crucial.

This can be done by empowering international fiqh academies, think-tanks, and university research that tackle emerging issues. The International Institute of Islamic Thought (IIIT) and academies like the Islamic Fiqh Academy (OIC) are already platforms where scholars brainstorm maqasid-based rulings for new challenges – from organ transplantation to artificial intelligence – showing that Islam can engage science and modern ethics constructively. These efforts should be better communicated to the public.

When average Muslims see that reputable scholars have, for instance, discussed and permitted organ donation by reasoning that it fulfills the higher objective of saving life (hifz al-nafs) and poses no violation of shariah principles (provided respect for the deceased, etc.), they are less likely to be swayed by extremist narratives that accuse modern medicine of defying God’s will, or by secular narratives that claim Islam is incompatible with medical progress (El-Awa, 2006; Kamali 2012).

Another aspect of renewal is language and presentation. Remedies must be communicated in contemporary idioms. Initiatives like “Muslim Chaplaincy” programs in Western universities, where learned scholars present Islamic teachings in English (or local languages) addressing current moral and psychological questions, have shown success in drawing youth away from online extremism towards a compassionate understanding of faith (Mahmood, 2019). These chaplains often utilize maqasid reasoning informally – for example, explaining that prohibitions in Islam aim to protect certain interests (like the prohibition of alcohol is to preserve mind and health) – which resonates with young minds and dispels the aura of arbitrariness that extremists love to paint on Islamic law (Mahmood, 2019)..

Hence, renewal through ijihad ensures Islam remains a living, breathing guide for Muslims today, thus undercutting the appeal of deviant ideologies that thrive on either the stagnation or misunderstanding of traditional Islamic thought. Maqasid al-Shariah as a guiding framework for ijihad ensures that new rulings always reflect the spirit of the law – justice, mercy, wisdom – maintaining continuity with the faith’s objectives. This approach was endorsed by scholars like Jasser Auda, who emphasizes outcome-oriented jurisprudence: focusing on the consequences of rulings in achieving ethical goals (Auda, 2008). Auda argues that such maqasid-focused ijihad inherently prevents extreme or harmful interpretations because it must weigh the public interest and harm, thereby filtering out rulings that would lead to oppression or chaos. By reviving this methodology, the Muslim world can progressively marginalize deviant voices, as the faithful see practical, authentic Islamic solutions being offered by mainstream scholars (Auda, 2008)..

### 3. Media Literacy and Counter-Narratives

Given the significant role of media and the internet in spreading intellectual deviation, a key remedy is to develop strong **media literacy programs and counter-narratives** that align with Islamic values. Media literacy refers to the ability to critically evaluate and respond to information – an increasingly vital skill in an age of misinformation. In Islamic terms, it connects to the Quranic command “verify when a troublemaker brings news” (Qur’an 49:6) and the prophetic practice of confirming reports (tatabbat). Educating Muslims, especially youth, in media literacy can help them recognize and reject the distorted messages of extremists or secular propagandists.

For instance, when confronted with a slick video that uses emotional appeals to glorify violence, a media-literate youth would question the content’s authenticity, the intent behind it, and measure it against the

teachings of Islam (which emphasize not transgressing limits even in conflict). Efforts are underway in some countries: Indonesia has piloted programs for **santri** (Islamic boarding school students) that blend Quranic lessons with training on identifying fake news and extremist content, effectively creating faith-based resilience to propaganda (Azra, 2020, p. 5). These could be scaled up across the Muslim world. Governments and NGOs should partner to include basic media literacy in school curricula and mosque study circles. Ideally, such training uses Islamic vocabulary – for example, teaching that spreading unverified information can fall under *ghība* (backbiting) or *buhtān* (slander) if it harms others, thus giving a religious moral dimension to what might otherwise seem a technical skill.

**Counter-narratives** are equally important. This means proactively producing and disseminating content that refutes extremist interpretations and showcases the true Islamic perspectives on contentious topics. In the battle of ideas, silence from moderate scholars can cede the ground to extremists. Therefore, ulema and Islamic thinkers need to have a strong presence on social media, YouTube, and other platforms popular with youth. We have examples of this working: After noticing that ISIS recruiters were using theological arguments about the end-times to entice youth, scholars from Al-Azhar and Muslim World League released accessible online videos and writings clarifying those hadiths and emphasizing the prohibition of ISIS's actions – contributing to ideological delegitimization of ISIS among at least some segments (Francesca, 2016, pp. 122–125).

Another successful counter-narrative has been amplifying the stories of former extremists who returned to the true teachings. Their testimonies – how deviant ideology led them to misery and how Islam's authentic message brought peace – can be powerful deterrents for those flirting with radical ideas. Saudi Arabia's well-known **Munasaha (counselling) program** has utilized reformed ex-jihadists in its media campaigns to dissuade others (Boucek, 2008, p. 8). This approach aligns with the *maqasid* principle of reform and mercy over mere punishment; it shows that even in combating deviance, Islam prefers guiding people back gently rather than simply condemning them.

Importantly, counter-narratives should **highlight Islamic contributions and successes** in addressing grievances, to remove the feeling of desperation that extremists prey upon. For example, if unemployment is a local driver for youth frustration, Muslim media outlets can showcase Islamic economic principles in action (like successful Zakat-funded enterprises or ethical microfinance) to give hope and constructive avenues, rather than letting the narrative be "nothing can change except through jihad." Likewise, in Western contexts,

emphasizing stories of Muslim engagement in civic life and interfaith harmony counters the narrative of unavoidable East-West conflict. Academicus International Journal published a study by Popovska et al. (2017) illustrating how positive interfaith dialogue narratives can diminish prejudices in post-conflict societies. Implementing that, campaigns featuring imams and priests working together on community projects, or Muslims helping non-Muslim neighbors and vice versa, can undercut both Islamophobic and extremist narratives simultaneously.

From a Maqasid perspective, media literacy and counter-narratives serve the objective of preserving intellect (by ensuring people are not misled by falsehood) and preserving religion (by protecting the faith's image and preventing deviant distortions from prevailing). They also aim to preserve life and security, by reducing recruitment into violence. Programs like "Peace Education through Media" workshops, run in Pakistan and Nigeria, explicitly frame their mission in maqasid terms: to block the pathways to violence (thereby preserving life and property) via education and narrative shifting (Khan, 2020). Muslims must remember that the Quran itself provides counter-narratives to challenges – it responded to Quraysh's accusations and the People of the Book's doubts with clear arguments – and in our time, following that Prophetic methodology means engaging vigorously in the narrative space with wisdom (hikmah) and fair admonition (maw'iza ḥasana) (Qur'an 16:125).

#### 4. Fostering Inter- and Intra-Faith Dialogue and Community Engagement

Another pillar of the remedy strategy is fostering dialogue – both intra-faith (within the Muslim community) and inter-faith (with other religious communities) – as a means to reduce tensions and correct misconceptions. Dialogue builds bridges that directly counter the isolating and polarizing effects of intellectual deviation. Within the Muslim sphere, encouraging open forums where different schools of thought can discuss issues civilly can help dissipate the appeal of sectarian rhetoric.

For example, hosting regular dialogues between Salafi and Sufi leaders, or Sunni and Shia scholars, in a spirit of fraternity can humanize each side to the other's community and reduce takfiri tendencies. In Kuwait, the Ministry of Awqaf organized Sunni-Shia dialogue conferences in the 2000s which produced joint statements emphasizing shared beliefs and condemning attacks on each other – a step that observers noted helped cool sectarian tempers for a time (al-Qaradaghi, 2007).

Following the Prophetic model of resolving the Ansar–Muhajirun tensions by making them “brothers,” community programs can pair different groups in cooperative projects (e.g., joint charitable drives by different mosque congregations). Paddy & Shogar (2011) highlight how the Constitution of Medina offered a paradigm for pluralistic co-existence, enshrining mutual rights and obligations between diverse groups. Modern Muslim societies can draw from this by creating local “Medina charters” – community covenants that all mosques and Islamic organizations in a town agree to, which commit to mutual respect, condemnation of extremism, and mechanisms for dispute resolution. This intra-Ummah harmony is vital: it squeezes the oxygen out of sectarian deviants who rely on portraying the “other” Muslim group as an existential enemy.

Inter-faith dialogue, while seemingly tangential to internal Muslim issues, is also critical. Intellectual deviation often portrays the world in binary terms – believers vs. unbelievers. Interfaith engagement shatters this narrative by demonstrating the possibility of cooperation and friendship across faiths without compromising one’s own. The Maqasid principle of preserving religion does not mean isolation; rather Islam historically engaged with other faiths robustly (e.g., the Prophet’s discussions with Christians from Najran, or Muslim scholars in conversation with Christian theologians under Islamic rule).

Modern examples include Al-Azhar’s dialogues with the Vatican and the landmark Document on Human Fraternity signed in 2019 by the Grand Imam of Al-Azhar and Pope Francis, which commits both communities to peace, freedom, and coexistence . When such high-profile gestures are made, they undermine extremist propaganda that claims “Christians/Jews are conspiring against Muslims” or vice versa. Moreover, interfaith coalitions can jointly combat issues like hate speech, social injustice, and violent extremism itself. For instance, in the UK, Muslim imams and Christian priests began exchanging pulpits occasionally after the 2005 London bombings to jointly denounce terrorism and affirm common values (Alexander, 2007). Studies found that areas with strong interfaith networks saw lower recruitment to extremist groups (Popovska et al., 2017), presumably because grievances were addressed collectively and no community felt entirely isolated or existentially threatened.

Community engagement at the grassroots is equally a remedy. Many youths get drawn to deviant groups because of a sense of belonging those groups provide, especially if mainstream society marginalizes them. So, the remedy is to strengthen community bonds and provide positive avenues for involvement. Mosques and Islamic centers can expand their role beyond worship to become true community hubs – offering sports, arts,

volunteering, and counseling – attracting young people into a healthy environment. These activities should be consciously inclusive, welcoming those on the fringes with compassion rather than judgement. Such inclusion undercuts the recruitment narrative of extremists that “the mosque aunties/uncles will never accept you, but we will.” Additionally, intergenerational dialogue programs can be very healing: Fodor et al. (2012) emphasize that strong family communication and the presence of elders in youth lives are protective factors against deviance. Reviving the traditional majālis (gatherings) where community elders share stories of faith, struggle, and perseverance with youth can convey values in a personable way. In Morocco and Malaysia, experiments in restoring such community council traditions have reportedly strengthened cultural transmission of moderate values.

Dialogue and engagement fulfill several Maqasid: preserving intellect (by exposing people to diverse perspectives, preventing narrow-mindedness), preserving religion (by preventing conversions to other faiths out of ignorance or to atheism out of hate), and preserving life and honor (by reducing conflict and building mutual respect). They also tie into the maqasid of preserving nasl (lineage/community) by keeping the social fabric intact. The Prophet Muhammad ﷺ said, “Religion is sincere counsel (naṣiḥa)” – to Allah, His Book, His Messenger, and to the leaders and common folk of the Muslims (Sahih Muslim). Sincere counsel is essentially dialogue imbued with care. When done right, dialogue doesn’t mean diluting one’s faith; it means presenting it with wisdom and listening with humility, thereby neutralizing many of the fears and misconceptions that allow deviant ideologies to take root.

### 5. Ensuring Justice, Good Governance, and Socio-Economic Development

Finally, addressing the political and socio-economic root causes is indispensable. The Maqasid al-Shariah give paramount importance to justice (ʿadl) and public welfare (maslahah ʿammah). Therefore, Muslim governments and communities must strive to eliminate the injustices and hardships that often drive people towards intellectual deviation in the first place. As earlier discussed, tyranny, corruption, and poverty can create desperation that deviants exploit. Thus, good governance is a form of intellectual security strategy. A society that upholds the rule of law, equitable opportunity, and human rights deprives extremists of their biggest rallying cries.

For example, where citizens see that grievances can be addressed through legal and peaceful means, they are far less likely to resort to violent ideologies. Empirical studies show a negative correlation between indices

of good governance (like low corruption, inclusive institutions) and violent extremism rates (UNDP, 2017, p. 5). In Islamic history, the Caliph Umar ibn al-Khattab's era is often cited: because of his famously just administration – where even the complaints of a non-Muslim or a poor person were swiftly redressed – there was internal stability and minimal rebellion. Upholding justice is a direct Quranic command: "O you who believe, be persistently standing firm in justice, witnesses for Allah, even if against yourselves" (Qur'an 4:135). Hence, an Islamic response to deviation includes political reform and ethical leadership.

Socio-economic development is equally vital. Investing in education, job creation, and social services addresses the despair that can make extremist narratives attractive. When youth have hope for their future – meaningful employment, chances to marry and support a family, platforms to voice their opinions – they are unlikely to be drawn to calls for destruction. This aligns with preserving life and wealth in the maqasid, as well as dignity (karāmah) which some modern scholars like Ibn Ashur consider an objective. The Zakat system and awqaf (endowments) in Islam were classical mechanisms to ensure social welfare; reviving and modernizing these can reduce poverty and inequality.

Malaysia's experiments with Maqasid-based development planning explicitly tie government programs to maqasid outcomes (like reducing poverty as part of preserving wealth and life), which has shown promise in orienting national budget priorities toward people's actual needs (Dusuki & Abozaid, 2007). Similarly, if corruption is rampant, establishing independent judiciary and Hisbah-like ombudsman institutions, as well as emphasizing Islamic teachings on amanah (trust) and haram earnings, can gradually restore trust in public institutions.

Another aspect is **rehabilitation and deradicalization** of those already affected by deviant ideologies. This falls under justice and compassion – rather than only punitive approaches, offering pathways back for misguided individuals is crucial. Programs in Saudi Arabia (the Munasaha counseling program) and in Singapore (the Religious Rehabilitation Group) have combined religious re-education with psychological counseling, vocational training, and help reintegrating into society (El-Sayed & Schwenkenbecher, 2017). Many who were deradicalized through these programs cite the experience of being treated with dignity and given prospects for a normal life as key to their change – a stark contrast to the merciless worldview of the extremist groups they left. This demonstrates the Islamic principle "la taqnatu min rahmatillah" (do not despair of God's mercy – Qur'an 39:53) in action, giving deviants hope to reform. A justice system aligned with maqasid

would thus couple firmness against violent offenders with merciful opportunities for repentance and education. Over time, this could transform would-be extremists into productive members of society and even spokespeople against extremism.

In conclusion, the remedies proposed – moderation and education, renewed *ijtihad*, media literacy and counternarratives, dialogue and engagement, and justice with development – collectively form a **maqasid-driven strategy** to combat intellectual deviation. Each addresses a facet of the problem identified earlier and is rooted in Islamic teachings and successful contemporary practices. Implementing these solutions is undoubtedly a vast challenge requiring political will, resources, and international cooperation among Muslim nations and communities. However, the benefits are equally vast: a more enlightened, united Muslim *ummah*, reduced conflict and violence, and a restored image of Islam’s beauty and wisdom in the world. These remedies uphold what the Qur’an terms “*al-silm*” (peace/wholeness) and “*al-rushd*” (right guidance), steering the community back towards the straight path intended by Allah.

### Recommendations

1. **Integrate Maqasid al-Shariah into curricula** to promote ethical reasoning and protect intellectual integrity.
2. **Establish institutional support for moderate Islamic scholarship**, enabling *wasatiyyah* (balance) in public discourse.
3. **Promote maqasid-based ijtihad** to address contemporary issues like bioethics, governance, and AI.
4. **Enhance media literacy programs** in religious institutions to combat digital misinformation and extremist narratives.
5. **Foster intra-faith and inter-faith dialogue platforms** to reduce ideological polarization.
6. **Ensure justice and socio-economic development**, particularly among vulnerable populations, to prevent ideological despair.
7. **Institutionalize deradicalization and re-education programs** rooted in mercy and guided reform.

### Conclusion:

In the face of globalization’s trials, intellectual deviation stands out as a peril that threatens both the spiritual core and social stability of Muslim communities. This paper has endeavored to reconstruct a comprehensive understanding of this phenomenon by examining its causes, effects, and remedies through the scholarly lens

of Maqasid al-Shariah al-Islamiyyah. The analysis has revealed that intellectual deviation is not a monolithic issue but rather a multi-dimensional crisis: it is fueled by religious misinterpretations and the loss of scholarly authority (Auda, 2008), socio-political injustices and grievances (Khosrokhavar, 2017), cultural and identity disruptions from globalization (Roy, 2004), and the unchecked influence of modern media (Schmid, 2021; Dwivedi et al., 2021). Its effects are equally manifold and dire, ranging from the rise of violent extremism and sectarian fragmentation to the erosion of Islam's credibility and the stagnation of Muslim intellectual life (Gerges, 2016; UNDP, 2017).

However, by drawing upon the Maqasid al-Shariah—the higher objectives that emphasize preservation of faith, life, intellect, lineage, and property, along with justice and human dignity (Ibn Ashur, 2006)—a path forward emerges. The proposed remedies, firmly rooted in these objectives, include reviving the Qur'anic mandate of wasatiyyah (moderation) (Kamali, 2010), rejuvenating Islamic thought through *ijtihad* and *tajdid* to address contemporary issues (Al-Qaradawi, 1999), countering deviant narratives with truth and enhancing media literacy (Rohim, 2020), fostering intra- and inter-faith dialogue for unity and understanding (Aly, 2011), and upholding justice and socio-economic welfare to remove the breeding grounds of despair (Esposito, 2018).

Each remedy was substantiated by classical wisdom and modern evidence. For instance, Ibn Ashur's insight that *hifz al-'aql* (preserving intellect) is essential to combat extremism (Ibn Ashur, 2006, pp. 183–185) aligns with contemporary case studies showing how integrated education and community engagement can reclaim those susceptible to radicalization (UNDP, 2017; Rohim, 2020).

Implementing these solutions requires concerted effort from all levels of the Muslim ummah—scholars, educators, policymakers, community leaders, and ordinary believers alike. International Islamic organizations and institutions, such as the International Institute of Islamic Thought (IIIT), the Islamic World Educational, Scientific and Cultural Organization (ICESCO, formerly ISESCO), the Organization of Islamic Cooperation's (OIC) Islamic Fiqh Academy, and prominent universities, have a pivotal role to play in coordinating strategies and sharing best practices across the Muslim world. At the same time, localized initiatives, tailored to each community's specific context, are indispensable for grassroots impact.

The role of credible scholarship cannot be overstated. As the Prophet ﷺ said:

"Allah does not remove knowledge by stripping it away from the people, but by the death of scholars; until, when no scholar remains, people take ignorant leaders who are asked and issue rulings without knowledge; they go astray and lead others astray" (Ṣaḥīḥ al-Bukhārī, Hadith no. 100).

This hadith poignantly underscores the central argument of this paper: that the loss of sound scholarship begets deviation, and conversely, that the revival of enlightened, maqasid-guided scholarship is our best hope to steer the global Muslim community back to intellectual safety.

In closing, it is important to re-affirm that Islamic tradition possesses the tools to heal itself from within. The maqasid framework, once regarded as abstract, has been shown in this study to offer concrete guidance for policy and action, proving its profound relevance to the modern challenges of extremism and ideological deviance. By remaining faithful to the spirit of Islam—its compassion, justice, emphasis on knowledge, and balanced moderation—Muslims can confront the age of globalization not with fear or insularity, but with confidence and proactive engagement.

As Kamali (2012) notes, a civilization that aligns its reformative efforts with its foundational objectives can “renew itself without losing itself” (p. 3). The remedies suggested here aim for that very outcome: renewal without loss of identity, change without deviation.

Ultimately, safeguarding “intellectual security” within the ummah is a form of jihad in its own right—a struggle for hearts and minds using reason, ethics, and sincere dialogue. Success in this struggle will be measured by a future in which violent ideologies find no purchase, where differences of opinion are managed with civility, and where the vast majority of Muslims confidently navigate modern life while remaining grounded in the authentic teachings of Islam. Achieving this is undoubtedly an ambitious endeavor, but one that draws on the best of Islamic tradition and scholarship. The journey toward this goal has already begun in various parts of the Muslim world, and with collective will and Allah’s guidance, the vision of an intellectually resilient, moderate, and prosperous global Muslim community can, in sha’ Allah, become a reality.

#### References:

- Abou El Fadl, K. (2001). *Speaking in God’s Name: Islamic Law, Authority, and Women*. Oneworld Publications.
- Abou El Fadl, K. (2005). *The Great Theft: Wrestling Islam from the Extremists*. HarperOne.

- Alexander, S. C. (2007). We go way back: The history of Muslim–Catholic relations is one of both confrontation and dialogue. *U.S. Catholic*, 22(4).
- Al-Dughaym, A. A. (2009). *Al-Amn al-Fikri: Mafhūmuhu, Asālīb Ta'zīzihi wa Ḍawābiṭuhu* [Intellectual Security: Its Concept, Enhancement Methods, and Guidelines]. Dar Al-Minhaj.
- Al-Raysuni, A. (2005). Imam al-Shatibi's theory of the higher objectives and intents of Islamic law (N. Roberts, Trans.). International Institute of Islamic Thought.
- Al-Sulami, M. (2012). Intellectual security in the age of globalization. King Abdulaziz Center for National Dialogue.
- Auda, J. (2008). *Maqasid al-Shariah as philosophy of Islamic law: A systems approach*. International Institute of Islamic Thought (IIIT).
- Bakkar, A. R. (2001). *Hady al-hayat: Fikr Islami li-'asr al-'awlama* [Guidance for life: Islamic thought for the era of globalization]. Dar al-Muqtabas.
- Boucek, C. (2008). Saudi Arabia's "Soft" Counterterrorism Strategy: Prevention, Rehabilitation, and Aftercare. Carnegie Endowment for International Peace.
- Cook, D. (2005). *Understanding jihad*. University of California Press.
- Dino, A. A. (2017). *The Role of Private School Principals in Enhancing Intellectual Security*. (PhD Dissertation, Middle East University, Amman).
- Dusuki, A. W., & Abozaid, A. (2007). *Maqasid al-Shari'ah, Maslahah and Corporate Social Responsibility*. *The American Journal of Islamic Social Sciences*, 24(1).
- Dwivedi, Y. K., Hughes, L., Coombs, C., Constantiou, I., Duan, Y., Edwards, J. S.,... & Wastell, D. (2021). Impact of COVID-19 pandemic on information management research and practice: Transforming education, work, and life. *International Journal of Information Management*, 55, 102211. <https://doi.org/10.1016/j.ijinfomgt.2020.102211>
- Edalati, A., & Redzuan, M. (2018). The rise of Islamophobia in the West and the response of Muslim communities. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 8(11), 497–509. <https://doi.org/10.6007/IJARBS/v8-i11/5054>
- El-Awa, M. (2006). *Punishment in Islamic Law: A Comparative Study*. American Trust Publications.
- El-Sayed, H., & Schwenkenbecher, A. (2017). Rehabilitation and De-radicalization: Saudi Arabia's Counterterrorism Successes and Failures. *Counter Terrorist Trends and Analyses*, 9(4).

- Esposito, J. L. (1999). *Islam and the West: The Making of an Image*. Oxford University Press.
- Esposito, J. L. (2018). *The future of Islam*. Oxford University Press.
- Esposito, J. L., & Shahin, E. (Eds.). (2013). *The Oxford Handbook of Islam and Politics*. Oxford University Press.
- Fodor, P., et al. (2012). Family Policies in Post-Communist States. *Journal of Communist Studies and Transition Politics*, 28(4), 465–485.
- Francesca, E. (2016). Islamic Fundamentalism and Terrorism: The Origins and Influence of the Muslim Brotherhood. *Intelligence and National Security*, 31(5).
- Gerges, F. A. (2016). *ISIS: A history*. Princeton University Press.
- Ghazali, A. S. (2018). *Islamophobia and the politics of empire*. Algora Publishing.
- Goodwin, M. (2017). *The new politics of Europe: Populism, nationalism, and the decline of liberal democracy*. Chatham House.
- Graziano, M. (2017). *Holy wars and holy alliances: The return of religion to the global political stage*. Columbia University Press.
- Hafez, M., & Mullins, C. (2015). The radicalization puzzle: A theoretical synthesis of empirical approaches to homegrown extremism. *Studies in Conflict & Terrorism*, 38(11), 958–975. <https://doi.org/10.1080/1057610X.2015.1051375>
- Hallaq, W. B. (2013). *The Impossible State: Islam, Politics, and Modernity's Moral Predicament*. Columbia University Press.
- Ibn Ashur, M. A. (2006). *Maqasid al-Shariah al-Islamiyyah* [Arabic]. Al-Dar al-Tunisiyyah.
- Ibn Qayyim al-Jawziyya. (1991). *l'lam al-Muwaqqi'in 'an Rabb al-'Alamin* (Vol. 2). Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Ibrahim, M., Awang, J., & Abdul Majid, L. (2013). Wasatiyyah discourse according to Muslim scholars in Malaysia. *Advances in Natural and Applied Sciences*, 7(1).
- Iqbal, M. (2013). *The Reconstruction of Religious Thought in Islam* (Reprint ed.). Stanford University Press. (Original work published 1934)
- Ismail, W., Alshammari, A., & Sulaiman, A. (2021). Determinants of Intellectual Security from the Perspective of the Qur'an and Sunnah. *Journal of Quran Sunnah Education & Special Needs*, 5(1), 178–200. <https://doi.org/10.33102/jqss.vol5no1.99>
- Kamali, M. H. (1997). *Freedom of Expression in Islam*. Islamic Texts Society.

- Kamali, M. H. (2012). Civilizational renewal: Revisiting the Maqasid al-Shariah. International Institute of Advanced Islamic Studies.
- Kamali, M. H. (2012). moderation and balance in Islam: The Qur'anic principle of wasatiyyah. International Institute of Advanced Islamic Studies.
- Khan, A. (2020). Peace Education through Media: The Role of Muslim Religious Leaders in Pakistan. *Journal of Peacebuilding & Development*, 15(1). <https://doi.org/10.1177/1542316620909087>
- Khosrokhavar, F. (2017). *Radicalization: Why some people choose the path of violence*. The New Press.
- Lister, C. (2015). *The Syrian jihad: Al-Qaeda, the Islamic State and the evolution of an insurgency*. Oxford University Press.
- Lyons, J. (2012). *Islam Through Western Eyes: From the Crusades to the War on Terrorism*. Columbia University Press.
- Mahmood, S. (2019). The Role of Muslim Chaplains in Higher Education: Contributions to Student Development and Campus Diversity. *Journal of Muslim Minority Affairs*, 39(2), 210–222. <https://doi.org/10.1080/13602004.2019.1597794>
- Mohamad, A. M. (2016). Countering Violent Extremism in Malaysia: Issues and Challenges. *Journal of Public Security and Safety*, 6(2).
- Othman, H. M. (2009). Features of moderation in the Qur'an. *Taif University Journal*, 1(1).
- Paddy, J. A., & Shogar, I. A. (2011). The Foundations of Intellectual Security in the Prophet's Sunnah. *Journal of Sharia and Islamic Studies*.
- Popovska, B., Ristoska, Z., & Payet, P. (2017). The Role of Interreligious and Interfaith Dialogue in the Post-Secular World. *Academicus International Scientific Journal*, 16.
- Qamrah, L. S. (2017). Including Values of Good Citizenship in Saudi Curricula. *Arab Journal for Security Studies*, 69(2).
- Qiu, W., Schvaneveldt, P. L., & Sahin, V. (2013). Children's Perceptions and Definitions of Family in China, Ecuador, Turkey, and the United States. *Journal of Comparative Family Studies*, 44(5).
- Ramadan, T. (2009). *Radical Reform: Islamic Ethics and Liberation*. Oxford University Press.
- Rohim, M. (2020). "Santri vs Hoax": A counter-radicalization strategy through media literacy in Islamic boarding schools. *Journal of Indonesian Islam*, 14(1), 25–45. <https://doi.org/10.15642/JIIS.2020.14.1.25-45>

- Roy, O. (2004). Globalized Islam: The search for a new Ummah. Columbia University Press.
- Roy, O. (2017). Jihad and Death: The Global Appeal of Islamic State. Oxford University Press.
- Said, E. W. (1978). Orientalism. Pantheon Books.
- Schmid, A. P. (Ed.). (2021). Handbook of Terrorism Prevention and Preparedness. ICCT Press.
- Shuaib, F. S., & Mohamed, N. (2015). The Application of Maqasid al-Shariah in Malaysia's Islamic Finance and Banking: A Comparison with the OIC Member States. Arab Law Quarterly, 29(2). <https://doi.org/10.1163/15730255-12341303>
- Spivak, G. C. (1988). Can the subaltern speak? In C. Nelson & L. Grossberg (Eds.), Marxism and the Interpretation of Culture. University of Illinois Press.
- United Nations Development Programme (UNDP). (2017). Journey to extremism in Africa: Drivers, incentives and the tipping point for recruitment. UNDP. <https://journey-to-extremism.undp.org/en>





DOI Prefix:10.33685/1316

جميع الحقوق محفوظة © لمركز جيل البحث العلمي